

234U

542

ASIM







٧٣٠



الطريق إلى الجنة  
بغير منقوشة في القلوب  
والأشياء في ذلك في المصادر القديمة  
مورد

الكتاب في فقه الشافعي المسمى بالعلم والنجاة وبرز من المصادر والادارة ميرزا محمد

مكتبة المجلد رقم ١٢٣٤

يا ابراهيم حفظك من هذه الفتنة من الالهية والحديث بالانتماء لمحمد سادته تعالى الله عن ذلك بقسطه الذي فسقوا في الجحيم بالفتنة في الفتنة المظلمة في نور  
 يا ابراهيم حفظك من هذه الفتنة من الالهية والحديث بالانتماء لمحمد سادته تعالى الله عن ذلك بقسطه الذي فسقوا في الجحيم بالفتنة في الفتنة المظلمة في نور



و اما بفرمان آن کسان مختار  
بالاختیار احادیث و هو قنوی

[illegible]

الفضل العاليه نعم الفضل

برخاسته از

[illegible]

۱۷

من العظام يعبر فيها  
عروق الدم



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

عقبت على هذه الدوام والنبات الحبان من القوم والرسالة ولا يسعد ان يذوق  
أضمار التجديدي باعتبار رتبة انوار الصفا الكمالية كما ذكر في الفصل حيث قال  
الله تعالى ان جعل من علماء الرتبة ما يتفهم من الاثر امة اقبل او الكمال  
سنتفقه على اخوانه من علماء الرتبة السخينة حيث شاركهم في هذا واحد نظره ما وقع  
حيث قيل السلام علينا اقول اولئك رتبة المجد الله تعالى ليس يتقدم به احد من دون  
احد الله تعالى لا يسبق محله والتفصيل هو ان صيغة الحكم على الغير تدل على وجود  
شارك للحاكم في صفة المحامدية فهذا الملك رتبة اسما بنو صفة من العلماء والرسالة  
او بنو من الانبياء او بنو من الملائكة والجن والناس اجمعين او كل  
العالمين او ما يختص به من الجوارح وهو رتبة وشريك في الرتبة اما المستغنية اولها  
عليه اذ في مقام اختصار المحامدية وبغير التكرار في صفة يحصل رتبة عشر  
وان لم يخل بعضها عن بعد كاحتمال تشريك محمدا في صفة عليا وبجمل وجهه  
في مشاركون في السبب لا يخلو عليك معان من جملة من هموار الرتبة  
اخذ ان هذا يقتضي ان يكون محمد محمدا على الوفا الذي هو ان كل المعنى او قريب  
بأنه تفاوت واحد رتبة سابقا في وجه اثار محمد على الشكر من فقد نعم العفيا  
والفواضل يقتضي ان يكون محمد رتبة بالجد منها المعنى فيهما نوع من التناهي وغاية  
التجديدي ان لا يكون محمد المعنى وتحقق بالبلوغ غاية الامانة فيكون رتبة  
اعتقاد الحبان وافعال الاركان لا على انهم داخلان في محمد بل على انهم مستتر  
بالجد ومن رتبة وعبارة الحق لا تقع بهذا التكليف اقول لا يخفى ان ما افيد  
كالاصل في توجيه العبارة الحق لا يصلح توجيهها لا يشار صيغة الحكم على الغير الا ان  
يجب بوجه بعيد جعل شرط محمد حاصدا فان نسبة الفعل الى الرتبة لا يتغير بخلاف  
نسبة الالة والوجه ان يقال ان هذا صيغة في استحقاقه في المعنى حتى لا  
ينبغي ان يجهل ان الله وحده بل يميز سائر الالوهة في ذاته محمد في كمال  
ايعال ليس بالبين وحده بل بجميع الجوارح ومجده ليس بوجه بل بجميع الاعمال

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خاتم الانبياء  
والآل الطيبين الطاهرين  
الذين هم ائمة المرسلين  
في كل زمان ومكان  
ولا ينقص من ايمانكم  
حتى لا ينقص من ايمانكم  
حتى لا ينقص من ايمانكم  
حتى لا ينقص من ايمانكم

محدثك

قال ان ليس الغرض من جعل حجة وحده بل كل من الجوارح في هو ان فواد  
ووجهه يجعل ما يجده به من هوارد حاصدا اقبل اعتبار رتبة قوله محمد كمال النفس  
للحاصد اخله ولا يخفى ان بعد جعل الة العنصر كمالا لعل في الاحبار رتبة العنصر  
كما يقال تقطع باعتبار ان التقطيع المانع على حقيقة الالة محمدا اقول قد يكون  
امثال ذلك في المقامات الخطائية والشرية كما قد مضى الالة من ان يكون حجة  
في جميع المقامات لا في لطفه في مقام المحمدي والذوق السليم يشهد به وهذا  
ذكر بعض اهل التحقيق امراد به الامام الخراساني ووجه التفصيل ان جعل ما يصل به  
من الفا والباطن محليا فكذلك امراد به جعل ما يجده به حاصدا في رتبة شاهدة منه على عدم  
اعتناء تشريك الالة مع الفاعل في الخطايات صفة الجماعة تفضل على صفة العدة  
بمعنى ووجه رتبة كذا ان الحديث القدر الواحد وقد قد الرجل قد اذا لة علم  
وبقي هذا الشرع في الخطايات اقول في قوله ان حروف الخطايات هو الحاف في كنه  
والا يكره اخله في قوله كمال الحاف في حروف السلاوة والحمدانية اراد بالحرف ما يقابل  
الفعل كالحرف في حروف مطلق اللفظ او مطلق الكلمة لفظا للحاصد  
على العام هذا قد صرح صاحب الكشاف بان العدة كثيرة ما ينسب محمد بطلون  
اكون على اتحاد حروف اعماليه في حروف الظواهر في حروف الاسماء والاشارة والضمائر  
في حروف السلاوة والاشارة والضمائر في حروف الظواهر في حروف الاسماء والاشارة  
بين الالوهة ومسماه في التعبير بها بالحروف وان اختلف معناه فيها ويجوز ان يكون  
من قبيل الطلاق اسم كقول الله تعالى واحا في الظواهر في حروف الاسماء والاشارة  
وغيرها في التبيين على نوع قصور من رتبة الاسماء الكاملة ومثايتها بالحروف  
انتم قد اتفقتم على اعادة التبيين وجه ثالث وهو ان يكون اطلاق الحروف على غير  
الخطايات المشابهة وسيا تكرر في حروف الاسماء والاشارة والضمائر في حروف الظواهر  
ان يكون التمثال لفظا في معنى واحد استعارة باعتبار رتبة محمدا سلا باعتبار رتبة  
لما طلق في حروفه على شدة عظيمة بل بما يدق ان تكرر كذا ما يدل على عظمة

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خاتم الانبياء  
والآل الطيبين الطاهرين  
الذين هم ائمة المرسلين  
في كل زمان ومكان  
ولا ينقص من ايمانكم  
حتى لا ينقص من ايمانكم  
حتى لا ينقص من ايمانكم  
حتى لا ينقص من ايمانكم

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي هو خاتم الانبياء  
والآل الطيبين الطاهرين  
الذين هم ائمة المرسلين  
في كل زمان ومكان  
ولا ينقص من ايمانكم  
حتى لا ينقص من ايمانكم  
حتى لا ينقص من ايمانكم  
حتى لا ينقص من ايمانكم







منه بخرامه قربانه به بندهما فخر و شرف  
ملکوت

[illegible]

الامعاء فانه احصى قوتها بهذا الوزن كالعاقبة والعاقبة وقدره للتيقن صلة لا شيئا  
 ان يكون اذا كان لا يكون الا ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون  
 ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون  
 ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون

الحفرة المقدسة من قرب الجحاد الكلدان بالبشرية وقد تم شرح  
الصدوراه قبل النظار من صدور البشع الصدور وتنوير القلب من واحد على ما  
قالوا في قوله تعالى في رابع صدور الكلام اذ جعل تلخيص البشع القلب من  
الصدور الذي دعاؤه في العسيرة فتش في انزل انت جبريل ان كون في  
الصدور من دعا على تنوير القلب فبشرهما الاصيلين يكون ثلثة للتقدم وان  
اجلنا من الحق ما هنا ونسأل من الحق ما ذكرناه لان البشع ابلغ ايمان  
والكره عابثة لان بيان مع دليل وبرهان وهذا دليل مصون للابلية  
كما ان قوله على ما تقرر دليل لفظي فتأمل وتنوير القلب بالمصباح هو جبر  
مطوف في قوله لان البشع ابلغ في البشع والحق ان هذه مقدمة ثابتة لم يزل  
البيان بالبرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان  
الحجج والبيان في قوله كالتقدم والبرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان  
قائم مقام المصدر كما فهم قام البشع والبرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان  
بمصدر اجمالية كالنكرار والتكرار والبرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان  
تلخيص البشع كونه خالصا الظاهر يقال جعل خالصا فان البشع مستند والمخلص لان  
وكانه بيان للبرهان وجه قوله في البشع ان البشع بالبرهان والبيان بالبرهان  
البرهان والبيان من قوله البشع وهو البرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان  
كان البشع الواحد في البرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان  
الصدور والبرهان فانه قد تبين في البشع والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان  
البرهان والبيان في هاتين الصورتين بغير البشع والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان  
لما تقرر فليكن ههنا كذا كذا في الاضائة تطلق في الجملة وكان ما ذكره الحق  
اخذ بالبرهان والبرهان فليكن ههنا كذا كذا في الاضائة تطلق في الجملة وكان ما ذكره الحق  
البرهان والبيان في البرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان  
البرهان والبيان في البرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان والبيان بالبرهان







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

مفتی

والمعنى ان الله تعالى قد علم ما في قلوبهم من الكفر والفساد  
فقد علم انهم لا يؤمنون به ولا يهابونه ولا يحشون له عرشا  
ولا يخافون عقابه ولا يرجعون اليه ولا يرجعون اليه ولا يرجعون اليه

[illegible]

٢ الشفوة هي الامم ووظائفها لا يمكن ان تكون  
 البناء للشفوة فتدعى بالشفوة النجدة  
 يقال سميت بذلك لانه اذا شفي  
 فانه ياتي بالبناء للشفوة  
 عن ذلك الشفوة النجدة  
 انه معقول او لا واما  
 المفعول هو النفس مثلا  
 فافهم ركني  
 هذا والاخر اعتبار الشفوة بالشفوة  
 ٢ ووهو الد

[illegible]



فما انتقام يكنى قرينة معينة للمعصية وهو كونه انبساطا من  
أخرها بالتجاوز وقال الأديب في المفاصلة المفاصلة لا قبل  
الموصول سر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين  
الطاهرين







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

على تعريف العبد لهذه القوة ذكر الجليل قدس سره  
 واحد من مفاصلها الامرين وقد عرفت اشغال تعريف المحقق على الامرين واما سائر  
 الجليل للتعظيم فالسماحة التوفيق فانما الخلق في التوفيق المذكور هي ما هي  
 اخذ فيه لم يعتبر ولم يؤخذ فيه ما اعتبر ولا يكون ما لا يجب ولا اجابا في المذكور  
 في مثل ما ذكرنا انما بان احدا من شيوخنا في الاجزاء اعتبارا كونه على قصد التعظيم  
 فالله انما حمد به ان ليس الجليل الا ان يقال الجليل علم واذا بنى الامر  
 على التوفيق على قصد ان على الشئاء على حسب الامور انما انما على الجليل كونه يتجلى  
 به على الشئاء على الجليل في الامور مع قصد السخوية والحق الجليل بالجميل  
 في نظر الاحكام لان في ذلك ايضا كونه نقص كذا قبل ان يكون فيه كلاما ليس بقبيح  
 الاختصار على الجليل بان بيان اعتبار الجليل ايضا كونه على حصة التعظيم  
 فكيف يدرك عندنا ان وقوع شئ الاحكام على الجليل اوضح من كونه على حصة التعظيم  
 في نظر الاحكام قدس سره فذكر وان الحمد بحسب الامر الاختيارى هو الامر الاختيارى  
 اما الحمد عليه الحمد وقد ذهب الى كل معنى لكن كلامه في ظاهر الاول على ما عرفت  
 من ان الله تعالى في كل اختيار حادث وقد مر الكلام في قدس سره ولا يجوز ان يابل  
 كما يقال ان هذه الكلمات بقرينة مبادى على الافعال الجملية اختيارية فالحمد بالجملة  
 على توفيقه الافعال معنى الانباء وان كان الشئ في لوعف الجنبه عرف  
 الجنبه عن هذه الجنبه محقة بالنقل في الاعتقاد فتوفيقى بالنقل قدس سره  
 يتوهم ان هذه الجنبه الجواب بان الجنبه الجنبه في التوفيق ليس الجنبه بالنقل  
 بل في شأنه الانباء وقد يتوهم بناء السؤال على الوجه الاول على كون الاعتقاد  
 شكرا في الواقع ويلزم منه عدم صحة التوفيق بخبره عنه وبناء على الوجه  
 الثاني على كون التوفيق محققا في الواقع فيلزم عدم كون الاعتقاد شكرا على  
 شكرا الوجه الاول والاطلاع عليه ان قيل ترك هذا الجواب في الاول لان  
 النزاع فيه انما هو ان يكون الظاهر مبنيا لا كونه شكرا فلا منافاة في حال كونه

على تعريف العبد فلهذا قوة ذكر الجليل قد نبه  
 واحد منها في الامرين وقد عرفت ان مثل تعريف المختص على الامرين واكثرهم  
 الجليل للتعظيم فالستعانة التوفيقان فالخلق في التوفيق احد كونه ههنا حيث  
 اخذ فيه لم يعبر ولم يؤخذ فيه اعتبر ولا يكون مانعا ولا جاسعا فيكون المذكور  
 عنه كمثل ما ذكرنا ان سائر احكامه يشترط في الاجزاء اعتبار كونه على قطعه التعظيم  
 فالله انه حمد مداته ليس على الجليل الا ان يقال الجليل علم واذا بنى الامر  
 على التوفيق فينبغي ان يكون الثاني اعلى من الاول لان الثاني اعلى على الجليل كونه رتبة

لا اله الا الله  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على وحدانيته  
محمد وآله على كل شيء



حياة

تاریخ  
جنگل

فان كل هذه ابناء على ان الحمد وعليه يجب لا يكون اختياريا ولا ينتمى الى المسمى  
 قال صاحب الكشاف كان في دعوى ابي قابوس وقيل اليدين مصعب بن ريان  
 غاية الامر ان يختص بغيره او اشتهاه بصفات الكمال بما يخصه من  
 الحمد لا يخلو على غيره **و** مجرد الحمد في الاستعمال فيه ان يخصه من الكمال  
 بوجوب الانتماء في الجملة ان لم يوجب الانتماء وصفه والانتفاء مما زاد او  
 حقيقة مرفوعة كان في كون الرحمن متجها ايضا **و** علمه تعالى ان هذا قال الله تعالى  
 تعالى **و** مجرد الانتماء حقيقة انما كانت بصفات الكمال في المسمى الله وصفه  
 وان اسم الرحمن حداهم بحركة العزم المحكم بالاختصاص من هذا الاجتماع بالاول  
 تبين على هذه الترتبة الوصفية فتأمل بل على هذه الصفات التي يجب الوضع فيها  
 يلزم ان ينتمى صفة الظلم قبل انما اشتهاه فرعون بصفة الظلم كالاشتهار  
 ذات الله بصفات الكمال فالقبيل غير صحيح فتأمل في ان الاشهر ان في قدر الشهرة  
 كان غير لازم لكن السطر قبله **و** قوله كان في الاصل جملة فعلية قبل اذ كان  
 لان الحمد في المصادر والاحداث متعلقة بالجمال والاشياء في بيان النسب المتعلق  
 هو الافعال مع ان هذه المصادر مما يمكن التعلق بها بافعال حميدة  
 لان الله الان واعمال العدل على الاستمرار الدوام من حيث انه لما ترك الفعلية  
 للجملة ففهم من ذلك ظاهر ان الحق هو بثبوت اسمه للصفة البشرية لا المجردة وهو الاستمرار  
 او الاكسية بانضمام العدل فان الاكسية بنفسها بدل على الثبوت لا بشرية التجدد  
 ولا بشرية ماحدة والعدل مما يفيد التجدد قرينة ظاهرة على انه اريد به ثبوت  
 المطلق في التجدد وهذا الاستمرار فانهم **و** يمكن ان يقال في توجيه قول الاكسية  
 دالة على الدوام والتوفيق بين كلامي الشيخ **و** الشيخ في الدلالة  
 اللفظية هذا هو وجه التوفيق بين كلام المحقق وكلام الشيخ **و** اما توجيه كلام  
 الشيخ فهو انه عدل عن الفعلية الى الاكسية للدلالة على كون الاكسية دالة على  
 الدوام والثبات او بقاء الامتيازات بين كون الاكسية دالة على الدوام كون العدل

[illegible]



ان يقال جواز ثالث في اصل السؤال ويمكن جعله تجريبا للطلب ان يثبت له  
 ولين لم يقدّم الاحتياج الى ان لا يكون في نفسه بل كمالا في  
 مرتبة واحدة حتى يتعارض وتب قضا ثم يبنى التقدّم والتأخير على نكته  
 زائدة على انه ربما يدعى على ان الاحتياج ايضا يتقدّم على اسم الله لان الاحتياج  
 بالحد الذي لا يتعدى بل لانه حكمة فلا يتقدم راجع الى حقيقة وهذا لا يقدّر في نفسه  
 في وجهه انه شاك في الخبر ان قدّم على ان لا يتقدم الا ان كانا في وجه  
 الزيادة لان الحكم لا يتقدم على الحكم بل كونه في نفسه فحينئذ  
 هو الله حقيقة وفيه ملوك ان لا يكون الى ما بعد واحد والثاني كما كان في  
 الحكم مقام حال يتقدّم مرتبة العناية بشان الحكم الذي بعده وهذا هو  
 كونه الحكم ايم في مقام اما ايمية كونه حكمة الله فهو امر واقع لم يثبت تقدّم  
 الحكم على اسم الله امر حتمي تهدي او لا يجاب عنه اصل السؤال بان الاحتياج  
 الذات ان اسم الله وان كان ايم لكنه امر كونه في الترتيب في القول ثلثه  
 كما ذكرنا في علمه فاللبيب ذكرنا على الاحتياج العارضي بالحد الذي لا يتعدى فان  
 في اظهار ان الاحتياج امر لا يوجب الاحتياج كونه البلاغة خبره قوله راجح  
 وقد يجنبه محصل الجواب الاول ان الاحتياج العارضي في هذا المقام راجح بآثاره  
 في كونه البلاغة ان فلا يرضى الاحتياج الذات امر حتمي واحاصل الجواب بان  
 فرضنا تساويهما في غاية الامر متساويهما في مقام ما يوجب تقدّم الحكم هو الحكم  
 عايد الا ان كانت خبرتان الثانية لا يوجب توجبها للامان ان قد كانت  
 البشارة عليه فقدر منزل منزلة الامان على وجه التواضع لا فقه حقيقة  
 في الاحاطة اي مطلق الاحاطة لا مكان تحقق فرد منها وهي الاحاطة الاجمالية  
 كما ذكرنا في حاله الشك وهو ان يجعل قصص العبارة في الاحاطة متساوية  
 لقصة العبارة وعدم كمالها في افادة الاحاطة متساوية في قصصها فيها  
 تنزيلا لتساوي منزلة عدم ايمان يجعل كلمة غير متعلقة بالعبارة لا بالقصور

ايضا والاعلم في القول بدلالة الكمية يعني ان يقال عدل في الفعلية اليها ليدل في القول  
 على الدوام كالقول في شأن الفعلية اليها وفيه ملوك لانه قد مر انهم قد  
 يجعلون اختصاص الفعلية مقتضا لاداء الطريقة وقد مر ايضا ان الطريقة فعلية قد مر  
 فالطريقة انما يدل اليها من الفعلية فكيف يوجب ان لا يوجد في العلم والاعمال وال  
 شكا في يوجب ان يرتب التحد والهم ان لا يرتب الطريقة بعض الدوام واقتضا الحكم  
 التقدّم بالكم الى السج وكذا الفيد والقول في الفرق بين العدول في القصة الفعلية  
 الى الطريقة وبين العدول في الفعلية الكمية الى خبرها طريقة وكون الثاني زارعا  
 الى العدول لا يتقدم كون الاول ايضا اليه فمثل العلم لانه يفرق قبل هذا النوع  
 حنا في السج في نفسه كقول كون الكمية الى خبرها طريقة كالنقلية المحضة في وجود  
 افادتها التحد لا ينافي في النوع بينهما بان الاول ينصرف الى الدوام عند وجود  
 الذي في الثاني لا يقبل ذكره في هذا والا وجوب ان يفرق بين الفعلية او فيه  
 في التحد في هذه الحالة موجودة انه تشكل فيما اذا كان كونه الفعلية في الواقعة خبرا حتميا كونه في قام  
 في العدول في هذه الحالة موجودة انما تشكل فيما اذا كان كونه الفعلية في الواقعة خبرا حتميا كونه في قام  
 في الطريقة في هذه الحالة موجودة انما تشكل فيما اذا كان كونه الفعلية في الواقعة خبرا حتميا كونه في قام  
 في التحد في هذه الحالة موجودة انما تشكل فيما اذا كان كونه الفعلية في الواقعة خبرا حتميا كونه في قام  
 في الطريقة في هذه الحالة موجودة انما تشكل فيما اذا كان كونه الفعلية في الواقعة خبرا حتميا كونه في قام  
 في التحد في هذه الحالة موجودة انما تشكل فيما اذا كان كونه الفعلية في الواقعة خبرا حتميا كونه في قام

ان يقال جواز ثالث في اصل السؤال ويمكن جعله تجريبا للطلب ان يثبت له  
 ولين لم يقدّم الاحتياج الى ان لا يكون في نفسه بل كمالا في  
 مرتبة واحدة حتى يتعارض وتب قضا ثم يبنى التقدّم والتأخير على نكته  
 زائدة على انه ربما يدعى على ان الاحتياج ايضا يتقدّم على اسم الله لان الاحتياج  
 بالحد الذي لا يتعدى بل لانه حكمة فلا يتقدم راجع الى حقيقة وهذا لا يقدّر في نفسه  
 في وجهه انه شاك في الخبر ان قدّم على ان لا يتقدم الا ان كانا في وجه  
 الزيادة لان الحكم لا يتقدم على الحكم بل كونه في نفسه فحينئذ  
 هو الله حقيقة وفيه ملوك ان لا يكون الى ما بعد واحد والثاني كما كان في  
 الحكم مقام حال يتقدّم مرتبة العناية بشان الحكم الذي بعده وهذا هو  
 كونه الحكم ايم في مقام اما ايمية كونه حكمة الله فهو امر واقع لم يثبت تقدّم  
 الحكم على اسم الله امر حتمي تهدي او لا يجاب عنه اصل السؤال بان الاحتياج  
 الذات ان اسم الله وان كان ايم لكنه امر كونه في الترتيب في القول ثلثه  
 كما ذكرنا في علمه فاللبيب ذكرنا على الاحتياج العارضي بالحد الذي لا يتعدى فان  
 في اظهار ان الاحتياج امر لا يوجب الاحتياج كونه البلاغة خبره قوله راجح  
 وقد يجنبه محصل الجواب الاول ان الاحتياج العارضي في هذا المقام راجح بآثاره  
 في كونه البلاغة ان فلا يرضى الاحتياج الذات امر حتمي واحاصل الجواب بان  
 فرضنا تساويهما في غاية الامر متساويهما في مقام ما يوجب تقدّم الحكم هو الحكم  
 عايد الا ان كانت خبرتان الثانية لا يوجب توجبها للامان ان قد كانت  
 البشارة عليه فقدر منزل منزلة الامان على وجه التواضع لا فقه حقيقة  
 في الاحاطة اي مطلق الاحاطة لا مكان تحقق فرد منها وهي الاحاطة الاجمالية  
 كما ذكرنا في حاله الشك وهو ان يجعل قصص العبارة في الاحاطة متساوية  
 لقصة العبارة وعدم كمالها في افادة الاحاطة متساوية في قصصها فيها  
 تنزيلا لتساوي منزلة عدم ايمان يجعل كلمة غير متعلقة بالعبارة لا بالقصور

الجيب

السراج

ان يقال جواز ثالث في اصل السؤال ويمكن جعله تجريبا للطلب ان يثبت له  
 ولين لم يقدّم الاحتياج الى ان لا يكون في نفسه بل كمالا في  
 مرتبة واحدة حتى يتعارض وتب قضا ثم يبنى التقدّم والتأخير على نكته  
 زائدة على انه ربما يدعى على ان الاحتياج ايضا يتقدّم على اسم الله لان الاحتياج  
 بالحد الذي لا يتعدى بل لانه حكمة فلا يتقدم راجع الى حقيقة وهذا لا يقدّر في نفسه  
 في وجهه انه شاك في الخبر ان قدّم على ان لا يتقدم الا ان كانا في وجه  
 الزيادة لان الحكم لا يتقدم على الحكم بل كونه في نفسه فحينئذ  
 هو الله حقيقة وفيه ملوك ان لا يكون الى ما بعد واحد والثاني كما كان في  
 الحكم مقام حال يتقدّم مرتبة العناية بشان الحكم الذي بعده وهذا هو  
 كونه الحكم ايم في مقام اما ايمية كونه حكمة الله فهو امر واقع لم يثبت تقدّم  
 الحكم على اسم الله امر حتمي تهدي او لا يجاب عنه اصل السؤال بان الاحتياج  
 الذات ان اسم الله وان كان ايم لكنه امر كونه في الترتيب في القول ثلثه  
 كما ذكرنا في علمه فاللبيب ذكرنا على الاحتياج العارضي بالحد الذي لا يتعدى فان  
 في اظهار ان الاحتياج امر لا يوجب الاحتياج كونه البلاغة خبره قوله راجح  
 وقد يجنبه محصل الجواب الاول ان الاحتياج العارضي في هذا المقام راجح بآثاره  
 في كونه البلاغة ان فلا يرضى الاحتياج الذات امر حتمي واحاصل الجواب بان  
 فرضنا تساويهما في غاية الامر متساويهما في مقام ما يوجب تقدّم الحكم هو الحكم  
 عايد الا ان كانت خبرتان الثانية لا يوجب توجبها للامان ان قد كانت  
 البشارة عليه فقدر منزل منزلة الامان على وجه التواضع لا فقه حقيقة  
 في الاحاطة اي مطلق الاحاطة لا مكان تحقق فرد منها وهي الاحاطة الاجمالية  
 كما ذكرنا في حاله الشك وهو ان يجعل قصص العبارة في الاحاطة متساوية  
 لقصة العبارة وعدم كمالها في افادة الاحاطة متساوية في قصصها فيها  
 تنزيلا لتساوي منزلة عدم ايمان يجعل كلمة غير متعلقة بالعبارة لا بالقصور



هذا ما في حاشية الشرح ولا يبعد ان يكون في مثل هذا المقام ان النسخة الاولى لم تكن  
 في العرف والكمال الى حد لا يتأتى الا حاطة العبارة بها ولو على طريق المحرم  
 والاحتمال **فقد** انما يفيد وهما به لانه فكتمة من جملة النكات المحتملة وان كان  
 قصه العبارة واقفا حقيقة على جميع التقادير ومطارات سائر النكات قال في  
 حاشية الشرح بعد تفصيل هذا التحقيق والتدقيق فانه قد عاين ان تحقيق القصور  
 فذكر الارباع كان في الحقيقة قصور وانما لم يتم بحقيقة كان في المطول قصور قوله  
 على الاطلاق كما ذكره اولاً **على** التفسير كما ذكره في حاشية اخرى انما يستقيم على  
 الاول ان على تقدير اجراء الاحاطة على الاطلاق واعلم انه على التقدير الثاني  
 ان في حمل الاحاطة على التفصيلية لا يتم التوزيع حيث لا يلزم من قصور العبارة  
 في الاحاطة التفصيلية عدم التوفر للمنبه اصلاً فالظاهر ان هذا هو المقصود الاول  
 مع كونه ظاهر النسخة في نسخة اولية المذكورة **ب** يتكلم في حاشية  
 وقد بوجه التعليل غاية توجب هذا الكلام ان يقال التوفر للمنبه اما بذكر  
 الكل اجمالاً او تفصيلاً وبذكر البعض تفصيلاً ولا شك ان الثاني غير ممكن وهذا هو المقصود  
 له الوجه وان ما انتم في تناويل انتم الله وحده انما هو انما هو وجه المحرم وذكر كل  
 الانعام في قوله ذكر الحسم به اجمالاً فالاول والآخر لا ينبغي ان يشار الى توجيه تركه  
 فانه يحتاج الى كنية في تركه هذا الثالث في التعليل من قوله في مثل انهم اختلفوا فيه  
 انما هو في قوله في الظاهر لا خدش فيه **و** ويريد كما هو الاول فلان التوزيع  
 غير ممكن في التوفر للبعض اجمالاً الا ان يقال يعلم في هذه بالتيار في ذكر البعض تفصيلاً  
 بل هو الاول في سائرهم لا اختصاصاً واما الثاني فلان التعليل اذا كان مختصاً بالشيء  
 انما يلزم من ترك التوفر لكل اجمالاً لا يتم التوزيع اقول قد عرفت مما قد مر  
 ما يقع في توجيه مقامه واما اخذ التوفر كذا وجعل كل من العليين تليلاً كذا في قوله  
 بغير الجمع **و** بل واحد فتم التوجيه لا الاعادة الكلام في قوله الثاني في مثل انهم  
 ان كان الاستدلال على ان هذا هو المعناه العرفي وقوله في قوله في قوله في قوله

القول

المنع اقول وكما لا يظن في حاشية الشرح والحق التنبه على ان التسمية على طريق  
 التعليل دون الارتيان **ل** ان التسمية انما يحصل على حطة كونه حاشية بعد العلم  
 ومطوفاً عليه بناء على ان العطف يدل على ان كنية بين المصطوفين فاما عطف  
 الحاشية على العام دل على ان الحاشية قد يبلغ في الشرح والكمال الى ان ترفع عن المضمول  
 تحتها وقد مر في آخر كلامنا ان الله في حاشية العطف على الصلوات والصلوات المستطرفة  
 ولولا العطف انما يكون خاصاً بعد عام مما دل على هذا المعنى فليست حاشية  
 امر بالتأمل لان رتبة الاستدلال لا يحتاج الى ملاحظة العطف اصلاً او كونه المضمول  
 خاصاً والمصطوف على عام واحتمال التنبه الى ذلك لا يتوقف على ان تمام البراعة  
 انما هو ما تتركز في احوالنا مثل القول قد علمت بما تتركز في هذه الحاشية ان التسمية  
 على تفصيلية لغة البناء من عطف الحاشية على العام وان كان رعاية البراعة  
 تشاء في مجرد ذكر الحاشية في التكنين يتفرع على مجموع الامرين الاول والثاني  
 والثاني على الثاني في قوله جعل الكل هو مجموع العطف على العام وما يتفرع من ذكر  
 الحاشية من عطفها ولا تبيينها على رعاية البراعة لم يجعل الجمع تليلاً للجمع كان  
 توجيهها وجهاً لا غير عليه لا يقال التعليل الثاني مستلزم كونه تليلاً للجمع في فهم  
 الاول التسمية لا تقول لا استدرأ ان في الابدان اجزاء الاول شتملاً على ما ذكر في حاشية  
 فيمثل باحد برهما اهل البراعة حرجاً بالبراعة **و** اعلم انه وفي بين تلييل  
 بالجمع على التوزيع كما قلنا وبين تلييل هو الثاني في عطف الحاشية على العام  
 بالجمع كما ذكر في حاشية اخرى ان عدم حلية العطف كونه البراعة لا يتفرع  
 في الاول وهذا هو الوجه في الثاني حيث لا يحسن تلييل امر مجموع امرين لا واحد  
 دخل فيه وجه وهذا مع وضوحه قد اقبل على بعض الفقهاء فكانه لم يتأمل في قول  
 الحق فليست كل تأمل **و** قد يقال عدم كلمة ما يبرز الفائدة في بعض الحاشيات  
 من الترخيم والتعظيم استناداً في كلمة ما هو صوابه وفي نظر الانا هو حاصل الجمعين بالسيا  
 بل اني خاص كان لا يفيد المحرم واما الترخيم والتعظيم فانما يفيدهما الا بهما لو كان المحرم كذا افيد قلت عدم

بالجمع

لم يتم











٧  
سورة البقرة  
التي هي  
الاولى  
التي  
انزل  
على  
رسوله  
الذي  
هو  
محمد  
صلى  
الله  
عليه  
وسلم

三

کتابخانه















حاله وجعل **مقدوره** رد لقوله وعطف **الاشياء** قوله لا فساد جواز  
 والاشياء الجمل الاخبارية رد لقوله لم لا يجوز ان يكون هو جميع جملة الاشياء  
 والاشياء التي خبرها انشائية ينبغي ان يكون انشائية دفع لقوله فيجوز ان  
 يقدر مقبدا في ثم المكيل لقوله فيجوز ان يكون جملة اشياء اخرى قد يرفع  
 ان الجملة التي خبرها انشائية هي ان يكون انشائية ايضا اذ لم يزل خبرها بخبر  
 مقول في ثمة كما اختاره الشرح حيث قال في المصطلح قد توهم كبرية النجاة ان  
 الجملة الواقعة خبر مقبدا لا يصلح ان يكون انشائية لان خبرها الذي يحتمل  
 الصدق والكذب ولا ينبغي ان يكون ثابتا للمقيد والانشائية ليست ثابتة في  
 نفسه فلا يمكن ثباته وجوابه ان خبر المقبدا هو الذي انشأه المقبدا لا ما يحتمل  
 الصدق والكذب المقطوع الشرح في المصطلح وجوب ثبوت خبر المقبدا وانما يكون  
 في الخبر والعقبة لا في مطلق خبر المقبدا لان الكبرية دائمة في الانشائية والاختصاصي  
 الاخرى ان الظرف في نحو اين زيد وان كان في ارضه القتال وما الشبه ذلك  
 ونحو ازيد من ذلك وهو زيد عندك التي زيد عندك خبر موصوفه لا يحتمل الصدق والكذب  
 وليس ثابتا للمقيد وكذا قوله لا يحتمل ان يكون خبر موصوفه لا يحتمل الصدق والكذب  
 الكبرية ثم الخبر زيد في احد القولين ولا ينبغي ان يقدر القول في جميع ذلك فمقتضى  
 انشاء كلام الشرح في ان دفع الاراد بهذا الوجه فخر اما اوله فلا فساد  
 لا يصلح لالزام الجواب ايراد الشرح اذ قد لا يتقبل هو بهذا الكبرية انما يذهب  
 الى ما ذهب اليه جمهور النحاة وكلام الشرح لا يصح في انشائية فان للبحث في قبل  
 الجواب محال والساق قد اشترط في الاحتجاج في حواره الى الشرح في ذلك اما  
 ثانيا فلان مختار الشرح ما هو منظوم كلامه بهذا الاحاطة في الانشائية  
 الواقعة خبر المقبدا لا يقدر المقول وكفه لانه لا يجوز في مضاف هذا التقدير  
 في الجواب وان كان متكلما ايضا الا ان يقال مقتضى ذلك رد الخبر الى ان عطف  
 على الاخبار في قوله لا فساد فسادا لا يكون في خبره بل في خبره على خلاف الاووية

قد مر في هذا الخبر ان المقبدا لا يكون انشائية لان خبرها الذي يحتمل  
 الصدق والكذب ولا ينبغي ان يكون ثابتا للمقيد والانشائية ليست ثابتة في  
 نفسه فلا يمكن ثباته وجوابه ان خبر المقبدا هو الذي انشأه المقبدا لا ما يحتمل  
 الصدق والكذب المقطوع الشرح في المصطلح وجوب ثبوت خبر المقبدا وانما يكون  
 في الخبر والعقبة لا في مطلق خبر المقبدا لان الكبرية دائمة في الانشائية والاختصاصي  
 الاخرى ان الظرف في نحو اين زيد وان كان في ارضه القتال وما الشبه ذلك  
 ونحو ازيد من ذلك وهو زيد عندك التي زيد عندك خبر موصوفه لا يحتمل الصدق والكذب  
 وليس ثابتا للمقيد وكذا قوله لا يحتمل ان يكون خبر موصوفه لا يحتمل الصدق والكذب  
 الكبرية ثم الخبر زيد في احد القولين ولا ينبغي ان يقدر القول في جميع ذلك فمقتضى  
 انشاء كلام الشرح في ان دفع الاراد بهذا الوجه فخر اما اوله فلا فساد

قد مر في هذا الخبر ان المقبدا لا يكون انشائية لان خبرها الذي يحتمل  
 الصدق والكذب ولا ينبغي ان يكون ثابتا للمقيد والانشائية ليست ثابتة في  
 نفسه فلا يمكن ثباته وجوابه ان خبر المقبدا هو الذي انشأه المقبدا لا ما يحتمل  
 الصدق والكذب المقطوع الشرح في المصطلح وجوب ثبوت خبر المقبدا وانما يكون  
 في الخبر والعقبة لا في مطلق خبر المقبدا لان الكبرية دائمة في الانشائية والاختصاصي  
 الاخرى ان الظرف في نحو اين زيد وان كان في ارضه القتال وما الشبه ذلك  
 ونحو ازيد من ذلك وهو زيد عندك التي زيد عندك خبر موصوفه لا يحتمل الصدق والكذب  
 وليس ثابتا للمقيد وكذا قوله لا يحتمل ان يكون خبر موصوفه لا يحتمل الصدق والكذب  
 الكبرية ثم الخبر زيد في احد القولين ولا ينبغي ان يقدر القول في جميع ذلك فمقتضى  
 انشاء كلام الشرح في ان دفع الاراد بهذا الوجه فخر اما اوله فلا فساد

اخرى بخبره وينبغي ان لا يحتمل في سائر اوجه الدفع والافق منها  
 لا ينبغي القطع بلزوم عطف الاشياء على الاخبار مع ان الحكم كان يمنع هذا الزوم  
 قد برر قوله واختاره كتحقيق كلام الشرح ان الكبرية في الانشائية لا يمكن جبه  
 ثبوت الاشياء او في ثمة اخرى الا ترى ان اسناد ضرب المفعول الى المفعول لا يلزم  
 على فاعله فكما هو ضرب المفعول كحفر مع نسبة الجملة الى زيد في قوله لا فساد  
 كما هو في قوله زيد قام والكبرية والنسبة بين ضرب وبين زيد لما اسناد ضرب الى  
 الضمير كذا في قوله فافتق هذا كذا كذا في ثمة والانشائية او وقعت خبر  
 فلا حاجة الى ان يكون رد لقوله ولو كان المقطوع عليه حجب بلزوم عطف الاشياء على  
 الاخبار لان الجملة الانشائية يقع خبر المقبدا فلا بد من ان يكون واحدا في  
 جواز عطف الانشائية على الاخبار فبما لم يزل الخبر في ثمة فمقتضى عطفها على خبرها  
 وقد مر في ما نقل عن المصنف وجه العطف لانه متعكف لكنه حقق الامر اذ  
 اعترف بورد في قوله ان هو الا هو الا يرد لا التبيين والتحقيق في ثمة على  
 انشائية وهذا انما يقع جميع ما اورد في العطف على جملة هو حجب بلزوم عطفها على  
 على ما ذكره في العطف على خبرها كذا نقل عنه قوله لا فساد في ثمة فلا بد من  
 ان يكون في ثمة في ثمة عطف موصوفه وانما ينبغي ان يعرف من عدم الاحتجاج في ثمة  
 في ثمة ولا يبعد الشرح وقد بينا وجهه في الكبرية قال هناك قد ينقل منه  
 ان هذا التحقيق بوجه العطف وتبيين لطريق التبريد لا يلزم اذ هذا ان هو كان  
 وجها حقا متكلما في التبريد لا انتظار لكن باباه قوله في الشرح ثم عطف الجملة على  
 الخبر وان هو باعتبار تضيي الخبر ومع الفعل لكنه الحقيقة في عطف الاشياء  
 على الاخبار قال في النظر ودع عنك الخبر من الاشياء التي يذكرها في البديع  
 بعض المصنفين ولا شك ان هذا لا يظهر على ان هذه الاشياء خبر في علم  
 البديع عند هذا البعض وكذا عند البعض حيث نقل هذا عنهم وقدره واحتمال ثماته  
 ان هذا البعض في هذا لا يعبر اليه في غير دليل كونه في التبريد ان كبرية احتساب في ثمة

ان شاء الله تعالى  
 عطف كونه







فانه متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 يتوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 احكامه الان لا يخلو عن تصور الحق في تحصيل الان فانه لو ارد تصور الحق في  
 متفككا في تحصيل الان فانه متوقف على تصور الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 من الحق والآخر في الان فانه متوقف على تصور الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 والعدم مطلقا انه لم يزل قاطعا او لا فانه متوقف على تصور الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 فلانه لو سلم ان التوقف في الحق ليس بمتوقف فلا شك ان كل سطر التعميم لا بد من العلم  
 مطلقا الا ترى ان قولنا ان لا يبين من له البين لو كان جهلا ان لا لا بد من ان يكون  
 الا بيقين اعم مطلقا من الجهل ان لم يزل يستلزم ان يكون متوقفا على الحق في الوجود  
 لا يتوقف على الشرع ولا يتوقف على غيره من هذا الحق يستلزم مطلقا العلم لا العلم  
 وبها فرق فانه لو لم يتوقف في قوله سواء توقف عليها او لم يتوقف  
 على معانيها فان قيل فانه هذا الحق هو حق في الحق اعم مطلقا من حق في العلم وقد  
 ذكر الحق اخرا ان بينهما عدم فانه لو لم يتوقف في قوله سواء توقف عليها او لم يتوقف  
 مطلقا حسبما نفى في الحق فانه هذا الحق هو حق في الحق اعم مطلقا من حق في العلم وقد  
 هذا الحق التوقف والسماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 عليها الشرع وهذا التوقف حقيقي **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 يتوقف على الشرع في مسائل ما يدل على حقيقة العلم بالحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 على الشرع في حقيقته **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 اذا جعلت مقدمة الحق في الوجود فانه متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 في مادة الافتراض في الوجود فانه متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 من ادراكه في الوجود فانه متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 العلم فانه متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 في مادة الاجتماع والاعتماد في الوجود فانه متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود

على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 والنسبة بين المقدمتين هما التباين لان احدهما بالانفكاك والآخر في الوجود  
**فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 في وجه علم ما بين **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 تتغير ان لم يخلو ان الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 في العبارة كذا في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 فيما ان جعلت مقدمة الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 الاخر فانه اذا جعلت مقدمة الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 وهو ان الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 وهو ان داخل الكلام لا يخلو عن الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 لزم محله على هذا في البلاغة ايضا فيلزم اتفاق الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 خلافت كل اللذين من عند ان كانا بطلان ان في حق الكلام في الحق من  
 على من واحد في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 ثم لا يلزم من حمل الكلام في بلاغة على ما ليس بمتوقف ان يتوقف كل ما ليس بمتوقف على البلاغة بل  
 الان ان يتوقف كل ما ليس بمتوقف **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 في الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 ايضا وتبين ان اجزاء الكلام في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 ترتيبا فيصاحبه الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 الامور جوابا لسؤال **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 كانت هذه الامور مما يخلو عن الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 ترتيب فيصاحبه الكلام كمن يذكرها **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود  
 اذا فهم ان هذا الحق في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود **فان** متوقف على السماع في الوجود

في الشرع  
 في الوجود  
 في الوجود  
 في الوجود



















للخروج من السبب فاجبة الى اخذه صريحا وبهذا يتضح توجيه الجواب الوجه الاول  
ايضا على فرض الانحطاط ويمكن الدفع بما اشار اليه المحقق في الشرح من ان الفرق بين  
تمام الكراهية في ذلك المخلو من التفاضل كونه كذا الفيد قوله كذا على الثاني لا يفتقر  
التراتبية بينه وبين غيره من ان الفرق بين كراهية الاطلاق على الكراهية قوله اما على الثالث  
فلا بد من ذكرها الفيد ليت شوي كيف يتضح وجه نظر المحقق على مائدة حيث قصده كتحليل  
واعا يتضح وجه كلام القائل ان كونه الحق لا وجه نظر المحقق عليه اللهم الا ان يتقدم  
الاعتدال انه في ان المخلو من التراتبية بينه وبين المخلو من الكراهية المستند اليها  
كذلك فخلو من التراتبية في حرف يتضح الكراهية في التراتبية في نفس الطبع عند هذه  
الافتتاحية بتنازح حرف في هذا اعني يتضح لو كان الحرف في التراتبية صحيحي وكان  
هذا كونه كذا كلام محقق في ذلك لو كان هذا كونه كذا في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا  
توجيه نظر المحقق ان لا يمكن كونه كذا في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا  
في الكلام القائل ويدفع المتعارفين من ان هذا كونه كذا في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا  
آخر هو انه لا يمكن تطبيق ما قلنا ان روح في المحقق في هذا التفسير به وجه كيف  
وما قلنا ان روح محقق بان امر الكراهية لا يرجع الى نفس السبب اذ ادعت  
وتعرفت انه لا يتجه قبل هذه ضرورة في القول بان مقصوده ارادة النظر على كلام  
المحقق في ذلك قوله في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا  
ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
بالتفصيل في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
المتعارفين في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
طبع السبب وانما اودع الجملة بما قلنا في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
في ان حال المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
حال في المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة

حيثما

قوله

حال في المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
ان يكون بحيث يتضح خالصا على تقدير في المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
نظر المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
متصفا بالجميع على تقدير الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
في ان حال المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
فيكون بعد ان يهتد في اعتبار سبب الاعتراض على وجه الجملة في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
على سبب وفهم امر **قوله** في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
لا لعدم تخلو من حال عدم فصاحتها وانما لم يتضح عدم تخلو من حال عدم فصاحتها  
في فصاحتها الكلام في الاول ان يتضح عدم تخلو من حال عدم فصاحتها **قوله**  
فيكون في المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
التي واخلو على كلام في تقدير في تنافر الكلام الغبيضة **قوله** في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
في فصاحتها في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
افراد المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
التي في القيد فلا يلزم صدق التعريف على ما هو في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
في ان حال المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
الكلام في المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
وايضاً فان النفي في هذه الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
بينها وبين ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
ارجاع النفي الى القيد خاصة لا بعد صدق التعريف على الكلام الذي في كلمة غير فيجوز  
وغير متنازعة ايضاً فلا يلزم فصاحة هذا التسمي في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
التعريف على صنفين وهما الكلام الذي في كلمة غير متنازعة وايضاً غير فيجوز في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
كلمات متنازعة وغير فيجوز قوله لا يصدق المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة  
في عدم صدق التعريف على ان لا يصدق المحقق في ان الكراهية في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة

اصلا نعم  
فلا يتبين انما يتضح  
واما على الثاني  
فلا يتبين انما يتضح  
شأنه في الجواب فيكون انما يتضح من ان هذا في مادة الكراهية في كلمة







































يرتفع كلام طاهر فليخرج ارضه ارا الاطلاع عليه **وهو** احد الاعجاز بعينه نهاية  
 لا ينفك امره كذا اختارها الشاغل **في** الحكم الثاني النوع كذا ان يكون  
 ثانيا لا واره جواسيس الامة كانه قبل اذا كان الطرف الاعلى هو نوع الاعجاز **الذي**  
 تحت حد الاعجاز وما يتوسطه لاحضره احد الاعجاز كذا كيف ليح ان يقال هو ان الطرف  
 الاعلى حد الاعجاز وما يتوسطه فاجاب عن ذلك بوجهين احدهما وهو ان احد امهات  
 هو ان هذا من قبيل اجرة لوصف النوع على افراده وهذا الثاني وقد رغبه بقوله قلنا  
 الى قناينها وهو ان يكون فيها شيء من السوال كالمصدر بل يقال وهو ان احد امهات الطرف  
 الاعلى هو هذا النوع الا انه غير النوع بافراده وقد رغبه بوجهين في قولنا  
 نتمناه من نهاية الاعجاز وما يتوسطه منها بيان لافراد قوله هذا بخلافه الجسمية  
 فلما ثبت فانها ليست من احكام طبيعة فالاحكام السبعة قسمان الاول ما ثبت  
 للشيء ضمن الافراد وسماه احكام الافراد كالجسمية وهذا الثاني ما لا يثبت  
 احد الامرين على الآخر ثم يبرز لعلنا الجوع على الشرط ثم هذا البيت في قبيل الثاني  
 حيث لا يعلل كل الامرين لان يستقبل الجزائية كلف والاول عين الثاني في لفظ هذا  
 ولا يخفى ان التام في الحقيقة ليس العطف على جزء الشرط بل هو عطف احد جزئي  
 اجزاء على الآخر فكل الامم منه مما لا امر مساحية فلهذا قوله بل لو ادعى ادع الادف  
 ما يتبعه من قوة خفاء قوله بل من قوة سور الجزئية لانها من ادوات الالهة  
 وان كان في ايسر السعال من في الدم لطفه وهي عادة توحده بالملامة  
 على جميع تقادير لوم وان تعلق توحده بالدم على لومه ليس بالعلية وذلك ككلمة  
 اذا دلالة على العلية بخلاف من فانها لمجد الزمان والكلية والادالة لها على العلية  
 وفيه بل لا محالة ككلمة اذا ما العلية التامة او ان فقه او الاعم وعلم الاجر من  
 لا ينفك لوجدها الكلية اصلا وعلى الاول صلي لا يكون سور الكلية بل انما يكون  
 كذا في الحقيقة وان اهل الهيئة استغوا على انما يستعمل في الكلمة التي هي في قوة الجزئية  
 كذا فيقيد بقية فائدة الكلية انما على اللطافة المتأخرة فان قلت لم يكن

بعده

بعدة الالهة التقنية في الاول ايضا فليح لاد مقام احد في الكلية فخرج بها  
 بخلاف مقام الدم فتاخر لتوف ان هذا لا يعود الى الوجهين بل الى وجه واحد دام ظله  
 زعم ان بناء الكلام سمي على طريق الوفاء بين من وادناه اعادة العلية فقال  
 ان هذا دلالة على العلية بخلاف من اه واول في هذه التوقفة تاخر فان معنى الفاظ  
 الشرط مطلقا تعلق ما مر على امره كان واجبا او في كماله وهذا القسم يصدق  
 على الطبيعة والافراد جميعا التي ما ثبت لها في نفسها لادف الافراد كالتسمية  
 للشيء وسماه احكام طبيعة وهذا القسم ما ثبت للطبيعة فقط فالطبيعة من  
 التام لا تستلزم امهات الوحدة ومعاني الكثرة اللزامة للافراد فلما ثبت لافراد  
 لافراد الطرف الشرعية فانما في ذلك كمال بعد هذا الحكم في الافراد فلما ثبت لافراد  
 بها ولو لم يكن لافراد لان الترتيب في النهاية لا يثبت والوسط غير علم والاقرب امر  
 احسن في فالوسط وان كان بعيدا من النهاية بالبنية اما في النهاية ككلمة قريب  
 بالبنية اما بعيدا بل ككلمة اقبلت قريب بنيتها اما خارج من الاعجاز وبالجملة بالقبول  
 اما افراد النوع الذي هو تحت نوع الاعجاز فكلوا ربه بالتربيد حد الاعجاز بجميع ماله  
 فربما في هذه الحدود بل طان يكون من افراد نوع الاعجاز يستلزم الكل والامر في مثل ذلك  
 بين والحصول عدم لزوم التسمية الطبيعية بكل الافراد في الصورة المتروكة من ايضا  
 فلهذا **قوله** ان حد الاعجاز ليس في النهاية بل في مرتبة والدي عولوا على ذلك  
 قوله جارح كذا في قوله لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ان كان  
 كذا في فمختلف قد تناقضت نقله وبلوغه وكان بعضه بانحداد الاعجاز وبعضه  
 فاحترقه على معارضة الشرح بناء دلالة على كون الحق ككلمة على ان يكون  
 الضمير في قوله ربه احد الاعجاز لا الاله الاعجاز وان يكون قوله يمكن معارضة  
 صفة كاشفة لظن غلبة الحقيقة وكلاهما معناه وخلافهما يجوز اقول انما  
 ان يكون الحق في عبارة الكشاف في مرتبة لا يثبت في كونه في كل عبارة احد  
 الحق ان لا يرد بينهما فلهذا قبل ان يفرغ من الصدقة مثا السوال كلمة اذا فانما ادوات الالهة

قوله

قرب بالان

بعبارة اذا غير الكلام  
 الوسط انما قد  
 على كل من الاعجاز  
 الجزئية اصدق

الاجمال الالهة في قوة















乙

كان جنتا غدا  
غدا غدا  
المسألة ركب  
الوزء مؤلفا







وكان وجه تسميته ان هذا انما هو الوجود في النسبة لا مطابقة النسبة للشيء الخارجي  
 فاما **قوله** هو ان الاحتمال الاستقبالي هو الاستقبالي فقط والوجه في ذلك ان الاحتمال  
 فان النسبة السلبية الاستقبالية فقط ايضا ايجابية في الحال فيكون السلب ايجابية منها وبالحكمة  
 اللان كمن النسبة الاستقبالية مطلقا فاما مطابقة النسبة الخارجية فتعبر عن حقيقتها  
 اي بغير حتمية على ان **قوله** لا يثبت له خارج هو قيام زيد في المستقبل او ان  
 بغير حتمية هذا الخارج اعني قيام زيد في المستقبل في الحال بل في المستقبل او انما هم كمن  
 هذا الخارج لهذا الكلام هو قيام زيد في الحال في الماضي لا يتصور كيف وبناء الله عليهم على كذب  
 الخارج على كذب الكلام وكلام الشريعة لا يتصور كونه الله هم هذا **قوله** انما  
 بان ذلك من غير ان امره باليخرج حاد بل على الكلام من ان النسبة الاستقبالية في كل من  
 الارض لا يتصور الا في المستقبل اما اذا كان الامر بالخارج ما هو الواقع في الواقع  
 فلا شك ان بين طرفي النسبة الاستقبالية في كل من الارض النسبة بنوعية او سلبية  
 في الواقع فليكن الاستقبالية خارج في الحال وفي الماضي والمستقبل ايضا انما  
 الصدق والكذب المطابقة والام مطابقة هو الواقع في المستقبل كما ان  
 في كونهما حتمية هو الواقع في الماضي وفي الحال هو الواقع في الماضي فافهم **قوله** بمعنى  
 النسبة الواقعة في نفس الامر بين طرفي النسبة الكلام في الاحتمال لا يطابقا فيلزم كذب  
 الاحتمال والاحتمالية الاستقبالية كما ذكرنا او لا فينبأ الله هم الذين ذكرنا المحسوس على كل  
 الخارج على النسبة الحقيقية بين طرفي الكلام في الواقع وبناء الله هم الذين ذكرنا  
 على الرضا كون الخارج هو النسبة كونه النسبة الكلام في **قوله** انما يثبت من بناء على  
 فاحذر رجوع النسبة الى **قوله** لا يطابقه على من فقد المطابقة في الماضي يستلزم  
 ان يكون منطوق الصدق والكذب صدق الحفافية وعدمها ولم يخل احد وقد تقرر  
 لهذا بعض الماذكبات وكنت ودين **قوله** لا يثبت من حيث ما من فقد عدم  
 الحفافية مع الواقع في كونه خفية والامر في توجيه عبارة الشرح بان المقصد منها  
 متعلقا ببيان النسبة الخارجية لا بالمطابقة والام مطابقة او لا يطابقه

خفية

بيان لفظة واقعة النسبة المستقلة والى دليل على ذلك في التام قبل هذه العبارة  
 في دليلها من غير فقد كونه والام مع نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين بل ان  
 المطابقة والام مطابقة فافهم **قوله** بمعنى احسن من سلب المطابقة اشارة الى ان  
 عدم الحكمة قد يعبر مشهورا وهو عدم الحكمة عما من شأن شخصه الحكمة في ذلك  
 الوقت كالحكمة السجية اذ يعبر حقيقا وهو عدم الحكمة عما من شأن الحكمة  
 سواء كان من شأن شخص في وقت انقضاء بعدم او في غير ذلك الوقت او من شأن  
 نوع او من الترتيب البعيد او من شأن عرضا عام او في محل المطابقة على علم  
 الحكمة لا بد وان يثبت معنى يثبت احسن من الواقع في السلب مطلقا في يتحقق  
 في لزوم ارتفاع النقيضين في جانب الاشياء واما ان يحل على الحتمية في  
 لان بل غير صحيح وكذا على الحقيقة مطلقا غير صحيح بل لا بد من حمله على عدم المطابقة  
 عما من شأن شخص او نوعه المطابقة والام فلا شك ان من شأن جنس النسبة ان  
 وهو مطلق النسبة المطابقة والام مطابقة لولا ارادة احد الطرفين **قوله**  
 مشروبا بل معصوم من كونه في الكلام اما ان يكون بحيث يحضر الله ويكون حقا  
 لما من فقد الله اخر ذكره كذا الفيد قوله تعالى هذا الله او كونه قوله في فقد الله  
 مشروبا لا خارج للنسبة الا ان يثبت من على ان قوله الا انه اذ يرجع القصد ابا اعلاما  
 في اخر وقع ما يقال لا يلزم من القصد الى الدلالة في الدلالة مع اننا في الخارج  
 انما يلزم من الثاني لانه الاول فتنى القصد في حكمه في ثبوت الخارج للنسبة لان  
 في القصد في حكمه في الدلالة حقيقة على الاول ومبالغة على الثاني وان في الدلالة  
 في حكمه في ثبوت الخارج للنسبة كذا الفيد **قوله** على انه لا يمكن مطلقا بقوله وما ذكره  
 الزم من التحقيق مشروبا يمكن ان يحل جوابا في السؤال القصد بل يقال بان يكون جوابا  
 بتفسير الدليل ومثله في هذا ثم اقول قد اعجزني حيث صرح بان القصد في مقام الواقع  
 يرجع الى الدلالة على النسبة لا الى المطابقة والام مطابقة اهل هذا الاشفاق من  
 ما فهم كلام الشرح في الترجمة الاول فلما تقرر الامر في سلب هذا الهم فليكن

دفع اشفاق  
 كونه  
 الضرورة  
 لا سيما

دفع اشفاق  
 كونه  
 الضرورة  
 لا سيما



بعد كلام الله فيما نحن فيه **قوله** ما ذكره من كون الكلام والاعلى مشورا **قوله** انما كان الامر كما هو  
 انما يكون الكلام انما في خارج فلا بد ان يرجع اليه انما اتفق كما سبق قوله ويجوز ان يراد به  
 ان يكون الخارج لنبته الكلام **قوله** كمن لا يقصد ما يقصد به بين نسبة الاشياء وجودا  
 وعدمه ولا يلتفت اليها في خارج فالتفت على القيد كما هو الظاهر لكن يحتاج في رفع التعيينين  
 الى احد التوجيهين الى بقاء وقد عرفت حال الاول فنتذكر ان يحدش هذا التوجيه  
 قول الشرائع في تحصيل نسبة من نقل اللفظ الى اللفظ مرادها في كل ما سبق  
 في بحث الصدق والكذب **قوله** وخارج ذهن الحكم او الخي طبعه بهذه التسمية ما يتلوه  
 انما ان يخرج احد اضافي فان اخذ بالنسبة الى جميع اشياء والادانها ان يحصل في الاعيان  
 لكن هذا غير لازم بل يجوز ان يأخذ بالنسبة الى ذهن الحكم والخي طبعه وبالنسبة الى الكلام  
 وعلى الوجهين لا يخرج عن الاعيان **قوله** ان الامر الخارج يجوز ان يكون صدوقا في الخارج  
 ويكون ظاهرا لوجوده **قوله** يقال ان معناه عدم توقف وجود النسبة جوابا لاجتناب  
 الشك انما وانما ان يحل الامر الخي جيته هذا كما في نسبة الاحوال الى ما كان  
 في محل الشك اجمالا حيث يجوز ان يكون احتيازا لظهور الشك في نسبة كلام الكتاب احتيازا  
 الى ما في الاول وجهه انما نسبة الى اختلاف بين التوجيه في انما في الامر الخي جيته  
 بل في انما هو وجودا **قوله** واصلا في ذلك انما في الاشياء انما يحصل من نسبة في كلام  
 والنسب او نقل كمنه ونم دعت واشترت او زيادة اداة كالتسميات والتعريف وما الى ذلك  
**قوله** على انه لا حاجة الى نسبة خبره ان ذلك لا يراد منه على ان كل لفظ في الكلام يبلغ مطابقا  
 لمقتضى الحال وهذا محل ما **قوله** او ان التمام قيد انما في ان لفظ البليغ وهو عطف  
 على ان قيد حاد والوقف بين وجهين الاعتدال كون الزيادة في ثمة في الاول حقيقة  
 من الاطراف في الثاني لتبين ما علم في معنى لفظ البليغ **قوله** وما في حكمه من النظريات  
 معلومة وانما يستعمل فيها لتبين عطف على انه انما يستعمله والحال انه يمكن ان يكون نسبة  
 في غير ما سبق ذكره فليكن استقرا في البديهة وما في حكمه من النظريات معلومة متروكا  
 على من شاء ان يثبت في ذلك من غير ان يفتقر الى ان يعكس في الامر البديهي وما في

قوله

قوله

حكمه ويخرج على كماله فيما ذكره انما في النسبة المحرقة البتة او البتة  
 في البتة الحكم او بالذات وبالخر ثانيا وبالوجه **قوله** وان كان عبارة  
 عن مطابقة حكم الخبر في السابق لبع وهذا كما ان الحكم نفسه لفظا يتوهم انه صفة  
 لزيد لانه من اللفظ والتحقيق ان من اللفظ ايضا صفة اللفظ لكنه يصير صفة صفة لزيد  
 اذ في كون من اللفظ وهذا امر من اللفظ من اللفظ فانهم **قوله** كون خبر مطابقا الحكم  
 للواقع كمن التحقيق انما ايضا ثابت ان كان الصدق على التقدير الاول ثابت للحكم او لا  
 كما في هذه التقدير ام ثابت للحكم قوله وهذا في قيل في تعريف الدلالة بينهم اه ولذا انما يقال  
 آخر كلامهم لا يخرج عن مقتضى ما انهم في العلم يحصل صورة الشيء في العقل في خارج  
 بان العلم صفة للعلم او الحصول للصورة فلا يفتقر احد من الاخرين اجاب ان الحصول  
 وان كان صفة للصورة لكن لا تعلق بالعلم به يصير صفة للصفة له من كون العلم بحيث  
 يحصل الصورة في عقله **قوله** بان انهم صفة العلم اه ابراس مع قوله ان فهم الحكم منقول  
 القول قوله عليه هذا المحل لا جته في النظر في توطئة وعنده **قوله** كمن لا تعلق باللفظ  
 والحق وجهه صحة الترتيب ان يرد ما يلزم كمن اللفظ بحيث يتبين من المعنى والوجه  
 او يتبين بالانتم الغير المحم كالمترسوة في تعريف العفوية بالظهور والحقايق في اللفظ  
 واحد والاشياء قد تسامح فيها احوال كثيرة منها ان يكون العلم مستقولا كقولهم  
 بالحصول **قوله** وكلامه في كنهه مشرقا فانما استدلال في العلم به لا يخلو على ان حصول الخبر  
 الوقوع كمن دلالة على ذلك لفظية كمن موصولا تحت الكلام من الدال فان تحقق هذا الدال  
 كان خبر صادقا والامكان كاذبا فكيف يتصور مطابقا مع ما يحكم به في جميع الكلام  
 ان من صدق الصدق والكذب بالمطابقة واللامطابقة للخارج فلا بد ان يرد بان في النسبة  
 المتحققة في الواقع بين الطرفين التي يشوبها الكلام والام يتصور اللامطابقة كما  
 تقدم قلنا في على ذلك الشيء بغيره ان الشك في الدين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد  
 وان يكون بينهما نسبة في الواقع ابراس مع قطع النظر عما في ذهنه وعما يدل عليه الكلام فلهذا  
 تلك النسبة المحذورة من الكلام النسبة التي في الخارج في فلا الشك في صورة الكذب او النسبة المحذورة من الكلام

الكلام من اللفظ  
 ان النسبة المحذورة  
 المحذورة من حيث  
 الصدق فيشكل امر  
 واما في صورة  
 الغير المتحققة في الواقع



اجمعت اوراق منسوبة اليه بكنية التفسير الرعب **وقد** قد ختمت ان النسبة في دفع  
 الاشكال على الوجه المذكور قبل ان في مقام التحقيق ولسوق الكلام **بما** به **وقد** قد ختمت ان النسبة في دفع  
 لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 لكنه **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 الحق اقول فانهم ما اخرجهم من هذه الجزئية كمر على محتمل الصدق والكذب لا يمكن ان  
 ان كل الجزئية المعلوم كد به عند قائل هذه التفسير واعتبره في كون الكلام قضية على الادعاء  
 به جميعه ونحوه في تارة في الجزئية وقدر ياتق وقد فصل الكلام في هذا الباب في غير هذا  
 فصل بالمطالع لان الجزئية في الحكم عبارة عن التوقيع والادعاء في قول لا يثبت فيها  
 فلا يلزم تحلل الكلام في الادل وهو جائز في الالة المنطقية فكلام الحق في هذا الباب  
 ان الحكم المذكور في الجزئية **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 الالة الالهية السلام صلت للعرض **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 في قولهم انهم في سؤالاته مع انهم في الواقع فلم كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع  
 ما هو هذا **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 لكن ليس بوجه فان الالهية لا يمكن ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط كما ذكرنا في  
 كون الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط بل مما تامل في ان يطعن الكذب على حاله في  
 الاعتقاد فقط وانما ان الكذب محض في هذا فلا فيجوز ان يكون الكذب في الصدق الا من  
 جميعا وفي الكذب ان لا يكون كد كرساء لم يطعن الواقع فقط او الاعتقاد فقط او  
 كد كرساء لم يطعن الواقع فقط او الاعتقاد فقط او الاعتقاد فقط او الاعتقاد فقط  
 كما هو منسوبة اليه **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 الجزئية **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 فيما في في ثباته في اذ قد ختمت في الثبات لان يقال ان الالهية بتقديره في الثبات  
 ان في ثبات الكذب لم مطابقة الاعتقاد فقط وهذا هو الوجه في ان الكذب لا يثبت  
 او يثبت في الكذب لانه الالهية في ان **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع

حيث قال في

ثانيا الثانية اجزاؤها اولها اثبات احدى ما في ثبات الالهية الكذب في صورة عدم  
 مطابقة الاعتقاد فقط حين كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط كما يتضح في العبارة  
 وهذا ما اشار اليه اخرا ولا يبعد ان يثبت بالالهية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط  
 ومع فالتكذيب في عدم التوافق الاحالة على حق است والطاهر فانه اذا ثبت ان الكذب  
 لا مطابقة الاعتقاد والطاهر فانه اذا ثبت ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد  
 فقط **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 والاعتقاد جميعا فقط والوجه ان يقال قد علم في الالهية ان الكذب لا يثبت على حاله في  
 الاعتقاد فقط **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 فقط فلو ان الصدق والكذب هما الالهية مطابقة الاعتقاد فقط وقد ذكرنا  
 كلام الحق في هذا **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 في جميع القبول في متنفذ في عينه كقول القبول في عينه كقول القبول في عينه كقول القبول في عينه  
 الصريح المذكور جوبلا في غير كونه الحق وارجاع الالهية الشهادة جوبلا في غير كونه الحق  
 وقد بينا في حاشية العلم ان بعض منفسر قول الحق انهم لكاذبون في الشهادة الكذب  
 راجع الى قولهم في ثباته كونه جزا في مطابيع الواقع وقالوا انهم كاذبون في الشهادة الكذب  
 ليس لانهم انهم في ثباته كونه جزا في مطابيع الواقع وقالوا انهم كاذبون في الشهادة الكذب  
 لا في غير العبارة في بعض النسخ في قولهم في ثباته كونه جزا في مطابيع الواقع وقالوا انهم كاذبون في الشهادة الكذب  
 في صورة الالهية لا محالة قال الحق في حاشية الشرح ولما في في ثباته كونه جزا في مطابيع الواقع وقالوا انهم كاذبون في الشهادة الكذب  
 امتنع في ثباته كونه جزا في مطابيع الواقع وقالوا انهم كاذبون في الشهادة الكذب  
 على كونه اجبا راما الشهادة في الاحوال او على الاستحالة انشاء **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 من ثباته كونه اجبا راما الشهادة في الاحوال او على الاستحالة انشاء **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 صريح القول في راجع اختاره صاحب الفتاوى **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع  
 بان كل سؤالاته صادرة من قلب صدق الرغبة في ظهور ان التاكيد انما هو في كونه الحكم  
 الذي خلقت به على انه لم يبدل في ثباته كونه اجبا راما الشهادة في الاحوال او على الاستحالة انشاء **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع **فان** النسبة المندرجة من الانشراح لا التوقيع

ابيضا  
 كونه جزا في  
 ثباته كونه  
 راجع الى قولهم  
 بان كل سؤالاته



صلوة  
عليه وسلم لا يجازي الصالح ولا المطابق  
المر للواقع ولا يستغنى عنه

هذا الكتاب هو الذي ذكره في هذا الجيب في الامر ب

الوافع مع الالفه در كنز الخايع

صلوات

٢٧  
الخبر مع اعتقاد عدم المطابقة  
وعدم تخطا مطابقة  
تأصلا وعدم مطابقة الواقع  
بدون الاعتقاد به

نقد العلمين  
والمزوم  
بجمل المزوم  
واما في العلمين  
شهادة  
والامانة احوال











قصود

تتبع الحقيقة عبارة عن  
تتبع ما هو التوفيق بين  
الامثلة قاله الشيخ  
عنه من انشاء ال  
بين الحقيقة والما  
السامع فخره







من الاعظم انه قد اجمعت عليه في الاشكال المذكور على التحقيق جزا ان اجمعت ان كان  
الكلام مطلقا بحسب السبب وان لم يكن. انفسهم على بيان ان في هذا الكتاب بالجملة ان  
قد تعرض للاول ان شاء في كليهما حيث قال وانما قال في خبر لا بد ان عند حذف ايضا هو اللفظ  
الكلول على التراس والاعتماد في دلالة اللفظ على حقيقة لا فرق على العكس فلا عذر ان يوجب  
الاعتماد على اللفظ والاعتماد على حذف على العكس انتهى. لانه اجماع الابطال فان  
كون العكس احدى حليتي في الدلالة والوهم مطلقا امر مشكوك لا يكاد يخفى على احد قوله  
واشاره بالسؤال قوله ان الله اللفظ حذف ايضا هو اللفظ قوله لا يخفى ان يكون العقد  
يعني الحق ليصل الاخبار في هذا الحق ولا يخفى ما فيها من التكلف. ويجوز ان اظلم السعيط  
بناء الوجهين على ان السعيط امر محصل عند حذف بواسطة الوتية فبعد الذكر محصور في الامر  
الحاصل عند عدم ان ذكر ايضا والوفاء بينهما الله اللفظ السعيط في الاول هو الاول وفي الثاني  
هو الخبر في السعيط على الاول في التبع بلفظ الحمد اليه على الثاني من التبع منسوبة اليه  
ولاشك ان الحمد اليه من حليتي في التبع منسوبة الحمد اليه فانه يقتضي ذلك  
مستلزم نورانيا في قوله ضربته وضربت زيد على هذا اودم اوزدم زيد قوله في الرض  
واقترع الزائر قوله المختصون كان في حقه عقد الحق الشريفي. وقد يذكر ذلك في موضعه  
كما ان القول للحق الشريفي هو ان في شرح مختصر الاصول ايضا قوله لما لبس بالبرج العجز  
اليه الخطا بغير الخطا مع معنى في فعله الرجوع قوله في الخطا يقال تبرك الخطا مع معنى  
المراد من الخطا مع غير معين وبالجمله لما فعله الشرع تبرك الخطا مع معين وتبرك  
احراز اليه اعني غيره بغير معين معنيت للمقابلة بينها فلا بد من تصرف اما في قوله الاول انه  
تصرف الثاني حتى لا ينفذ مقابلة ذلك من هنا والمراد من انه تصرف في الخاتمة وصلاح  
الغاية انه على ما يشاء قد يروى باجابه رجاء الراجين جدين والحمد رب العالمين على  
توفيق الاتمام والصلوة والسلام على سيدنا محمد سيد الانام وعلى اله وعليه التمسك والكرام  
نحوه والثناء العظيم ثم الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم



في مرتبة الاحث الذي لا يكون العباد مقدرين بالآية **فان** اورعاية براءة الاستهلال  
آه قال في السنة هذا عما قد يرعى المناظرة بعد اذ في الكلام من الجانبين اظهر للصواب  
واما على تقدير تعريضها بالنظر من الجانبين في النسبة بين الشئين اظهر للصواب فلا لا كونه  
مدار المناظرة على المناظرة على التعريف الاول انتهى اقول المراد من الجانبين جانبين المتخيلين  
كما صرح به شارح المسعودي فيقول هذا التعريف الى التعريف الاول والا فيصدق هذا  
التعريف على المفكر دون المناظرة فيحتاج هذا التعريف الى هذا التأويل البتة وعلى  
تقدير هذا التأويل يرجع الى التعريف الاول هكذا ذكر شاه حسين فالفرق بين التعريفين  
بكون مدار المناظرة على المناظرة على احد هادون الاخر حكم تدبر **فان** قبل الفراغ عن الحكم  
بالي عنه قوله ثم يحده الا ان يقال ان المراد ثم يتم الحكم ولا يخفى ان هذين التأويلين بعيدان غاية البعد  
وان التعريف تام من غير تأويل لانه لا بد من التفسير بالخطاب ان يلاحظ الخطاب حاضرا  
قبل التفسير حتى يتبين التفسير بالخطاب فيلزم لاختيار الخطاب في اثناء الحكم ملاحظة المحمود  
الذي هو الخطاب اولاً كما في حال الخطاب فيظهر من هذا التفسير ملائمة الحديث **فان** على انه  
يجوز آه تسليم كاستدعاء الحديث المذكور ان يلاحظ حاضرا بحيث يستحق لخطاب وهذا  
التسليم بناء على ان الغرض من الحديث المذكور تزييف كالتعب عما سوى المحمود واستغاله  
اليه بالكلية وهو انما يكون بملاحظة مرثيا ومث هذا بحيث يستحق لخطاب بغير لائمه  
من كون معنى الاحث في عرف الشرع ذكر ان يكون احسان عبادة وتكميلها كذا ذكر فان قلت  
ان احسان كل عبادة داخل في الاحث في عرف الشرع فيلزم من كون الاحث في عرف  
الشرع ذكر ان يكون احسان كل عبادة كذا ذكر قلت المراد من قوله احث كل عبادة كذا  
حسب معنى التكميل كما يدل عليه ايراد بطريق عطف التفسير للاحث في عرف الشرع  
فلا لزوم ثم انه لا يخفى ان تكميل كل عبادة انما يحصل بوجود الاحث في عرف الشرع فيه على  
ان الحكم الذي يورد في مقام التظيم يليق ان يقارن الاحسان في عرف الشرع بكونه شبهة  
لحصول الكمال المطلوب في هذا المقام ولعل لهذا امر بالتدبر وفكر لدر من التفسير  
الابق وجه القول بل ملائمة دون الدلالة وهو ان الحديث المذكور انما يقتضي ان يلاحظ  
المحمود حاضرا في ان الحكم لا قبله ايضا كما يقتضيه هذا الحكم المحمود من لكن لما وجد مقتضى  
الحديث المذكور مع زيادة في هذا الحكم وجدا ملائمة فخذ ما آتتكم وكمن من الشكرين  
**فان** قد ان يكون اللابيق مجال الحامدة ويمكن دفع هذا الاعتراض ايضا بامر من ان التفسير  
بالخطاب يقتضي ان يلاحظ الخطاب حاضرا ومث هذا قبل التفسير فتقدم لكن يقتضي  
ان يلاحظ المحمود قبل الحكم حاضرا ومث هذا بخلاف ما لو اخر وقيل للمحد كذا فانه لا يلزم  
كون المشاهد قبل الفراغ فيه انك قد عرفت انه لا يصح قوله ثم يحده على تقدير ان يراد

في مرتبة علم افهام آه وفي هذه الفقرة الثالث براءة استهلال واشارت لطيفة الى مسلك المناظرة  
حيث اشارت الفقرة الاولى الى ما به تحصل المناظرة وهو الافهام والخطاب واشارت الثانية الى ما فيها  
وهو اظهار الصواب والى ان من كابر فهو خارج عن شئ الرسول عليه السلام فلا يحصل له المرام  
واشارت الثالثة الى ان المناظرين من حيث هم مناظرون مهتدون لا قنطرة لهم الاصحاب  
قد قال النبي صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايتهم اقتد بهم اهتديتم **فان** حاصلة من الثالثة  
في الاثنى مكان المعنى الرابع وهو ما يطلق عليه لفظ الحكم ليعلم ان يتصور تقديره بالنسبة الى  
المفعول والعرفي ولم يفت في الضرب الاول ويمكن ان يعتبر عمومه بالنسبة الى المبني للفاعل  
والمبني للمفعول والحاصل بالمصدر ويعتبر تقديره بالنسبة الى المفعول والعرفي فحينئذ ان اعتبر  
واحد باعتبار كونه عاما للثلاثة فيضرب الرابع في الاثنى ويرتقى مجموع الاحتمالات الى ثمانية  
واربعين وان اعتبر ان ماثلثة باعتبار كونه في الاثنى ويرتقى مجموع الاحتمالات الى ثمانية  
الحاصل بالمصدر اذ ما يطلق عليه لفظ الحكم باعتبار كونه في ضمني المبني للفاعل اذ في ضمن المبني للمفعول اذ في  
فيضرب الستة في الاثنى ويرتقى مجموع الاثنى فيضرب الرابع في الاثنى ويرتقى مجموع الاحتمالات الى ثمانية  
المراد من الاثنى اختصاص الصفة بالموصوف واختصاص المتعلق بالممتعلق ولا يخفى ان كل  
من هذين القسمين لا يجري في جميع اذ اختصاص الصفة بالموصوف لا يجري في المبني للفاعل  
واختصاص المتعلق بالممتعلق لا يجري في المبني للمفعول الا ان يقال يراد بالمبني للفاعل كونه الله  
تعالى حامدا وهو اجل مرتبة الحكم باعتبار كونه متضمنا للاعتراف بالبحر ويجعل التعلق اعظم ويكون  
تقايله بلا اعتبار قال في السنة شيخ الاسلام فان قلت اختصاص المتعلق بالممتعلق اعظم  
ما اختصاص الصفة بالموصوف فلا يصح التقابل انتهى وبما ذكرنا من كون التقابل بلا اعتبار  
لا يرد هذا السؤال مع ان ذكر الجواب ليس بمرادنا في هذا التقابل بلا اعتبار  
في مجموع الاقسام الحاصلة من الضربين الاولين حتى يمكن ضربهما في هذه الاقسام فلا تقابل لفظ  
لجميع ما ذكرنا من التام **فان** حاصلة النكتة الثانية اما التنبيه آه لا يخفى ان التنبيه على ان الابق  
بما الحامد ان يلاحظ المحمود حاضرا ومث هذا انما يحصل بكون هذا الحكم ملاحظة المحمود حاضرا  
ومث هذا فيرجع هذه النكتة الى النكتة الاولى وكذا الكلام في قوله واما كونه ثانيا ملحا فانه  
الا ان يقال يكفي في تقابل النكات التقابل بحسب المنطوق ولا يضر استدلال احد النكتتين الاخرى  
ورجوعها اليها **فان** الا ان مدار الكل آه لا يخفى ان هذه المقدمة هي بعينها المعنى الاول للنكتة  
الثانية فيلزم ان يكون الشئ مدار النكتة الا ان يقال المقابلة حاصلة بالتنبيه مع ان التقابل لا يجرى  
كافي تامل **فان** وما ذكره ههنا في الكيفية محتمل آه اقول في هذا ذكره في الكيفية ههنا اشار الى مجموع  
المحمود اما الى المحتمل الاول فيجوز ايراد الآية واما الى المحتمل الثاني فيقول المراد بالقرب  
القريب المصنوع لا القريب المكاني واما الى المحتمل الثالث كما نطق واما ما اورد في الكيفية  
من الحديث فيجوز ان يكون اشار الى النسبة على احتمال الكلام على صفة التلويح ويجوز ان يكون اشار  
لان يحصل بملاحظة المحمود او لا حاضرا ومث هذا فانه عطفية **فان** على محمول



بقوله أو لا قبل الفراغ فيحتاج إلى أن يراد منه إتمام الحمد فها هنا تأخير وأن لم يناف  
كوه المشاهدة قبل الفراغ ينافي كون إتمام الحمد بعد ذلك هـ والله أعلم بالصواب  
**قوله** يدل على أن ملاحظة المحمودة لا يخفى سخافة هذا الكلام إذ لا يلزم من تقدم  
الحمد مفهوم الحمد في هذه المادة أن يكون تقدم ملاحظة المحمودة وحاضرا ومثلا لا ينافي  
في جميع المواد وهذا كما لا يشبه فيه نعم لو قال بدل قوله يدل على أن آية مبشور بأن ملاحظة  
المحمود حاضرا ومثلا لا ينبغي أن يكون متقدمة على الحمد في جميع المواد وأن لم يكن  
قوله للرد مقديما على هذا المحمودة كان قريبا من أن يكون له وجه على أن هذا التوجيه لا  
يناسب الصدور لأن المقصود ببيان هذا الحمد على الوجه الذي تدرج **قوله** على أن  
قوله والشرف عطف تفسير قال محي السنة كون الشرف عطف تقييد أما بان يراد من التعظيم  
المعنى المبنى للمفعول أو باعتبار ما يلزم للتعظيم من العظمة أو بان يراد من الشرف والتشريف  
انتهى أقول أو بان يراد من التعظيم العظمة - لأنه كما يصح أن يراد من الثلاثي معنى المزيد  
يصح أن يراد من المزيد معنى الثلاثي تأمل ثم انه يبقى أنه لا بد على هذا من التقديرين من بيان  
نكتة - أي إيراد أحد اللفظين مزيدا والآخر ثلاثيا مع اتحاد المعنى المقصود من اللفظين أما نكتة  
التعظيم عن التشريف بالثلاثي فللتعظيم على أن عظمة الله وشرفه ثابت في ذاته تعالى لا يحد  
اعتبار تعظيم العظم وتشريف الشرف وأما نكتة التعبير عن العظمة بالتعظيم فللتنبيه على  
أن عظمة الله تعالى وشرفه يبلغ في الزيادة والكمال إلى مرتبة تستدعي التعظيم ولا يفارقه **قوله**  
وأن كان من النسبة المنقمة أه اعلم أن أقسام العرض تسعة تسع بالمقولات التسع سبعة  
فأما النسبة والنسبة المنقمة أه النسبة هي التي هي الأصل والزيادة والكمال والوضع  
الفعل ولا تفعل أما الأصل فهو حالة يحصل للشيء بسبب حصوله في المكان فيلزم له النسبة  
إلى المكان الذي فيه وأما ما هي فهو حالة **قوله** للشيء بسبب حصوله في الزمان فيلزم له النسبة  
إلى الزمان وأما الإضافة فهي حالة نسبية متكررة فيلزم لها النسبة إلى الحالة الأخرى وأما  
الملك فهو حالة يحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كقولنا الآن متعمدا  
مستقصا فيلزم له النسبة إلى المحيط وأما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة  
أجزاء بعضها إلى بعض وبسبب نسبتها إلى الأمور الخارجية فيلزم له النسبة إلى الأجزاء  
أو إلى الأمور الخارجية وأما الفعل فهو حالة يحصل للشيء بسبب تأثيره في غيره فيلزم  
له النسبة إلى ذلك الغير **قوله** وأما الأفعال فهو حالة يحصل للشيء بسبب تأثيره في غيره  
فيلزم له النسبة إلى ذلك الغير المؤثر ولا تفرق بين الأجزاء وكل نسبة في الإضافة فإن  
النسبة التي هي غير الإضافة وإن كان ما هيها مفعولا بالمفعل إلى تفعل شيء آخر لكن ذلك  
الشيء الآخر لا يكون مفعولا بالمفعل إلى تفعل النسبة التي لا تؤخذ الطرفين فيها  
من حيث هي نسبة غير إضافة والنسبة التي تؤخذ الطرفين فيها من حيث هي نسبة إضافة

كذا حق في الأصغيات وأما الغير النسبي فهو الكم والكيف أما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامتناهي  
لذاته وأما الكيف فهو هيئة في الشيء لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة وإنما اطنبنا المقال في هذا المقام  
ليحصل الطالب ما يرجع إلى محل آخر المراد **قوله** تبعه السيد في الاستغراق حيث قال قد سوره  
على قول النقاشاني أن تعريف الجنس في الحمد يفيد قصر الحمد على الانضمام بكونه لله هذا إنما يظهر  
إذا قصد بالحمد كل حمد ولما إذا قصد به الجنس من حيث هو فأنما يلزم اختصاصه بالله بدلالة  
اللام على الاختصاص كانه فيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص أفراد كل ما به انتهى  
كلام قد سوره يعني أن اختصاص أفراد به إنما يفهم من تخصيص جنس الحمد بالله المستفاد من  
اللام إذ لو وجد فرد في غيره تعالى لم يصح القول باختصاص جنس الحمد بالله تعالى لوجود الجنس  
في ذلك الغير **قوله** يجوز أن يتعلق حمد واحدة كانه جواب سؤال مقدر بقوله تعالى ما دل الكلام أه  
كل حمد أو جنس الحمد مرتبط به تعالى لا يتصور ارتباط حمد بغيره تعالى فيفيد لكسر وتقرير حاصل  
الجواب أنه يجوز أن يتعلق حمد واحد بشخصين فلا ينافي ارتباط كل حمد بجنس الحمد به تعالى  
ومحصل قوله اللهم أه أن المراد كل فرد من الأفراد المتغايرة بالذات أو بالأعتبار مرتبط  
به تعالى فلا يتعلق حمد واحد بشخصين وبذاته تعالى لم يصح هذا الكلام لكون فرد مغاير ولو كان اعتبار  
مرتبطا بغيره تعالى فإذا كان المراد ذلك يفيد لكسر بكسبه ولكن يحمل الكلام على الإهداء  
والاقتبوس الحمد بغيره تعالى غير منكر تأمل **قوله** وأما التفرص للام للجنس أه جواب عما  
يرد على القافية لأم الملك في الدلالة على الاختصاص على قوله قد سوره وتقرير الأيراد أنا لأم  
أه قد سوره قائل بكفاية الكلام الملك في الدلالة المذكورة كيف وقد تفرص للام للجنس  
استدراة الاختصاص إليهما فالوجه الثاني غير وارد على الشرح فاجاب بقوله أما التفرص  
وتقرير أنا تفرص قد سوره للام للجنس في كلامه ليس لأن له دخلا في الإفادة أو إفاة الاختصاص مطلقا  
بل لبيان أن اختصاص كل حمد به تعالى كما استفاد من لام الاستغراق كذلك استفاد من لام الجنس مع لام  
الملك وهو البيان رد لصاحب الكتاب حيث قال معنى تعريف اللام في الحمد تعريف الجنس والاستغراق  
الذي يتبين من الناس وهم منهم وهذا القول منه مبني على ما هو مذهب من أن الأفعال الاختيارية  
للعبد مخلوقة له فلا يرجع جميع المحامد إلى الله تعالى عندده وأما عندنا فأنما كان الأفعال الاختيارية  
مخلوقة لله تعالى كما كانت الأشياء الباقية مخلوقة له تعالى ف يرجع جميع المحامد إليه تعالى فيصير  
شبه كل حمد لله تعالى كذا في مواضع الكشاف فترد قد سوره بان اختصاص كل حمد به تعالى كما استفاد من  
الاستغراق استفاد من الجنس فيقول أحدهما ورد الآخر ليس أو إلى من عكس وقوله وهذا المعنى  
أي اختصاص كل حمد به تعالى غير مذکور في هذا المقام بل يكفي الاختصاص مطلقا فلا وجه للتفرص  
في هذا المقام فقول اللهم أه وقوله أو لا الحق أه جوابان عن الثاني دون الأول فتدبر **قوله**  
أن المؤكد لا بد أن يكون أه في التأخير غير لازم بل يكفي في هذا التأكيد أن يكون كل من الشئين مستقلا  
في الإفادة نعم لو كان المراد من التأكيد التأكيد التخييل الذي من التوابع لزوم التأخر لكن ليس المراد  
هذا لا يقال فيل قد سوره لعدم لزوم التأخر لا يكون أحدهما تأكيد دون الآخر وجه لا نأقول يجوز



ان يعتبر كونه احد الشئيين الحاصلين معا تأكيدا بوجه غير التاكيد فانه لما لم يتصور  
المعنى المقصود وهو ثبوت الحد لله تعالى بدون اللام جعل الاختصاص المستفاد من اللام  
اصلا مؤكدا وجعل التقديم مؤكدا فلا نقول **قوله** اللهم الا ان يقال فيه ان اللام دلالة  
اللام على الاختصاص مجرد النضمام متعلقة فان اللام قد يستعمل في غير علمانه لو ارد  
بالاختصاص الاختصاص الخاص اي اختصاصا بحد بالمسند فدلالة اللام عليه مجرد  
النضمام متعلقة بيقين البطون ولو ارد اختصاصا بشئ ما لم يكن لا يكون الاختصاص  
لخاص المفهوم من التقديم عينه حتى يصح التاكيد اللهم الا ان يقال لما كان اصل التخصيص  
حاصلا بمجرد النضمام متعلقة وان كان خصوصية بعد تمام الكلام اعتبر مقدما وجعل  
الاختصاص المفهوم من التقديم تأكيدا له فتدبر **قوله** ان كان امثله كما بينه وبين غير هذا على  
تقدير توجه النفي على القيد والمقيد جميعا اعني قوله بخيصر وقوله وبهذا الاختصاص وقوله  
او اختصاصا بغيره على تقدير توجه النفي على القيد فقط فيبقى المقيد كما هو مذهب الشيخ عبد  
القاهر **قوله** وكذا اختصاصه بالاختصاص به تعالى هذا البيا استمرادي والافلا مدخله فيما  
يحيى بصدده اذا استلزم اختصاصا بحد به تعالى اختصاصه بالاختصاص به تعالى كونه لا  
ختصاصه المستفاد من التقديم تأكيدا كما لا يخفى **قوله** وهو الاول قال ابو الفتح في الحاشية في  
الاولوية ان الظاهر ان التعريف الاول لا يشمل المنة على النية الواحدة فهو غير جامع والتعريف  
يشمل المنة التفسيرية ايضا مع ان الظاهر ان تعريف المنة التوجيهية فهو غير مانع انتهى  
عند شمول الاول المنة على النية الواحدة لان التعدد لا يوجد في الواحد الا ان يقال ان  
من التعدد الاظهار على طريق ذكر المعلوم واردة اللازم لعله اشار بقوله الظاهر ان هذا تأمل  
وظهور كون الحق تعريف المنة التوجيهية فلعقل الشر وما يقال من ان المنة منهية ويمكن  
لجواب عنه بان المراد من اظهار الحق على النعم عليه اظهار على طريق الاستعلاء كما يشهد به  
كله على ما ان يصح ان يعرف مطلق المنة ويورد السؤال بناء على العقلة عن المنة التفسيرية  
لشروع المنة في المنة التوجيهية فليتام **قوله** لانه يجوز ان يتعلق حرد واحد بنفاه اعرض  
عليه بانه يلزم ان يكون الشئ الواحد متعلقا وهو غير جائز لاقتضاء التعلق المفارقة و  
لان النية سبب للحد فليزوم ان يكون الشئ سببا لنفسه وهو ايضا غير جائز ضرورة تقدم السبب  
على السبب ويمكن ان يقال ان المراد بقوله يجوز ان يتعلق حرد واحد بنفاه وغيره ان  
الحد الواحد يكفي في كونه حردا في مقابلة نية من النعم يكفي في ذاته بمعنى انه لا يحتاج الى  
آخر لاجله كما ان شاة الزكوة كما تتركى ما عداها تتركى نفسها اي لا يحتاج في تركية  
نفسها الى اخرى فلا وورد لهذا الاعتراض نعم يجاب عن المناقشة **قوله** بان الاعتراض بالوجز  
بناء على اعتبار ان الحد من اللام الله تعالى وانه يلزم له حرد اخر لا الى غير النهاية لا ينافي جواز  
ان يتعلق حرد واحد بنفاه وغيره اذ مبنى التسلسل على ذلك الاعتبار **قوله** فيحمل المذهبين  
يعني ان تخصص الفعل وهو من عليه مع ان الباب كثير اذ سائر التصريفات من ذلك الباب

ايضا

ايضا اما بناء على كونه مشتقا منه كما هو مذهب الكوفية واما بناء على كونه الفعل اصلا  
في العمل فيناسب ابراره في مقام بيان الاستعمال فيوافق مذهب البصرية ايضا **قوله** ولفظ من مشترك  
آه يعني ان اللفظ من مشترك بين الانعام والامتنان ولفظ المنة مخصوص باحد المعنيين وهو  
الامتنان على اتفاق الكتابين المشهورين في اللغة ولفظ الحق الذي هو المصدر مخصوص  
بمعنى الانعام على ما فهم من الصحاح ومستعمل في معنى المنة ايضا على ما فهم من التاج  
وهذه المعنى اللفظ لا يضر فيما هو الحق اذ الكلام في معنى المنة وهو بمعنى الامتنان بالاتفاق  
**قوله** ومن هذا التحقيق نتيجه وجه الاشكال يعني لما كان المنة بمعنى الامتنان على اتفاق  
الكتابين ظهر وجه الاشكال بكونه شبهة اذ الواقع في هذا المقام هو المنة بخلاف ما لو وقع الحق  
فانه يحتمل ان يكون بمعنى الانعام فلا يرد اشكال قوله اعترض على المص بطريق الاستدلال  
آه قبل هذا دفع المدعي باثبات نقيضه اذ المص يابراد قوله لك الحمد والمنة كما ذكره  
صحة هذا الكلام فدفعه المعارض باثبات نقيضه وهذا في المعنى يناسب ان يكون معارضة  
لكل لا يصدق تعريف المعارضة عليه اذ المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم  
وههنا لم يتم الخصم ولذا لا يحسن يكون التعريف صادقا عليه اللهم الا ان يقال انه لما ادعى صحة  
كلامه فكانه اقام دليلا عليه وان لم يكن الدليل موجودا بحسب الظاهر او يقال ان  
هذا وان كان من المعارضة لكن لما كان غير مشهور لقلته لم يلتفت الى خروجه عن  
**قوله** لان المنة بهذا المعنى صفة آه هذا الاشياء الكبرى وكبرها مطوية صورة الدليل  
هكذا ان المنة بهذا المعنى صفة مذمومة منزه عنها وكل صفة مذمومة منزه عنها فاشياءها  
لن تعالى فاسد فينتج ان اثبات المنة له تعالى فاسد ثم نقول انه اذا كان اثبات المنة له تعالى فاسدا  
فكذلك يكون كل ما يتضمن ذلك يكون فاسدا لكن اثبات المنة له تعالى فاسد ينتج ان كل ما  
يتضمن يكون فاسدا فينتج **قوله** بهذا القياس الاستثنائي هكذا احققة الاستدلال مد ظله  
فلا يتجه ما يتوهم من ان الاولى آه وجه الاولوية على رجم المتوهم ان السؤال يكون المنة  
منها عنها فاحاصل الجواب الثاني منع كون المنة منها عنها واحاصل الجواب الاول منع كون  
هذه المنة بعد تسليم كون المنة منها عنها والمناسب في الجواب ابرار الجواب المنفي اولاه  
التسليم لكن على تقدير ابرار الفتح يكون ما اورد ما شئ على الوجه المناسب فيندفع احتجاج  
المتوهم **قوله** لجواز ان يكون المنة المبطلة اقول هذا مخالف لما اجمع عليه المفسرون لان المفسرين في تفسير  
قوله تعالى الحق والادنى بكل منهما ولذا يابا الى التسليم بقوله ولو سلم وقوله لجواز ان يكون الحق  
في نفسه مباحا آه هذا ظاهر البطون لان ما يبطر عملا بمقارنته يستلزم المنه عن الذي  
هو الابطال وكل ما يستلزم المنه عنه فهو لا يكون مباحا ولذا يابا الى التسليم ايضا واما في  
السؤال الذي بعد التسليم الثاني فهو غير مدفوع ولذا قطع الكلام فيه **قوله** لان المراد بتحقق  
المنة الاتصاف بما يقتضيه آه اعترض على ان مقتضى بالكسر ملزوم والمقتضى لازم فما يستلزم



الشيء المذموم لا يوجب إثباته لله تعالى ويمكن ان يدفع ان المراد بلاقضاء الاقتضاء عيب الظاهر  
 عيب الحقيقة كما يدل عليه قوله مع منع الكمال الذاتي والقضاء المطلق عنها اي عن المنة فلا  
 محذور ان كان محال محال فيلزم ان كان محال ان يكون محال ان كان محال محال لذاته واما  
 اذا كان محالا بالغير كما في حق فيه فلا يكون محالا وهو لا وانما كانت المنة محالا بالغير لثبوت  
 عنها واما ذات فلا استحالة فيها ويمكن ان يجاب بان ثبوت المنة لله تعالى على تقدير مذكورية  
 محال وكشبهة ان المراد بمحالية المنة محاليتها باعتبار ثبوتها لله تعالى لا باعتبار ما في نفسها  
 واقع فكيف يكون محالا **قوله** اراد بكون النعم عليه ممنونا المعنى العرفي وهو اعتراف المنعم عليه  
 واقترافه في نفسه بما انعم عليه المنعم من النعم كمن لا يلازم هذا المعنى بقوله لا يدل على المناسبات  
 يقال وعليها المنة مكان لذكر المنة الا ان يقال ان معنى لا المنة كون المنعم عليه ممنونا متعلق  
 لذكر بكون المنعم عليه ممنونا لا فاضطر للنعم الجليله ويمكن ان يقال ان اللام في لا للتعليل  
 والنضاف محذورة اي لشعور المحذور بكون المنعم عليه ممنونا فيكون قوله لذكر المحذور في قوله على  
 نغور محذورا اياك لا يقال يعرف من هذا حصر لذكر على النعم مع انه يكون المحذور على الصفة  
 الكمالية لله تعالى لا نغور المحذور على نعم الله تعالى إضافة الى عزائه تعالى فيكون المحذور  
 منحصر على نغور وان وصل النيان في من الغير بحسب الظاهر يكون ذلك من الله تعالى في الحقيقة  
 كان المحذور من غير اعانته **قوله** اي حكم الخطابي اي الحكم المستفاد من الخطأ في قوله  
 تعالى ولا تسئلوا صدقاتكم بالحق وهو عدم المنة التي هي من الصفة المذمومة وكسب لا بطلان  
 الصدقات واما قال هذا لان يكون نفس الخطأ مخصوصا بغير الله تعالى مما لا يشكر فيه فلا  
 يحتمل ان يكون ذلك لله تعالى كما يكون لغيره تعالى فلا يذهب اليه الوهم حتى يكون منشا للقول  
**قوله** لان تقظيم آة ولانه يلزم من تقظيم شأن النبي عدم تقظيم شأنه دون العكس ولا ان سوي  
 الكلام في النبي عدم فروجه اليه ثم اولى ثم انه كما ان تقظيم شأنه تعالى قوله مع بعض  
 النكات كذلك تقظيم شأن النبي عدم تقظيم شأنه دون العكس ولا ان سوي  
 لك لتقظيم الله تعالى كذلك تقديم على نبيل لتقظيم النبي عدم الا ان يقال اندراج الاول ظاهر  
 فلذا اعتبر ولم يعتبر اندراج الثاني **قوله** وقد عرفت ما فيه اي في عدم افادة لام التعريف  
 الاختصاص حيث قال اللهم الا ان يراد كل فرد من افراد المتغايرة بالذات او بالاعتبار  
 وقال في بيان وجه النظر اولا فلا ان البناء المذكور لا حاجة اليه مع افادة لام الاستغراق  
**آة قوله** وفيه نظر اذ يجوز لغير الانبياء الصلوة وتوابعها بالواسطة والصلوة ههنا شامل  
 لما بالواسطة على ان عدم الجواز في لفظ الصلوة وامعناها في الاستبهة في جوازها والمراد  
 في هذا المقام معناها ويحتمل ان يكون وجه النظر مبنيا على مذهبه اذ في مذهبه يجوز الصلوة  
 لغير الانبياء تامل **قوله** ويحتمل ان يكون اشارة آة واما قال في هذا الوجه يحتمل في الحكم في الاول

نقول على الثاني لان مذهبنا في هذا  
 المذهب هو ان لا يثبت له  
 في هذا المقام

في الاول بانه اشارة الى التقظيم آة وقال في الثالث وكان نقول آة لان هذا الوجه ضعيف لان  
 خلاصة قوله ان اللام في مجال التامد آة خلوص العابد بالنسبة الى المحمود كما يدل عليه قوله  
 ان ارجح في الحاشية كما يلازم قوله عدم الاحتمال آة فلا يناسب ان يقال ان اللام في مجال التامد  
 آة ومن هذا التفسير ظهر وجه اولوية الثالث بالنسبة الى هذا الوجه فلذا ترك الاحتمال  
 واراد بصيغة النفع واما الوجه الاول فهو اظهر لكون المراد على هذا الوجه ما سبق في النكات  
 السابقة بعينه من غير اعتبار خلاصة فلذا حكم اول بانه اشارة الى التقظيم آة **قوله** فافهم لعله  
 اشارة الى ان كونه تركه بمنزلة قوله ويزاد عاء شامل للبرية بعيد عن العقل غاية البعد  
 فلا يسارع العقل اليه حتى يقصد من هذا الترك هذه النكته مع ان هذا مخالف لما في الحديث و  
 هو قوله عدم السلام اذا صلتم على قوم او عن ابي حميد الساعدي رضي الله عنه انه قال كيف نضرب  
 عليه قال قالوا اللهم صل على محمد وازواجه وذريته الحديث **قوله** يعني في المناظرة يعني  
 ان ما هو محل المناظرة وما يتوجه اليه الموازنة انما هو كلام خبرية سواء كان القائل ناظرا  
 او مدعيا اما الثاني فلا ان الدعوى لا تكون الا الحكم ايجابا او سلبا ولا حكم في شيء من المفردات  
 ولا شائيات واما الاول فلا ان المنقول يحكي محض لا يتعلق بالموازنة بل الموازنة انما  
 يتعلق بنفس النقل وهي جملة خبرية وان كان المنقول انشأ كما في قوله قال زيد لي اضر  
 عمرا فما هو محل المناظرة في هذا المثال هو نفس النقل وهو جملة خبرية فلولم يقيد الكلام  
 به لتوهم ان محل المناظرة هو المنقول وليس كذلك **قوله** فغنيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله ناظرا  
 بمعنى ناظرا آة الفرق بين كونه ناظرا ومدعيا بمعنى ناظرا ومدعيا وبين كونه ناظرا  
 فيه ومدعيا فيه ان الاول يقتضي ان يكون الكلام منقولا ومدعى فعله تقدير ان يراد من الكلام  
 الكلام الخبرية بخبرية طلب الصيغة في الكلام الخبرية وان الثاني يقتضي ان يكون الكلام ما وجد فيه  
 النقل والدعوى فعله تقدير ان يراد من الكلام الكلام الخبرية يجوز ان يكون المنقول الكلام  
 الغير خبرية فلا ينافي جريان طلب الصيغة في الجميع **قوله** وانت تعلم ان المعنى آة جواب لسؤال  
 معتبر تقرير السؤال هل الثاني اولي واظهر بان يراد من عبارة المقصود الاول فاجاب بقوله  
 وانت تعلم آة يعني ان المدعى انما هو المعنى دون نفس الكلام وهو اللفظ والمنقول قد يكون معنى وقد  
 يكون لفظا فلو كان قوله ناظرا بمعنى ناظرا ومدعيا بمعنى مدعيا لزم ان يكون المدعى والمنقول نفس  
 الكلام بخلاف ما اذا كانا بمعنى ناظرا فيه ومدعيا فيه فانه يصح هذا الكلام فيما يكون المدعى والمنقول  
 نفس الكلام او معناه **قوله** نعم لو حمل الكلام على المعنى الاصطلاحي المعنى الاصطلاحي هو ما تضمن  
 كلمتين بلا سناد والمعنى اللغوي ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وهو اعلم من الاصطلاح فلذا  
 احتججنا الى التقييد بقوله تام لا اضر ارجع الغير التام وبقوله خبرية لا اضر ارجع الانشائيات  
 ولو حمل على الاصطلاح فلا يحتاج الى التقييد بقوله تام مع كون المتبادر المعنى الاصطلاحي



فالحمل عليه مع الاكتفاء بقوله خبري اولى **قوله** وكذا التقييد ان الواقع ان هذا اذا كان  
قوله فيطلب الصحة وقوله فالدليل جوابا لقوله ان كنت آه واما اذا كان جوابا لقوله اذا قلت  
كما قال في الكاشفة فيحتاج الى هذا التقييد ايضا بمجرد كون كلمة اذا بمعنى المحلولة تدبر **قوله** لكن  
المناسب على كل تقدير ان جملة آه فيه ان علم اي تقدير كان لا يثبت المناسبة اما على التقدير  
الاول فلا يلزم من كون مملات العلوم الحكمية كلية صحيحة كون مملات علم آخر كلية  
فضلا عن ان تكون كلية ليكون موافقا لها واما على التقدير الثاني فلا بد ان كان المقصود من  
تلك الشرطية المحلولة التي هو جزء الفرض وكان ذلك المحلولة كلية يلزم ان يكون تلك الشرطية كلية هي  
تكون اشارة الى ذلك المحلولة فيجوز حمل الكلام على المحلولة **قوله** فالتقييد به اولى وانما قال اولى  
مع انه علم ذلك التعريف يلزم التقييد لانه يجوز ان لا يقيد اعتمادا على ظهوره **قوله** فالتقييد  
ليس ما ينبغي آه فيه ان المفهوم من قوله النظر بالبصيرة من الجانبين بحسب تفاهم عرفهم هو النظر  
بالبصيرة من جانبى المتخاصمين فيقول الى الموافقة كما صرح به شاه حسين فالتعريفان متساويان  
في التقييد ولا يبعد عدم التقييد بقوله فيطلب الصحة دون آه ليس يبدى بل بهذا القول يؤيد التقييد  
اذ الطلب لا يلزم في صورة رجوعه بنفسه الى ما نقله عنه واردة بيان الصحة من قوله فيطلب  
الصحة يظهر كما لا يخفى **قوله** والمطلب يقينيا اي يكون مقصدا الطالب لبيان صحة النقل على يقينيا  
فالمراد بالمطلب العلم اليقيني المتعلق بصحة النقل لا المنقول فلا يرد ما اوردته عند الرحم من  
قوله ولكن خير به كونه المطلب ظنيا لا ينفذ كفاية عن كون العلم بالنقل ظنيا **قوله** لكنه يقول  
ه يستغنى عنه في المناظرة آه لانه لما حصل العلم المناسب للمطلب يكون الطلب يتطوّل بالنظر الى  
المطلب فلا ينجح ما قيل وهذا الطلب يتصور فيما اذا كانت الصحة معلومة على ظنيا  
فيطلب الصحة من العلم لينظر هل الناقل نقله عن المخبر لينقلب الظن على او نقله عن  
الظن ايضا وما ذكرنا ظهر ان ما ذكر من كونه يتطوّل يستغنى عنه ليس ما ينبغي علم انه  
يجوز آه يكون هذا الطلب فيما اذا كانت الصحة معلومة على يقينيا اذا الامتحان واظهار  
الصواب لا بناء على اليقين تامل **قوله** وفيه نظر قال ابو الفتح في الكاشفة وجه النظر ان لا يتم  
ان طلب الصحة المعلومة للحصول العلم بالطرق مستعدة غير مناسب في مقام المناظرة و  
يؤيد قول ابراهيم عليه الصلوة والسلام ولكن ليظهر قلبي كما لا يخفى علم من له قلب  
والق السمع وهو شهيد انتهى ويمكن ان يقال ان المناظر من حيث هو مناظر اذا علم الصحة  
لا يلبق ان يطلب الصحة للحصول العلم بالطرق مستعدة نعم يليق له ان يطلب للحصول العلم بالطرق  
مستعدة من حيث كون ذلك المطلب مطلقا عينا او لرغبة اليه **قوله** فلا يقتضيه التقييد قال  
ابو الفتح في الكاشفة ارادة ان ارادة الصحة الموافقة للمناظرة اعم من ان يكون علم الوجه اللاحق

اولا فلا يقتضيه التقييد انتهى اقول لعل وجه التقييد بيان طلب الصحة علم الوجه اللاحق  
لكون هذا الطلب اولى من الطلب علم الوجه الغير اللاحق فلا بناء على اعمية في نفسه **قوله** يجوز  
ان يكون آه يعني يجوز ان يكون كل واحد من العليين العاشقين في حصول المحلول كما كانت  
علة غائبة في لا يلزم توارد العليين المستقلين المتغايرين بالذات اذ عند اعتبار  
احدى العليين مع سائر العلل يعتبر علة اخرى ايضا لوجودها في سائر العلل كما اذا قيل البعث  
علم اقسام النجار علم الفعل في صورة السر جلوس السلطان واخذ المال مع كونها شرط  
في حصول السر فاذا اعتبر الباعث جلوس السلطان فيكون اخذ المال شرط واذا اعتبر البعث  
اخذ المال فيكون جلوس السلطان شرط فيكون العلة المستقلة في صورتين واحدا بالذات  
وهو مجموع ما يتوقف عليه وجود المحلول لكن متغايرة بالاعتبار ولا توهم ان العلة الغائبة  
لا يجوز ان تادها مع الشرط بناء على ان الشرط ما يكون مقدما لوجود والعلة الغائبة عكسه  
**قوله** لان علة العلة الغائبة باعتبار التصور وهي بهذا الاعتبار مقدمة **قوله** وكان في بعض  
عبارات الكاشفة آه قال ابو الفتح في الكاشفة ويمكن ان يكون مراده ببعض العبارات قوله فانه  
يعلم ضعف القول آه بدل ان يقال فانه يعلم فساد القول آه اذ الاول يشعر بجواز التقدير  
بالاعتبار دون الثاني انتهى ويمكن ان يكون مراده ببعض العبارات قوله علم صفة المذكورة في  
الموضوعين من الكاشفة وقوله فقط ان المفهوم منهما كون باعثة كل منهما وعدم باعثيته علم  
جهة الاثر والاولى جرم كل منهما الآخر فاذا كان كل منهما علة غائبة وشرطا ايضا لا يكون  
كل منهما موجودا بدون الآخر فيكون نقد العلة المستقلة ومغايرة بالاعتبار هكذا فهم  
من كلام المصنف مد ظله **قوله** في الكاشفة **قوله** لانه لا يكون مال الكلام في اي حين اذا كانت  
كلية او لا انفصال بين هاتين المتصلتين اذا قلت بكون فاما ان يكون كونك ناقدا مستلزما  
لطلب صحة النقل منك واما ان يكون كونك غيا مستلزما لطلب الدليل ومن البين انه  
لا منافات بين الاستلزامين لتحقيقهما معا فلا انفصال ولا يذهب عليه ان المحقق انما  
لم يجعل كلمة او لا انفصال الحقيقي بين مقدمتي المتصلتين لئلا ينجح ان المحصر غير حاصر اذ الكلام  
الخبري المحقول قد يحصل بلا نقل ولا دعوى كلام النائم والساهي وكالكلام الغير المحتاج  
الى الدليل او التنبه ولكن هذا منافق لما سبق من المحقق من قوله ولا يخفى انه لو حمل الكلام على  
المعنى الاعم لم يكن الترتيب حاصرا ويمكن ان يقال المراد يمنع الجمع المنع الاعم دون منع الجمع  
لفظ ويدفع عدم كونه حاصرا بانه مالم يقتر بكون النائم والساهي فليحق بالعدم والكلام الغير  
المحتاج يصدق عليه المدعى بحسب الظاهر لا بالبراد في الكلام فكان ادعى الحكم المحتاج وكما في تنبيه  
فتنبيه **قوله** فيه مسامحة اذ الاثبات مختص بالدليل فالظاير ان البيان الذي هو اعم وايضا ان  
المبادر من الاثبات هو بيان الحكم بعد الاعتراض مع انه غير لازم في الدعوى **قوله** اعلم ان التعم



لا يستلزم اه ويمكن ان يقال المراد من النسبة المطابقة للواقع هي النسبة المحفوظة في ذاتها  
من غير مقارنة النقل بها كما هو اعتبار من الافادة فلا يلزم كون المدعى اعم **ب** اعطف  
للمجمل وهي جملة ان كنت مدعيا فيطلب منك الدليل بان يقدرا ان كنت في قوله او مدعيا على  
للمجمل وهو قوله ان كنت ناقلا فيطلب منك الصحة فيكون عطف شرطية على شرطية وقوله لما احتج  
الى هذه الفاء الاولى ان يقال لما صح هذه الفاء ادعى تقدير عطف شئيين على شئيين يعطف  
واحد لا مجال لاثبات الفاء فتدبر **قوله** من حيث هو مناظر اصلا يعني لا يتيق المطالبة اعم  
ما ان يكون مطالبة دليل او تنبيه بخلاف الاول فانه لا يتيق فيه ان يطلب الدليل فقط وقوله  
وعلى كل تقدير يجري فيه ما ذكرنا سابقا اما على التقدير الاول فيجوز ان يطلب الدليل على ما  
لا يترتب على الدليل بالنسبة اليه لا امتحان المقصود منه اظهار الصواب يعني ينبغي الطالب  
بطلب الدليل انه هل المطلوب يدري بالنسبة الى المدعى كما كان يدريها بالنسبة اليه واما طلب  
الدليل لتحصيل العلم بها بطرق متعددة فغير متصور اذ على تقدير كون المطلوب يدريها بالنسبة  
الى الطالب فلا مجال لان يحصل العلم بذلك الطالب من دليل المدعى اللهم الا ان يقال يجوز  
ان يطلب ذلك الطالب الدليل ليورث المدعى شيئا من الدليل او التنبيه بناء على اعتقاده وحصل  
العلم للطالب من ذلك الطريق وان كان ذلك الطريق طريق التنبيه بالنسبة اليه البتة واما على تقدير  
الثاني فيجوز ان يطلب الدليل لامتحان او لتحصيل العلم بطريق متعددة وهذا ظاهر قوله  
منقسم الى المفرد كالعالم والمركب من المقدمات المتفرقة مثل المتغير حادث العالم متغير والمقدمة  
المتفرقة المرتبة المعروفة للهئية مثل العالم متغير وكل متغير حادث وهذه المقدمات المرتبة  
مع الهئية اي المجموع من حيث هو مجموع دليل منطقي وبدونها اي مجرد هذه المقدمات المرتبة  
المعروفة للهئية من غير اعتبار الفارض معها دليل عند الاصوليين فمع هذا لا يدخل دليل المنطقيين  
في الدليل عند الاصوليين قطعا **النظر** في هذه احواله يعني يقدر في الكلام معطوف  
في جميع اقسام الدليل عند الاصوليين والقرينة على هذا التقدير تقسيمهم الى هذه الاقسام  
وقوله فالنظر لا يتعلق اه اشارة الى جواب سؤال كانه قبل فليقدرا ان يراد من النظر  
النظر في نفسه يدخل الدليل المنطقي فيه مع انه غير داخل قطعا فاجاب بقوله فالنظر  
لا يتعلق اه وقوله وكذا ان تقول اه بيان لعدم دخول بوجه آخر لكن في هذا البيان نظر  
لانه يكون التوصل على تقدير وجود صحيح النظر فيه ضروريا فلا يصح القول بانه لا يليق  
التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري ضروريا الا ان يعتبر كونه صحيح النظر بطريق  
المقارنة والتوقيت لا بطريق الشرط فلا يكون التوصل في وقت صحيح النظر ضروريا  
لعدم كونه صحيح النظر ضروريا كما في قول كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه فانه اذا اعتبر

الذات

الذات بشرط الكتابة يكون ثبوت تحريك الاصابع له ضروريا واما اذا اعتبر في وقت الكتابة لا  
يكون ثبوت له ضروريا لعدم كون ثبوت الكتابة ضروريا للذات **قوله** وتقيم القياس الى البسيط  
والركب مثال البسيط مثل قولك كل انثى حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل انثى جسم  
ومثال المركب مثل قولك كل انثى حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم متحيز ينتج كل انثى  
متحيز لكن هذا ليس بالحقيقة قياسا واحدا بل قياسين اذ اصله كل انثى حيوان وكل  
حيوان جسم ينتج كل انثى جسم فنقيم هذه النتيجة صفوي الى مقدمة اخرى كبرى فينتج  
المطلوب لكن عالم بذكر النتيجة الاولى كان يجب قياسا مركبا من تلك مقدمات فاخترنا  
قوله فلتنازل اشارة الى هذا التفصيل ويمكن ان يكون اشارة الى امكان توجيه قوله قضيتين  
على تقدير كون القياس منقسم الى البسيط والمركب بان يراد قوله قضيتين للتخصيص في البيان  
بحسب الظاهر اقل مرتبة تركيب القياس لكونه اصلا والا فالمراد من قضيتين او اكثر **قوله** وبالدليل  
الفاصد الصورة فيه ان ما هو فاسد صورة ليس بدليل عند المنطقيين اذ المشهور عندهم ان قولهم  
لذاته في التعريف المستطوع كين المنطق للاحتراز عما هو فاسد صورة فخر وجه غير مضر بل  
واجب فيدعى في هذا التعريف بان المراد من قوله للتادي الى مجهول هو التادي من ذات تلك  
القضيتين للخروج ما هو فاسد صورة عن هذا التعريف ايضا **قوله** على ان النقض اه ان مقتضى  
العلاقة ان يكون كل ما قبلها وبعدها جوابا مستقلا وهذا ليس كذلك اذ الجواب المذكور  
قبلها لا يندفع النقض بالنقض المستلزم لعكسها وعكس نقضها وبالجواب المذكور بعدها  
لا يندفع النقض بالمعرفات فالصواب ان يدفع المجموع بمجموع هذا الكلام من غير علاقة محل  
نظراذ هو اعتبار من العبارة والعبارات الواقعة في التعاريف يجب حملها على التبادر **قوله** لصرفه  
على جزء الدليل ويمكن ان يقال ان المراد من قوله لزوم العلم بشئ آخر من العلم به فقط او مع انقضاء  
امر آخر ان العلم بشئ اما ان يكف في لزوم العلم منه بشئ آخر او يكون له مدخل مقتدي به في ذلك للزوم  
بان يحتاج الى الوسط بعد تمام التركيب والجزء ليس كذلك **قوله** يدعى على التعريف المشهور ظاهر  
وانما قال ظاهر الاله يندفع النقض بالمنهايات وبالاخير بان يراد من اللزوم ما يكون بطريق  
النظر ويندفع النقض بخروج الادلة البينة الانتاج بان يراد من اللزوم في الجملة **قوله**  
واعلم ان اولوية هذا التعريف اه اقول ان السؤال على التعريف المشهور ظاهر وكثير الورد  
واما على هذا التعريف فليس بهذه المثابة تدبر **قوله** وعلى المركب من القضيتين المشتملتين  
اي المشتملتين على مجموع التصديقين معا كقولك كسب العالم حادث يورث الكمال  
والعالم متغير مناسب للمطلوب فانه يصدق على هذا القول انه مركب من قضيتين للتادي  
الى مجهول وهو حدوث العالم مع انه ليس من افراد الدليل ويجيب عن هذا بان المراد بالتادي



الى مجهول وهو مركب التادى من ذات القضية كما مر فيخرج المركب من هاتين القضيةين  
لان هاتين القضيةين وان كان لهما مدخل ما في التادى لكن ليس التادى منهما بل من القضيةين  
اللتين هما موصلتان لذلك المجهول **قوله** ولا يصدق على القيات الشعرية وكذا لا يصدق على  
القياس الخطابية لان الغرض من الثاني ترغيب الناس فيما ينفعهم في امور معاشهم ومعادهم  
ومن الاول انفعال النفس بالترغيب والترهيب فلا يكون التادى الى مجهول غرضاً ويمكن ان  
يقال ان الغرض فيها بلا واسطة هو التادى الى مجهول وغرضية الترغيب بواسطة التادى  
الى مجهول **تأمل** ولا دليل فيه بحسب الظاهر غالب هذا كما قد بين ان يعرف الدليل بقوله هو المركب  
من قضيتين **آه** واما على تقدير كونه موقفاً بقوله هو الذي يلزم من العلم **آه** فهو دليل بل يشبهه  
وانما قيد بقيد من وصفاً قوله بحسب الظاهر وقوله غالب لان تصحيح النقل دليل في الحقيقة لكن يكون  
في الاكثر مفرداً بحسب الظاهر فلا يكون دليلاً بحسب الظاهر **قوله** علم ان انطباق الدليل **آه** ان المال على المعنى  
الاول لا ينسب المنع الى النقل والمدعى الامكان بان يراد نسبة المنع الى النقل والمدعى النسبة الى  
دليلها فلا يلزم من كون معنى المنع طلب الدليل علم المقدمة صـ هذه الارادة بخلاف المعنى  
الثاني فان ماله فلا يستعمل لفظ المنع في النقل والمدعى الامكان بان يراد من المنع من المنع  
طلب البيان فيتم بقوله ان المنع طلب الدليل علم المقدمة النفي والاثبات اما النفي فلا نه  
نفي كونه المنع هذا المذكور استعمال المنع في المقدمة فقط واما الاثبات فلا نه لما كان معنى  
المنع هو الطلب المخصوص وكان في صورة منع النقل والمدعى الطلب علم انه يجوز استعمال لفظ  
المنع في هذه الصورة مجازاً على طريق ذكر الخاص واردة العلم **قوله** كما حقت الشارح **آه** تحقيق  
الشارح ههنا في بيان قوله فاعلم انه **آه** واسارته فيما سبق في تفسير قوله فيطلب منك الصيغة  
اي صيغة النقل تدبر **قوله** بوء بكلام الشارح **آه** اي يؤيد عدم نقل الماخذه بالمنقوله  
لاصحة ولا مجازاً كلام الشارح المسمى حيث لا اذلك التقريب بطريق الحكاية فلا  
يتعلق المواقفة بمعلقة اصله لانها ممكنة منقولة على الغير **قوله** ويسمى ولهذا زيادة  
موضحة في كناية المتعلقة بقول الشارح فيما سياتي بانكم كيف يجوزون **قوله** كما سيجي في  
عبارة اي عبارة المنع فيما سياتي من قوله فاذا استغفلت به منع منعاً مجرداً التجريد  
استعمال اللفظ في جزء المنع وترك الجزء الآخر بناء على كون ذلك الجزء معنوماً من الكلام  
لأنه يلزم الاستدراك في الكلام فيكون ذلك اللفظ استعمال مجازاً من قبل ذكر كمال واردة  
الجزء **قوله** يلزم ان لا يمنع الدليل ومقدمته ايضا **آه** لان حاصل قوله هذا الدليل من هذا  
الدليل مطلوب الدليل عليه فالممنوعة في الحقيقة صفة الدليل الثاني وما هو صفة الدليل

الاول كونه بحيث يطلب عليه الدليل وعلم هذا القياس قوله هذه المقدمة ممنوعة فلا يكون نسبة  
المنع الى الدليل او الى المقدمة الامحازا وجواب بان مطلوبة الدليل عليه وصفه للدليل الاول الا  
انه مركب فلا يشتق منه صفة له كذا افاد سعد الدين التقطازاني في نظائره او يقال ان المراد بطلب  
الدليل علم المقدمة في تعريف المنع عدم قبول مقدمته طالباً للدليل عليها فالتعريف بطلب الدليل  
مساوياً لظهور المراد فيكون المنوعة وهي عدم القبولية وصفاً للمقدمة حقيقة بلا اشتباه  
ولعل وجه الامر بالتدبر ما ذكرنا فتدبر **قوله** غير ظاهر ههنا قال مولانا عبد الرحيم اي في هذا المقام  
فيتناول ارجاع الضمير الى الدليل المذكور في تعريف المنع والدليل المذكور سابقاً وانما لم يكن  
الاستخدام ظاهر لان تفسير المشهور هو ان يراد بلفظه معنيان حقيقياً او مجازياً او  
مختلفان احد معنيتين وبالصبر الرجوع اليه معناه الآخر او يراد باحد معنيتين باحد المعنيتين وبصبر  
الآخر المعنى الآخر والدليل المطعون المدعى علمه وعواه وكذا الدليل المطلوب علم مقدمته ليس بشئ  
منهما لفظاً معنيان كذلك هذا فيه ان المعنى العام مع مجازي اللفظ خاص كما لا يخفى فاستخدام  
اللفظ لفظاً خاصاً انما هو باعتبار كونه متعلقاً للطلب الذي نسب اليه فلا يكون هذه خصوصية  
شيئاً من معنى اللفظ حتى يحصل للمعنى اللفظ تعدد باعتبار الخصوصية والعومية فلا تغفل ولا تغفل  
الطريق فان الطريق لازم في هذا المقام البته **قوله** وانما قال بوجه **آه** انما قال بوجه الدال  
على الضعف مع ان العبارة ظاهرة في ذلك لان ظاهر الحال صارف عن ظاهر المقال فنصرف ظاهر الحال  
عنه كان ما في افاده ظاهر المقال وهما لا حال ادل من المقال **قوله** فيه انه صادق على نفس الدليل  
**آه** لا للصيغة صفة الدليل والصفة يتوقف على موصوفه فيصدق التعريف على نفس الدليل و  
ملخص الدفع ان في الكلام حذف مضاف اي ما يتوقف على صحة صحة الدليل فلا ورود  
لهذا الاعتراض **قوله** وفيه ما فيه اشارت الى التيق الاول من قوله ولما قل **آه** او الى بعد اشارة  
القضية عما كلفه ما **قوله** واثبات التوقف في مثل اجاب الصغرى **آه** لان الدليل المعين  
لا يلزم الا يتوقف على هذه الشروط في انتاجه وان كان مطلق الدليل مع قطع النظر عما  
التعيين وخصوصاً ما رتبة يتوقف عليها فلا يرد ما يقال ان تلك الشروط اذا لم توجد  
يحصل الاختلاف في النتيجة فعلم انها ما يتوقف عليه صحة الدليل **قوله** علم ما يستلزمه صحة  
الدليل من غير توقف يعني يجوز ان يوجد شئ يلزم من صحة الدليل ولا يتوقف عليه تلك الصحة  
كما انه يلزم من وجود المعلول وجود العلة مع ان وجود العلة لا يتوقف عليه تلك الصحة  
الصحة علم وجود المعلول فاذا منع ذلك لازم يكون موجهاً لان انتفاء اللازم ملزم  
لانتفاء الملزم فلهذا يرد بذلك منع علم حصر وظيفة السائر في المنوع الثلاثة لعدم  
دخوله في شئ من هذه المنوع **قوله** علم انه يجوز ان لا يكون **آه** يعني يجوز ان يكون المنع



المعنى معنى حقيقيا لا ان لا يمنع النقل والمضى حقيقة لاحتمال ان يكون معنى حقيقة آخر له **قوله** واما اذا  
كان بمعناه الحقيقية **آه** لانه علم هذا التقدير يكون معنى قوله ولا يمنع النقل والمضى الامجاز الا يقال  
هذا النقل مع او هذا المدعى من غير ملاحظة كون المراد من المنع المنسوب الى النقل او المدعى معناه  
الحقيقة او المجازى الى الامجاز بان يراد بنسبة المنع الى احدهما النسبة الى دليله ولما لم يكن معناه  
الحقيقة او المجازى ملحوظا بل كان المراد بنسبة المنع الى احدهما مع قطع النظر عن كون  
لفظ المنع بالمعنى الحقيقة او المجازى فلا يلاحظ كون المنع حقيقة او مجازا في المعنى المذكور  
فلا يراد السؤال بقوله انما يدل على مدعاه اذا كان المنع حقيقة **آه** لكن سؤال عدم الانطباق  
وارد كما عرفت سابقا **قوله** وعن الثاني ان الحصر اضافى **آه** يعنى ان الحصر في المجاز بالنسبة  
الى الحقيقة فلا ينافي جواز تلك الكناية او يراد بالمجاز ما يعنى الكناية والمجاز بطريق عموم  
المجاز بان يراد بالمجاز ارادة غير المعنى الموضوع له مع العلاقة سواء وجد قرينة مانعة  
عن ارادة المعنى الموضوع له او لا **قوله** اذ لا حاجة في كلام المحقق الى تعيين **آه** لان المقصود  
بيان الجزء السليبي كما عرفت **قوله** وفي قوله بمعنى طلب تصحيح **آه** اذ المفهوم من ظاهر هذا الكلام  
ان معنى منع النقل مغاير لمعنى منع المدعى فلا يكون المعنى المجاز معنى مشتركا بينهما لكن هذا  
محمول على المسامحة فالمراد بقوله بمعنى طلب تصحيح بمعنى طلب فذلك الطلب يوجد في ضمن  
طلب التصحيح وكذا الكلام في قوله طلب الدليل ويمكن ان يقال ان الاضافة قد تكون معتبرة  
في المضاف وقد لا تكون معتبرة فيعتبر المضاف من غير اعتبار اضافة فيكون اضافة لتعيين  
المضاف في ذاته في هذا المقام يجوز ان يعتبر المضاف من غير اعتبار اضافة ويكون اضافة  
لتعيين الطلب في ذاته من غير اعتبار كونه معنى منع النقل **قوله** هذا هو التفسير المناسب لما افقاه  
**آه** حيث افقاه في تقرير قول المص ولا يمنع النقل **آه** استعمال لفظ المنع والمجاز في الطرف  
وقوله والكلام فيه كالكلام في ذلك المعنى ما يكون وجهه لذلك الاختيار في ذلك يكون وجهه له  
فيه وما يكون اولى في ذلك وهو حمل المنع على استعمال لفظ المنع وجعل المجاز اعم من المجاز  
في النسبة وفي الطرف اولى فيه **قوله** في كلامه نوع اضطراب حيث حمل المنع في كلام المص  
على استعمال لفظ المنع واعتبر المجاز في الطرف فيما سبق وفي هذا المقام حمل على معناه الحقيقة  
واعبر المجاز في النسبة مع ان فيه ما عرفت سابقا من عدم الانطباق ويمكن ان يقال ان  
معنى قوله فان حمل المنع **آه** فان حمل المنع على استعمال لفظ المنع الاول فيندفع الاضطراب  
لعل وجه التامل هذا **قوله** اشارة الى ان كلمة الفاء **آه** اعلم ان الفاء النصية عند صاحب  
المفتاح هي التي خذف منها المعطوف عليه مع كونه بنسبة المعطوف من غير تقدير شرط وعند صاحب  
الكشاف هي التي يكون قبلها جملة مخدوفة هي شرط ومدحول الفاء جزاء لها فكأن هذه

المعنى

المعنى منحصرا فيما قالوا بالتوقف والترنوية كسائر الادلة فانهم التزموا التوقف فيها  
فيكون ورود المنع في الشرط بناء على التزامهم التوقف فيها **قوله** ومنه يعلم ضعف ما ذكر  
من الدليل من وجوه لعل تلك الوجوه انه ذكر في الشق الاول بعد قوله فاعلم عدم توجه المنع  
بالنسبة الى النقل لان مرجع الضمير في قوله لا يتوجه عليه المنع النقل المذكور في قوله لم يذكر  
في النقل مع انه ذكر في الشق الثاني عدم توجهه بالنسبة الى المنقول وفيه كاشية  
النقل بالمنقول كما سبق وانه يقتضى ما ذكر ان لا يتوجه المنع على المنقول اصلا مع ان  
المدعى عدم توجهه بالمعنى الحقيقة وانه لم يذكر فيه كاشية في الشق الاول مع انه معتبر  
فيه وانه ليس ترتيب قوله فاعلم **آه** على قوله اذا عرفت **آه** صحيحا نظرا الى حقيقة الحال  
اذا ما يفهم من قوله فاعلم **آه** عدم توجه المنع على المنقول سواء كان هذا المعنى معنى حقيقيا  
للمعنى او مجازيا ويكون معناه حقيقة معنى آخر اى معنى كان تاما فانه دقيق **قوله** تامل  
جد العمل الامر بالتامل اشارة الى ان كون الدليل المنقول ليس دليل بالنسبة الى الناقل من حيث  
انه ناقل مستلزم كونه ليس دليل من حيث هو منقول فلذلك الاستلزام لم يغير أسلوب  
الكلام في الترتيب واورد المحكيته بالنسبة الى الناقل كما اورد كذلك فيما قبل الترتيب **قوله**  
مما لا طائل تحته لانه علم تقدير اقامته دليل براسه لا يكون ذلك الدليل منقولا فلا يكون  
توجه المنع اليه باعتبار الحكيته بل باعتبار ذاته ويكون قوله فيتوجه عليه **آه** يترجعا بالنسبة  
الى الزام صحة الدليل فقط كما اشار الى بقوله واما قوله فيتوجه عليه ما يتوجه عليه  
لمعناه **آه** فوقوعه في البين من غير طائل بل يوهم شيئا مخالفا لانه يتوهم منه ان الناقل  
اذا اقام دليل براسه يتوجه على ما نقله المنع حقيقة وهو خلاف الواقع **قوله** فهو من  
وجهين يعنى يقال علم تقدير حمله على كون حقيقة المنع المذكور فقط لانه كون حقيقة المنع  
المعنى المذكور لجواز ان يكون حقيقة المنع غير هذا المعنى وان يكون هذا المعنى معنى مجازيا بالاول  
سلم كون هذا المعنى معنى حقيقيا فلا يتم اخصار المعنى الحقيقة فيه لجواز ان يكون معنى حقيقة آخر  
له فلا يتم التقريب من وجهين يعنى يقال علم تقدير ذلك العمل لانه التقريب لجواز ان يكون ذلك  
المعنى معنى مجازيا بالاول سلم كون ذلك المعنى معنى حقيقيا فلا يتم التقريب ايضا لانه يجوز  
ان يكون معنى حقيقة آخر له فلا يلزم من كون هذا المعنى المذكور معنى المنع مطلقا ان لا يتبع  
النقل والندى حقيقة وقوله او يمنع من وجه ولا يتم التقريب من وجه يعنى يقال ان حمل دليل  
المص على ان حقيقة المنع هو المعنى المذكور فلا يتم كون هذا المعنى حقيقة المنع لجواز ان يكون  
معنى مجازيا بالاول سلم كون هذا المعنى حقيقة المنع فلا يتم التقريب اذا لا يلزم من كون هذا







وغير حكمة بفساد واحدة منها على التبيين الظاهر يقال زيادة قوله وغير حكمة بفساد آة  
لثلاث محتج مع القسم الثاني بدل قوله تقييد القسم الثالث آة اذ هو معطوف لا قيد تدبر  
بل يكف اعتبار القسم الاول اذ باعتبار القسم الاول لا يتصور ان يجتمع مع  
الثاني ولا الثالث فيحصل التقابل ويندرج الامر ان المذكور ان اللذان حكم الشئ يكونان  
واسطة بين الاقسام الثلاثة في القسم الثاني والثالث ففي القسم الثاني يندرج الامر الذي  
يكون الناظر فيه حاكما بفساد بعض منها مع كونه مترددا في بعض آخر منها وفي القسم الثالث  
يندرج الامر الذي لا يكون الناظر فيه حاكما بفساد مجموعها من حيث هو مجموعها  
وغير حاكم بفساد واحدة منها على التبيين مع كونه مترددا في واحدة منها فقول الشئ  
في الحقيقة في يكون الامر المذكور واسطة بين الاقسام الثلاثة ليس بغير اذ الامر الثاني  
يندرج في القسم الثالث وان قد قسم الاقوالان بقيد فقط نعم لا يندرج الامر الاول في  
القسم الثاني على تقدير تقييد القسمين الاولين فما يكون في واسطة بين الاقسام ليس  
الامر الاول تام في هذا المقام حتى يتضح لزم هو المرام **وج** لا يصح في القسم الثاني  
النقض الاجمالي اللهم الا ان يقال ان المراد من سلب الثالث سلب كونه الناظر حاكما  
بفساد مجموعها من حيث هو مجموعها بالذات والنقض الاجمالي الذي في القسم الثاني ليس  
فساد الكل بالذات بل بواسطة في الجزء فيصح هذا النقض في القسم الثاني ولعل قوله  
فالاولى دون فالصواب اعماء الى ما ذكرنا **ع** اذ اذكر مبنى على اعتبار آة اذ علم عدم  
اعتبار بغير ان يكون طالبا لدليل عليها ببناء على اجتماع القسمين الثاني مع الاول فيكون طلبه  
الدليل بناء على كونه مترددا في مقدمة اخرى لا بناء على كونه حاكما حتى يكون غير ملائم  
الاولى ان يقول اذ فساد الجزء آة لان استلزام فساد الجزء فساد الكل مع كونه مما لا  
شبهة فيه يكفي في صحة ان يبين بالدليل او التنبيه فساد الكل واما استلزام الحكم بفساد  
الجزء الحكم بفساد الكل وان اعتبر كون الحكم عاما بالجزئية فيحل شبهة لانه وان سلم  
ان يكون فساد الكل لازما بيننا لفساد الجزء لكن لا يتم ان يكون بيننا بالمعنى الاخص حتى يلزم  
من الحكم بفساد الجزء الحكم بفساد الكل **الظ** ان الاعتراض على الحصر آة قول الظاهر  
مال هذا الاعتراض معارضة باثبات عدم الحصر ببيان **ف** آخر فليس المراد من النقض في  
قوله بطريق النقض النقض المصطلح بل المراد بيان القسم الاخر ويؤيد عطف الاستدلال  
عليه ناسل **ل** ليس ما ينبغي لان قوله لا المعدل مادام معللا آة في معرض السند والنقض  
على السند غير موجب اللهم الا ان يقال ان لما قرر السند في صورة الدليل اورد دفعه في صورة النقض

فان قرر الدفع سند ابادي عنانية فيقرر الرد استدلالا ابادي عنانية بان سندا على بطلان  
السند ونقرهم ان الصورة المذكورة ليست غصبا والا كان النقض والمعارضة غصبا  
والثاني بط والمقدم مثلا **ك** كما اذا اجتمع المنع مع النقض او المعارضة آة فيه ان ايراد  
النقض او المعارضة في صورة اجتماع المنع مع النقض او المعارضة مبنى على تسليم  
المنع فيوجد الضرورة ببناء على التسليم لعل الامر بالتدبر لهذا ويحتمل ان يكون وجه  
التدبر اشارة الى عدم اعتبار اطراف في العلوم العقلية **م** مناقضة متعلقة بالدعوى  
الضمنية في الدليل يعني ان الدليل بان بعض مقدمة مستدرك مناقضة متعلقة  
بدعوى هي ان كل ما يذكر في الدليل من المقدمات مما لا بد منه وان الدليل بانه يجب اخذ  
مقدمة اخرى مناقضة متعلقة بدعوى هي آة ما يذكر من المقدمة يمكن في المقصود وان  
الدليل بان هذا الدليل لا يستلزم المدعى مناقضة متعلقة بدعوى هي ان هذا الدليل  
يستلزم المدعى **ك** كذا يكون في مقدمة باسرها ممنوعة يعني ان خلاصة الجواب ان  
هذا الدليل دخل في دعوى ضمنية في الدليل وكل دخل في دعوى ضمنية في الدليل مناقضة فتصح  
ان هذا الدليل مناقضة كونه برء على كل مقدمة منع بان يقال لانتم ان هذا الدليل دخل  
في دعوى ضمنية في الدليل اذ يجوز ان لا يدعي هذه الدعوى حتى يقال انه دخل في دعوى  
ضمنية ولا يتم ان كل دخل في دعوى ضمنية في الدليل مناقضة اذ يجوز ان تكون تلك الدعوى  
مما لا يتوقف عليه صحة الدليل في لا تكون مقدمة فلا تكون مناقضة وقوله علم ان قوله سيما  
الاضحى محل تامل مرتبط بما قبل اللهم وكون هذا محل تامل لانه يفهم من قوله سيما ان ورود  
المنع في الاخير اظهر من الاولين مع ان الامر بالعكس كما لا يخفى على المتأمل قبل كونه ورود  
المنع في الاخير اظهر باعتبار ان صحة الدليل عبارة عن استلزام الدليل المدعى فكل الاستلزام  
مما يتوقف عليه صحة الدليل يستلزم توقف الشئ على نفسه وهو بين البطلان تدبر  
سواء كان آة يعني سواء كان الشئ الذي يعتبر بالقياس له خفاء المقدمة المحنوعة من النسب  
حاصلا مع نقيض المقدمة المحنوعة اي بالقياس الى النقيض اولا كما اذا قبل في اثبات جرح  
العالم لانه متغير وكل متغير حادث ومنع الكسري بان لا يتم ان كل متغير حادث اذ هي محتاج  
الى البيان فينبى السند وخفاء المقدمة مساوات بمعنى كلما تحقق الاحتياج الى البيان تحقق  
لخفاء وبالعكس وهذا المساواة ليست بمحقق بين السند ونقيض المقدمة كما لا يخفى **ا**  
وخفاء المقدمة المحنوعة آة ويمكن ان يقال ان خفاء المقدمة راجع الى القضية بان يقال ان في  
هذه المقدمة خفاء او يقال ان لما كان المعية في السند يجوز والاحتمال فيرجع الى التصور  
فلا يعتبر النسبة بين التصور والتصديق بل يعتبر ما بين التصور بين او التصديق



وبطلان دليله ان عطف على اسم ان وخبرها في قوله من حيث انه مساو لمعاطف واحد  
وهو جائز في معنى على عامل واحد من حيث انه مساو للمنع ومن حيث ان بطلان دليل  
دال ومن لم يكن له في السوق فقد اعتبرنا عطفه على قوله ان ابطال السند اخرى  
عطفه على قوله دفعه بالمنع وخرج عن سبيل الطريق فانه لا حاجة له الى اعتبار  
فيه انه يجوز ان يعتبر كون في كرمعاضا لذلك الدليل ويمنع ليقطع الاشكال بالكلية في اول  
الامر ولم يبق للسائل مجال لان يعتبر تلك الحاشية ويجعل السند المذكور معارضا لذلك  
الدليل محل نظر ان لا يلزم من كون اثبات المقدمة المنوعة واجبا على المعلق في مقابلة  
المنع حتى يتم تعليله كون ذلك الاثبات واجبا مطلقا حتى يكون كل واحد من هذه الاجابات  
من قبيل ترك الواحد في فنون الكلام اقول ان هذا الكلام وان دفع ما اشار اليه في الكافية  
لكن يرد انه لا يلزم من هذا التقرير اثبات عدم دفع السند بالمنع مطلقا بل يثبت عدم  
دفع السند بالمنع عند اعتبار المعلق مضيقا لاثبات المقدمة المنوعة في مقابلة المنع فلا  
يتم التفسير ولعل الامر بالنظر لهذا ويحتمل ان يكون وجهه اشارة الى جواب آخر وهو ان المراد  
من الوجوب في الشك ان لا يشك انه ليس المراد بالوجوب في هذا الموضع الوجوب العقلي  
ولا الشرعي فيكون اثبات المقدمة المنوعة امر مستحسنا بالنسبة الى كل واحد من هذه  
الاجابات فلا يلزم منه ان لا يكون كل من هذه الاجابات غير موجه في ذاته مع ان حكم  
يعلم ما ذكره انه لا يخلو لما اعتبر ابطال السند كما لو لم يلزم اثبات المقدمة المنوعة  
علم ان منع السند غير مفيد اذا لا شبهة في انه لا يلزم منه الاثبات من ان الدوام لا  
ينفك عن اللزوم انه بناء على ان دوام ثبوت الشيء لا يكون ممكنا معلوما لعل ذلك  
فيكون ذلك التثبيت ضروريا ايضا ففهم انه علم تقدير تمامه اشارة الى منع الكلام  
اذ مقتضى المساوات ليس لعدم الاعتكاف فلا يتم كون دفع احد التاويين وكوبسوط  
كونها متساويين مستلزما لدفع المساوي الآخر **قوله** فلنباين المعلق وجه التامل اشارة  
الى ان وقوع ذلك الكلام في كلام ذلك الشر لا يكون مؤبدا لانه اورد عليه كما يورد في هذا  
المقام حيث قال الشيخ بكرة في حاشيته على ذلك الشر الاول ان يقول مساو بالمنع كما  
هو المشهور تدبر وفيه نظر انه ان اراد حصر السند في معنى هذا الحصر مدخول في ذاته فلا يبعد  
به حجة يقال انه في واسطة بين الاقسام اقول يورد دخل على شيء من وجه لا ينافي وروده عليه  
من وجه آخر فلا يثبت في هذا الجواب في هذا المقام اللهم الا ان يفر من هذا الجواب بمنع حصرهم  
في بان يقال ان حصرهم فيها هم كيف فان اراد حصر السند المطلق انه لكن لا يناسب حرف

الكلام كما لا يخفى على المتأمل وايضا لا يخفى ان دفع كل واحد من الواسطة الاولى وهي  
السند الذي لا ينفك عن المنع ولا المنع عنه بل لزوم بينهما والثالثة وهي السند الذي  
يكون بينه وبين المنع لزوم من احد الجانبين فقط لكن لا ينفك شيء منهما عن الآخر مفيد  
بجادة الدليل بان يقال ان ميزان السندين لا ينفك دفعهما عن دفع المنع فدفعهما  
يدل على دفعه انظر انه معارضة لقوله لا يدفع اه وجه الظهور ذكر التبرع في السؤال  
بقوله فلا يصح حصر دفع السند المساوي الحكم في كونه ونقير بر المعارضة انه لا يصح حصر  
دفع السند المساوي لانه يصح ان يكون السند اعم من كونه دفعه مستلزما لدفع المنع  
وكل سند يكون دفعه مستلزما لدفع المنع فيصير دفعه كالسند الاعم يصح دفعه اذا كان  
السند الاعم يصح دفعه فلا يصح حصر دفع السند المساوي لكن السند الاعم يصح دفعه  
فلا يصح حصر دفع السند المساوي **قوله** وان يكون مغا للدليل المذكور اه يعني  
يجوز ان يكون مغا للصغرى الدليل المذكور باعتبار ملاحظة الحصر فيه بناء على انهم  
كونه دليل على حصر دفع السند المساوي وذلك الاعتبار بان يقال السند المساوي  
يلزم من دفعه دفع المنع ويمنع بان يقال لا يلزم ان السند المساوي فقط يلزم من دفعه  
دفع المنع بل يلزم من دفع السند الاعم دفع المنع ايضا وجه ملاية هذا الجواب  
المذكور ان الظاهر ان هذا الجواب جواب بتغيير الدليل والجواب بتغيير الدليل انما يكون  
بعد المنع فتقرر هذا السؤال بالمنع يكون ملايا لهذا الجواب بناء على ان بين نقيض  
المقدمة المنوعة وخفائها عموم وخصوصا من وجه يعني اذا كان بين الشئين عموم وخصوص  
من وجه يكون بين احدهما وبين الشئ الذي يكون مساويا للشئ الآخر او  
اعم منه عموم وخصوص من وجه فانه كما كان بين الاشياء والابيض عموم من وجه كذلك  
بين المساوي لاشياء وهو الناطق والاعم منه وهو الحيوان وبين الابيض عموم من وجه ولكن  
قوله ولا شك ان دفع ذلك السند ايضا يدل على ثبوت المقدمة المنوعة ممنوع اذ هذا دفع  
انما يدل على الوضع والوضوح لا يستلزم الثبوت كما في اغلاط الحسد ويعترف فيما بعد  
بان وضوح المقدمة المنوعة لا يستلزم صدق المقدمة فاعترافه بذلك مع دعوى عدم الشك  
بقوله ولا شك اه مما يقتضيه منه العجب تامل الظاهر الضميمة وانما قال الظل لانه يحتمل ان يكون  
راجعا الى دفع السند كما سبقت ولا يخفى ان هذا المعنى اه في سؤال هذا المعنى حيث اظهر  
العبارة وهو ما يكون المنع مبنيا عليه ليس شامل للسند الاعم كما لا يخفى واما على تفسيره مبنيا  
به ومؤيدا بسببه فلا يشمل ايضا فانه لا يابى هناك اللهم الا ان يقال بان بيان التايب



ههنا اعم من التاميد الواقعي او الزعمي كذا في شاه حسين فلا يكون تغير المعنوي  
نصا في السؤل بل لا يكون موجها اصله اه هذا ينافي ما سبق من قوله هذا هو الملايم  
للجواب المذكور **اما** انه يجوز ان يكون قوله على تقدير آه يعني ان عدم امكان ابطال السند  
الاعم اشير اليه بقوله على تقدير جواز فليكن هذا التفسير على تسليم امكانه فلا يصح القول  
بان ابطال لا يمكن وهذا الجواب يلايم كلتا النسختين احدهما قوله قد يتوهم ان الاولى  
ان يقول آه والاخرى قوله قد يتوهم ان كون الابطال اه لكن الجواب الذي قيل هذا  
الجواب يلايم النسخة الاولى والجواب الذي بعده يلايم النسخة الثانية اما الاول  
فلا يفي لما اعترض المتوهم بان الاولى ان يقول فاذا ابطاله لا يمكن دون ان يقول فاذا  
ابطاله يضر بالمحل فيلايم الجواب بان البحث في فقه المناظرة عن الاجاات من حيث انها  
نافعة او مضرة لامن حيث انها ممكنة او مستحقة واما اذا قرر الاعتراض بان كون الابطال  
مضرا فزع امكانه لكنه غير ممكن فلا يصح القول بان الابطال يضر فلا يلايم الجواب بان  
البحث في فقه المناظرة اه كما لا يخفى واما الثاني فلا يفي لما اعترض المتوهم بانه لا يصح القول  
بان الابطال يضر فيلايم الجواب بان ان رجح اشار في الحاشية الى عدم صحته هذا بقوله وهو  
ان ان سلم كونه تاما اه يعني ان الشئ كانه قال لا ثم كونه هذا الكلام تاما مطلقا بل هذا الكلام  
مدحوله في نفسه اذ كون الابطال مضرا فزع امكانه ولا امكان له ولئن سلم كونه تاما اذ كان  
السند اه واما اذا قرر الاعتراض بان الاولى ان يقول فاذا ابطاله اه فلا يلايم ان يكون قوله  
ان سلم في الحاشية اشار الى الجواب فليتنامل **واما** اذا قرر بما كان اعم من فقهها فلا و  
صورة كون السند اعم من كفاء مثل العالم متغير فيقول السائل لا ثم ان العالم متغير لانه  
غير مبدئي فالسند اعم من كون غير مبدئي اعم من فقه ذلك المقدمة لانه كلما تحقق لكفاء تحقق  
كونه غير مبدئي وليس كلما تحقق كونه غير مبدئي تحقق لكفاء لجواز ان يكون بدريا جليا  
غير مبدئي فهذا السند يجمع ونحوها غير منزه لكفاء بل هذا الموضوع لا يوجد دون  
هذا السند لعدم قبول التقدير فيكون اعم مطلقا من الموضوع كما كان اعم مطلقا من  
لكفاء ومحصل النظر ان كون هذا الموضوع مما لا يقبل التقدير مما اذا الموضوع لقبول الشدة  
والضعف وكونه بدهية العقل والشرع قابل للتعدد مع اننا لو سلمنا عدم قبول هذا  
الموضوع التقدير لكن تقييد الموضوع بكونه من غير منزه لكفاء غير مبدئي بل الموضوع المقابل  
لكفاء هو الموضوع مطلقا فلا يكون في قبوله التعدد شبهة كما لا يخفى **ولا يخفى** ان المتبادر  
عليه ان على تقدير حمل التخلف اه يعني ان المتبادر من التخلف تخلف الحكم عن الدليل اي الحكمة  
الذي في الدعوى فبناء على اعتراض على التبادر واما اذا صفي العبارة عن التبادر ما بان حمل  
التخلف

التخلف عما هو اعم من تخلف الحكم عن الدليل وتختلف اللازم عن الملزوم او بان حمل الحكم الذي  
في مفهوم التخلف على الحكم اللازم للدليل سواء كان حكم الدعوى او غيره فلا وورد للاعترض  
اقول فيه ان المذكور في التعاريف يجب حمل على المتبادر فلا مساس لذلك الصريح حتى يدفع الاعتراض  
الدهم الا ان يقال المراد بيان مجرد الاستلزام مع قطع النظر عن كونه صحيحا في نفسه لا في عينه كونه اذا  
في قوله واما اذا حمل على ما هو اعم اه وفي قوله واما اذا اراد الحكم اللازم اه فليتنامل **ولا يشك**  
ان المقابلة على سبيل اه فيه مني ظاهر ان المقابلة على سبيل التماثل كما يتعلق بالدليل يتعلق بالدلول  
بان يقال المدلول على سبيل التماثل بدليل الخلاق اي باراد دليل خلافة ليست خلافة بعد  
المدلول تدبر **بمعنى** دفع ورت على سبيل المجازاة به يذكر الملزوم ويراد اللازم اذ لا دفع و  
الرد لازم لاقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم والدفع يصح تطبيقه بالدليل والمدلول  
بالنسبة الى الدليل الدال على قدمه يعني ما يدل عليه دليل الحكم وهو قوله العالم قديم وما  
يدل عليه دليل المتكلمين هو قوله العالم حادث وهو انقض من نقيض قوله العالم قديم فان  
اعتبر القضية كلية بان يراد بالالف واللام الاستغراق يكون نقيضه سالبة جزئية فيكون قوله  
العالم حادث حادث اخضع من ذلك النقيض من وجهين احدهما انه كلية والكلية اخضع  
من الجزئية وثانيهما انه موجبة وان استلزم السلب والموجبة اخضع لكونه مشروطا  
بوجود الموضوع بخلاف السالبة وان اعتبر القضية شخصية بان يراد من العالم المجموع  
من حيث هو مجموع يكون نقيضه سالبة شخصية فيكون قوله العالم حادث اخضع من ذلك  
النقيض باعتباره كونه موجبة مشروطة بوجود الموضوع فيكون النقيض من ذلك الوجه فقط  
ومثال الدليل الدال على ما ونقيض الدعوى كما اذا قال الحكم العالم لا يعرض للعدم لانه مستند الى علمه لا تعرض  
لها لعدم وكل مستند الى علمه كذلك لا يعرض له لعدم فالعالم لا يعرض له لعدم وعارضة التكلم بان  
قال العالم غير مستمر لانه داخل تحت قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه وكل شئ يدخل تحت هذه  
الآية فهو غير مستمر فالعالم غير مستمر وهو ما ونقيض دعوى المحلل وهو العالم يعرض له لعدم  
تدبر **ولجزء** المتكلم بعينه او نفيا واثباتا وقوله نفيا واثباتا معطوف على قوله بعينه وهو  
متعلق بقوله المتكلم يعني ان التكلم اما بعينه او نفيا واثباتا والتكلم بعينه كما في صورة استثناء  
المقدم مثل ان كان الدهن يلاحظ البسيط يكون بسيطا فيقول المعارض ان كان الدهن يلاحظ  
البسيط يكون مركبا لكنه يلاحظ فيكون مركبا ويراد كل من المباحثين هذه الملازمة باعتبارها  
ايراد المباحث الاول باعتبار كون كل من البسيط ملحوظا منفردا واما ايراد الثاني باعتبار  
كون البسيط ملحوظا مجتمعا والتكلم بعينه واثباتا كما في صورة استثناء نقيض التالي ان كان  
الدهن بسيطا يجوز ان يلاحظ البسيط لكنه لم يحز فلا يكون بسيطا فيقول المعارض ان كان الدهن



حاشية ابوالبقاء على حاشية قوشجي  
 شرح الرضعية المصيرية  
 للسيد قنبر

مركبا يجوز ان يلاحظ البسيط لكنه لم يجز فلا يكون مركبا وايراد كل من المباحثين هذه الملاحظة  
 باعتبار ايضا اما ايراد المباحث الاول فباعتبار كون المراد من البسيط كل واحد من البسيط  
 والذين لا يجوز ان يلاحظ البسيط الذي هو ذاته تقا واما ايراد الثاني فباعتبار كون  
 البسيط ملحوظة مجمدة ولا يتغير في ذلك وفي المنع في بعض هذه الصورة لان ورود  
 المنع في الحالة لا يصح من الغاية التوجيه في الاقيسة الاستثنائية واما في الاقيسة الاقرانية  
 فلا يمكن كما اشار في الشرح المصيري وفيه نظرية فليتأمل في هذا المقام فانه محل غلبة  
 الادغام **فهم** هذا القياس من الكلام في الاستقراء والتشليل يعني ان المعبر في الاستقراء والتشليل  
 الاتحاد بخصوص الصورة وبعض المادة اعلم ان الاستقراء علم قسيمي تام ونافذ اما التام فهو  
 اجراء حكم جميع الجزئيات على الكل وانما يكون اذا كانت الجزئيات مطلوبة كما تقول كل عنصر  
 متجز لان الارض والماء والهواء والنار كذلك فهو مفيد لليقين ويقول الى صورة القياس كما  
 يقال في هذا المثال كل العناصر من الاربعه وكل هذه الاربعه متجز فكل العناصر متجز واما  
 الناقص فهو اجراء حكم اكثر الجزئيات على الكل كما تقول كل حيوان غير الابل فليس متجزا لان  
 الفرس والبغل والكرار والغنم كذلك وهو لا يفيد اليقين لكنه جزئيات غير مطلوبة فيجوز ان  
 يوجد جزئ لا يكون فيه ذلك الحكم كالاربعة في مثال فان له حنضا فالمراد بالاستقراء ههنا  
 هو الناقص واذا وجد شخص في اكثر الجزئيات من كل حكم فاجري هذا الحكم على ذلك الحكم  
 فعارض شخص آخر له بان وجد في اكثر الجزئيات من ذلك الحكم خلاف ذلك الحكم فاجري على  
 ذلك الحكم يكون ذلك المعارضه معارضه بالقلب واما التشليل هو تشريك جزئ مع جزئ آخر  
 في حكم ذلك الجزئ لما ثلثه بينهما في معنى كما تقول النبيذ حرام لانه كالخمر وصورة المعارضه بالقلب  
 في التشليل كما لو قال شخص ان الذي يتخذ من الذرة حرام لانه كالنبيذ وهو حرام فكذلك هذا وعارضه  
 آخر فان قال ان الذي يتخذ من الذرة ليس حرام لانه كالنبيذ وهو ليس حرام فكذلك هذا فليتأمل  
**اشارة الى ان** الفاعل في صيغة آه قد سبق تفصيله فتذكر **وكل وجهه هو مؤلفها**  
 هذا اقتباس من الآية يورد في مقام يكون اورد في ذلك المقام من العليين مقبولا وما يفهم من الكلام  
 ان مؤلفها متعد الى مفعولين واحدا المفعولين محذوف ولفظ راجع الى كل او الى الله تعالى والمنع  
 على الاول هو مول وجهه تلك الوجهة وعلى الثاني هو اي الله مول كل واحداها  
 غير مناسب لمقام التعريف لان استعمال المجاز في التعريف جائز عند عدم قرينة واضحة معينة  
 للمراد لكن بقي ان المناسب بيان جريان المنوع في التبيين مجازا كما بين جريان المنوع في النقل  
 واندرى مجازا فتدبر **اشارة** الى ان كون قوله وهذا شروع آية ببيان الوجه الارتباط  
 بعد من ظاهر العبارة ثمانية البعد مع ان الافادة خير من الاعادة والتأسيس خير من التأكيد فالوجه

اشارة الى ان كون قوله وهذا شروع آية ببيان الوجه الارتباط



بسم الله الرحمن الرحيم

وباسم سبحانه ونحمده والصلوة على رسول الله وحسن الانس  
 بمعرفة اوصاف الكلام التي تميزها عن غيرها على ان الباء داخله على الخصوص  
 على طريق ابناء الحاجب المندوب واخص بواو جارية الجاني البني  
 والمراد بها الكلمة التي بين الكلام عليها وفي جعل الحروف ظروف معاني  
 الكلام نظير حرف باننا من المشتق المخرج واصله الحسن الى الافعال  
 والكلام الى الشيم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ومعنى مبطل  
 الا باطل اظهار الحق اظهار حقيقة والنجم في الفقرة الاولى السنبات  
 الذي نجم الى بظهر من الارض لاساق له والعلم فيها الجبل والجم في الفقرة  
 التي تليها كوكب مخصوص والعلم فيها اللفظ الدال على شخص بعينه بوضع  
 واحد وفي ذكر لفظ الاوصاف والحروف المشتق والمصدر والافعال  
 والموصول والمفعول والاشارة والعلم بمراد الاستعمال والاعمال فلما  
 امكن التمام منقطة اما لان لفظ بعد كثير مائة بلطفه اما قبلها  
 في الخطبة واما التقدير في نظم الكلام وفي قوله التي افاها اشارة  
 الى وجه تسميتها بالعقدية والعلية ما بينه الله تعالى بقوله كلا  
 ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادرى بك ما يبلغون كتاب مرقوم  
 بشهادة المقررون قال في الكشاف يسمى بذلك اما لان سبب

لا تترك ابن الحاجب في قوله ١٠ اظهار بظهر من الارض لاساق له والعلم فيها الجبل والجم في الفقرة التي تليها كوكب مخصوص والعلم فيها اللفظ الدال على شخص بعينه بوضع واحد وفي ذكر لفظ الاوصاف والحروف المشتق والمصدر والافعال والموصول والمفعول والاشارة والعلم بمراد الاستعمال والاعمال فلما امكن التمام منقطة اما لان لفظ بعد كثير مائة بلطفه اما قبلها في الخطبة واما التقدير في نظم الكلام وفي قوله التي افاها اشارة الى وجه تسميتها بالعقدية والعلية ما بينه الله تعالى بقوله كلا ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادرى بك ما يبلغون كتاب مرقوم بشهادة المقررون قال في الكشاف يسمى بذلك اما لان سبب

الارتفاع

الارتفاع الى اعلى الدرجات في الجنة واما لان مرقوم الى السماء  
 السابقة حيث يسكن الكرميون تكريما وتعظيما واشتمال الرسالة  
 على امثلة من قبيل اشتمال الطرف على المظروف لان الفاظ قلوب  
 المعاني اولان الاشكال دوال على الانفاظ وهي دوال على المعاني  
 والتحقيق بيان حقيقة الشئ على وجه الحق والمراد بالايجاز في قوله  
 مع غاية الايجاز الغير المحل وكذا الاختصاص قوله لا يبا در كبيرة  
 صغيرة ولا كبيرة اه اقتباس لطيف الى لا يترك كلمة صغيرة ولا كبيرة  
 الا اختصاها والمقام المقدم رام يروم اي قصد والمراد به الحزينة  
 وهي المرأة الحبيبة والمسترة والتمام ما على النعم الثياب شبه  
 المتأمل في اختصاها وعدم ظهورها بالمرأة الحبيبة فاستعار لها  
 اسمها واشت لها الوجود تحيلا وترشيحا بالتمام والفرجة الطليعة  
 وجودها كناية عن عدم ذهابها الى كل منتهى والحلال الجراحة وهو كناية  
 عن قوة الطبيعة مشوشة من مروف الزمان وحوادثها ونقطة مغفلة  
 له لاروت والقوم عان بالفارسية كافر وماي الى الكوكل الخازن  
 الحافظ القام بامر الرجل كذا في نزع الشكات والبيمان جمع الساج  
 والهامة الرأس وباهت اي تهاوت والحلل جمع خلة والقوز  
 انجاس والظفر بالخمر والمراد الشئ والحكمة علم باحث عن احوال الاشياء  
 الايمان الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر  
 الطاقة البشرية فان كانت باحثة عن احوال ما يوجد لا بقدرتها



واختيارنا كالتسما والارض في الحكمة النظرية وان كانت باحثة  
عن احوال ما يوجد بقدرتنا واختيارنا كالاظلال الصادرة منا  
كالصوم والصلوة العملية والجور الجحيم والعيش يطلق على فعل  
فاعل يفعل دائما لا يعوض ولا تعرض في الاصطلاح وفي اللغة يقال  
نكاحا فاض اذا انتصب عن امتلاء كذا في المذهب فالقباض صفة جرت  
على غير من هي له والمعنى ففاض سجال نوالا في منصب عن امتلاء الخافق  
والسجال سجى السجل كاللذلة والدلو هو الدلو المملوء والنوال العطأ  
والخلايق سجى الخليفة واذافة الجلال الى النعم من قبيل اضافة الصفة  
الى الموصوف اى وهاب النعم الجلال والدقايق وهى سجى دقيقة  
مقابل الجليظة بدرة العين اى هيمان عملاء بالذهب وقبل هى  
عشرة آلاف درهم وفيه صفة تزيين وهى ايقاع تباين بين  
الامر من نوع واحد في المذبح او غيره فان النوالين من نوع واحد  
وهو العطأ او قبح بينهما تباينا باسناد بدرة عين الى نوال الامر  
وبسناد قطرة ماء الى نوال النخام حاضنة لا وامر اى متفاداة لها  
والمرسم سجى المرسوم تلفاه اى لقبه وهو دسائى الشا رلية  
نقل من شرح الهادى انه يجوز ان يكون على النسخ الخطية بعد  
الفراغ من الكتاب او صور الكتاب في فصوله وما ذكره في  
اشار الى المعنى الموجود في الذهن والاولى انه وضع كلمة الاشارة  
بغير شير بها الى شئ ويشير بها في وقت الحاجة كما كتبت

كما كتبت في صدر الكتاب هذا ما شهد عليه الشهود السموة  
كبريد في هذا الكتاب ولم يشهدوا بعد فاذا شهدوا صحت  
الاشارة اقول في تأمل نزلت منزلة اه قبل هذا  
اشارة الى ان الاسم الاشارة المتعمل في العبارات  
المختصة التي هي الرسالة مجاز فانه موضوع لصلث اليه  
محسوس شاهد وهى ليست شاهدة لا محسوسة  
لعدم اجتماع اجزائها في الوجود ولا مستحصلا لان كل كتاب  
او شعر نسب الى احد فانه اسم لذلك المؤلف المخصوص  
سواء فراه زيد او لم يره او غيرهما فامل وفيه نظر لان ما قرأه  
زيد او لم يره او غيرهما امثال المؤلف المخصوص لا افراده في يكون  
المؤلف المخصوص شخصا بل ارب **قوا** والفائدة ما حصلت به  
قال في الصحاح الفائدة ما استفدت من علم او من حال تقول  
فارتدت فائدة ومغناه حصلت له فائدة وح يكون اسم الفاعل  
من فاد بمعنى حصل وعلى ما شرح اشارة الفيد يستحدث الحال  
والخير يكون معنى الفائدة مستحقة الحال والخير ومحصل لا ما  
حصل منهما فليتأمل منه فاد اذ الامت فواد وح يكون  
معنى الفائدة المصيبة الى الفواد فالفائدة والعابنة متحدة بالكتابة  
الى اخره لعدم مراده منها منسا وبان واختلفا مفهوما وكذا في المعنى  
والعلة الغائبية والا فاكل متحد بالذات ومختلف بالا اعتبار



والله ما ذكرنا بشيء يقول ان الحثيين متماثلان في بيان الالفاظ  
بالذات اذ التماثل بين الحثيين لا يستلزم الاتفاق بالذات  
لكن يستلزم المساواة على ما لا يخفى **قول** اما قسم الغرض  
لم يتعرض لدليل اعتبارهما في الفائدة للظهور على ما لا يخفى عليه من  
تأمل **لغة** وقرنا الى من وجه المعنى اللغوي ومن جهة المعنى  
العرفي لانه حقيقة لغوية وعرفية لان الحقيقة والمجاز في المحل  
لا يسميان لغويين ولا عرفيين بل عقليين وفي مجاز السناد  
على ما عرف في موضعه اما باعتبار اللغة فقط اه اما باعتبار المعنى  
الاول فلان العبارات الذهنية علوم حصلت في الذهن واما اعتبار  
المعنى الثاني فلانها مهيبة فواد للمعنى اي ذهنية حيث رتب في ذهنه  
قبل الكتابة والاداء ومهيبة فواد للمعنى التي هي دالة عليها  
اي مهيبة لها غاية البيان فيكون كناية عن تعقدها وتناجسها  
في البيان والله اعلم **و** اطلاق اسم المدلول الاول بقول  
او اطلاق اسم المفهوم الصادق على المدلول على الدال  
وتقديمها الطالب اي تقديمها الطالب العالم بها في الشروع  
على غير العالم **خبر** هذا الذي اد ويمكن ان يقدمه كذا المقدمة  
في بيان تقسيم اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعلوم  
بل هذا **الظاهر** **قول** فلهذا يعني المفعول اي اللفظ بمعنى المسمى بقوله  
**اه** **قول** صادرة عن الله كما لا يسمع من اصوات بعض الاشياء

الاشياء غير ذي العلم فلا يقال لفظ الله لان في العرف اللفظ اللفظ  
مختص بالصادرة عن العلم والله منزلة عن العلم فان قيل اللفظ مجرد  
في مفهوم الكلمة فكيف يقال كلمة الله قلنا يمكن ان يكون المأخوذ  
في مفهوم الكلمة اللفظ بمعنى الذي في اصل اللغة لا بمعنى الذي في  
عرف اللغة او يكون المأخوذ فيه اللفظ بالمعنى الاصطلاحي **قول**  
او يجري عليه احكام قوله فانه شأن ان يصدر اي ما يجري  
عليه احكام يصدر عن **العلم** **قول** وهذا المعنى العلم الاول اي من  
العرف وهو المعنى الثاني فانه كان اولاً بالتعبير الى هذا المعنى الثالث  
وان معنى العلم اول فاعلم من الاخيرين كلهم لانه شأن اول ما لم يكن  
معدوماً وحراً وما لم يكن من شأن ان يصدر عن **العلم** **قول** اما المعنى  
هكذا في بعض النسخ التي رايناها والظاهر ان اللفظ اما وضعه  
من قام السامع اذ لا تحت ههنا **قول** على ما يقتضيه التقسيم  
اليعني ابتداء اي اوليا اذ التقسيم الاول تقسيم اول اللفظ باعتبار  
المعنى والشيء تقسيم اول له باعتبار الوضع وان كان كلاهما بالنظر  
الى الاخر غير تقسيم اولى اعلم ان ههنا احتمالين عقليين اخرين  
احدهما انه بوضع اللفظ لمعانة متعددة محلية متعددة باعتبار  
عام منها واشتد ان بوضع جزئيات باعتبار جزئي اخر لكن  
الاولى مما لا جود له وان كان ممكناً والثاني استحالة من الوجه الرابع  
المذكور في الشرح **اه** وهذا قسم لما يجب ان يكون معناه



متعدداه يمكن ان يفتق في بان يقال الشخص الذي نوعه منحرف  
 يمكن ان يوضع لفظ بانه باعبار تحقده بامر عام هو نوعه  
 فكيف يجب تعدد المعنى والجواب انه الوجوب ههنا بمعنى  
 الاختصاص ووجه ان الباعث على هذا الوضع عدم المكان وضع  
 اللفظ بالوضع الخاص بانه المعنى الموضوع له هو لها عدم تباينها  
 وعدم بعضها في زمان الوضع وعدم حضور بعضها عند الوضع وليس  
 في الشخص المنحرف نوعه فيه هذا الباعث فاعتبار الوضع العام  
 فيه غير مستحسن **فاما** ثانيا ركنا في شخص المعنى اه  
 برده على انه كما بينا في الاول في شخص المعنى بينا ان الثالث  
 في عدم الوضع فلم يتعزز له بزيادة توضيح صا ح **كما** نفهم  
 بعض الافاضل ومن المتوهمين الفاضل التفت زاني حيث قال في شرحه  
 التسمية واما المفردات وسمي الاشارة فليس مثلا فليس مفردا  
 التي وضعت هي لها مشغلت لان لفظا مثلا موضوعا للمسلم  
 من حيث هو مسلم ولفظ هذا موضوعا لثا راب مفرد مذكرو هو  
 معنى كلي والشخص ايا هو بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم اللفظ الا  
 الاضافة ببيانته الى المفهوم الذي هو كل من افراد ذلك المشترك  
 انتهى كلامه **فاما** هو مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك  
 الاضافة ببيانته الى المفهوم الذي هو كل واحد من افراد ذلك المشترك  
 ولان عطف عليه وعلى هذا فالناسب ان يقال لا موضوعا له

لان في الاول الموضوع هو غير مطلق ولا محلي والافاضل  
 بين مسمى او فاعل فيكون التسمية محلا في التسمية  
 وحده صفة من غير ان يسمي

وكان لا بد من التسمية في الاول  
 وكان لا بد من التسمية في الاول

لا موضوعا له واما عبارة المعنى فتعجب من الحالية فيسبها اللازم من كونها  
 عطف على الحال غير ظ على ما لا يخفى ويحتمل ان يكون اللفظ عطف على ان منقول له  
 ليعقل وج عطف قوله ولان عليها موجبة بوجه حسن وموظف  
 من حيث انه امر بالثا راب ههنا بناء على ان اللازم في الثا ر  
 اليه للاستغراق المعنى فاد كل واحد **فاما** والي يجوز ان يكون صفة  
 لثا ر اليه اه فيه ان يجوز ان يكون صفة له كما لا يخفى على ذي مسكة على  
 ما وجهه بعض الشارحين **فاما** باضافة الضمير الي باضافة الى  
 الضمير من قبيل الحذف والايصال كان قول المعنى موضوعا على هذا التفسير  
 ايضا كذلك ان تعذر ما هو موضوع له حذف اللام واصل موضوع  
 الى الضمير وحذف المبدأ ايضه واما قول الثا ر على انه من قبيل الاسماء  
 فلم ادر ما معناه **فاما** لوضا باعتبار عام امر عام اه فيه ان  
 هذا وان كان له وجه الصحة لكنه غير محتاج اليه ههنا بل يوهى بغير المراد  
 اذ ليس المراد ان معنى لفظة هذا كل ثا ر اليه مفرد مذكور شخص  
 باعتبار ملاحظة بامر عام على ما ينبغي وراي الذي من ظ التقييد  
 بل المراد ان لفظة معنى لفظة هذا كل واحد من اشخاص هذا المعنى  
 الصلح لانه واما هذا المعنى للمعنى الى ملاحظة هذه الاشخاص من  
 وضع لكل واحد منها وسيله الى هذا الوضع تأمل **فاما** تاسيد  
 على استناد ويمكن ان يكون له في تمام ان يكون مستمرا مفهوم ان  
 اليه المتختم على طريقة قول بحيث لا يفهم ولا يبادل هذا النسب



والشخص صفة ماضية عليه لا الالف رابعة حتى لا يكون كلاميه  
 منافات **قوله** اي ماضية عليه اللفظ اه ينبغي ان يقال بدل  
 ما قصد من اللفظ الموضوع الشخص باعتبار انهما في امر  
 عام اذ لا معنى لافادة المعنى الشخص بقرينة ولاذ هو الذي افاده  
 الدليل المذكور في الشرح لا ما ذكره الشارح **قوله** في عدم افادة  
 المعنى الموضوع له فيه انهما ينبغي ان المعنى الموضوع له بدونها بالنسبة  
 الى العالم بالوضع لكن لا ينبغي ان تعين المراد الالهي **قوله** لزوم التعيين  
 في المعنى اه ان لزوم التعيين في المعنى وحده فيكون هذا القبيل  
 وعدم لزومه وتعدد الوضع في الالفاظ المشتركة يمكن في صحة  
 استعماله في معناه اه فيه ان كونه الوضع كافيا في صحة استعماله في معناه  
 محض بحث اذ فرض المستعمل استعمال الفهم مراده للباسع وذلك  
 لا يحصل بدون قرينة المعينة فلا يصح الاستعمال بمجرد الوضع بل يحتاج  
 الى القرينة كالجواز وخلاصة الكلام في هذا المقام ان ما هو من هذا  
 القبيل واللفظ المشترك لا يحتاجان في الدلالة على معناه  
 الحقيقيين الى قرينة اذ العلم بالوضع كافيهما واما في استعمالهما في  
 واحد من المعنى الحقيقية فيحتاج الى قرينة صارفة عن ارادة غير  
 معينة واما الجواز فيحتاج اليهما في الدلالة ايضا اذ القرينة مأخوذة  
 في تعريفها بعبرتها بهذه العبارة اي باليصل في العقل وكذا  
 يسمى معلوما من هذه الجهة فان الحاصل في العقل اه علة لتفسير

اعلم ان قوله فان لم يكن العقل مقدر على قول  
 بعبرته هذه العبارة اه وكما ان العقل هو الذي  
 سبغ على العقل

لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع **قوله** ومن حيث الفصلية وقد  
 يكتفي في اطلاق المعنى على الحاصل في العقل بمجرد صلاحته لان يقصد  
 باللفظ سواء وضع له وقصدت او لا كما قال الشريف في حاشيته  
 على شرح التسمية والماسب لهذه المقام هو الاول وهو وظ  
 قال التفات زاني ومن حيث انه يحصل من اللفظ في العقل يسمى معناه  
 لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وهو من شأنه ان يصدر من الفهم من الحروف  
 واحدا كانه او كثيرا او يحل عليه احكام ومن حيث ان موضوع المعنى  
**قوله** وج يستقيم قوله وهو اسم الجنس اي حين تقدير مدلوله  
 او القول بالتجوز يستقيم اه فيخرج معنى السواد فانه  
 يلزم على هذا انه لا يملك الاسود والابيض مركبا من الذاتين  
 اذ الشق على هذا التفسير هو المركب من الذات والمحدث الذي  
 بعبرته النسبة من طرف الذات وليس معنى الاسود والابيض مركبا  
 من الذات والمحدث اذ المحدث السواد والابيض ليسا  
 بحدوثين ولا قائل بعدم كونهما مشتقين **قوله** ومعناه اه  
 اي معنى القيام بالغير اختصاصا بالاعت بالاعتدات الى التعلق  
 الخاص الذي يصير احد التعلقين معناه لآخر والاخر منعوتابه  
 كالتعلق بين الغريب وزيد مثلا يقتضي كونه الغريب منعوتابه  
 كونه زيد منعوتابه بان يقال زيد الغريب وهذا المعنى هو الذي  
 برحموه ولعل الشرح لهذا قدومه **قوله** اي الاتحاد في الالفاظ



الحية اه تفسير للتبعية في التخوف واما الطبيعة في التحيذ  
بمعنى حصول الشيء في الخيف تبعاً لحصول الغربة فنقوض  
بقيام صفة الله تعالى ومن صفات المجرورات **بها قول**  
والعقلية كما في المجرورات اه في الاشارة العقلية الى ذلك  
المجرورات غير **بها** الى الاشارة لان العقل غير كلاميها في الاخر  
فلا اتحاد في الاشارة العقلية وتعمم اتحاد الاشارة بكونه  
تحقيقاً او تقديرًا على ان معنى انه يكون لكل واحد من الحال و  
المحل اي النجى والمنعوت او امكن الاشارة الى حكا  
كانت الاشارة اليها واحدة ليشمل العلوم والمعارف والقائمة  
بالمجرورات منظورة في ايضه بانه كذا الحال والمحل كذلك بما  
يجب اثباته بالدليل **وراجع** الى تفجيات ثلث اه بانه  
يقال اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما ذات وحده او لا و  
الاول اسم الجنس والثاني مدلوله اما حدث وحده او لا و  
الاول المصدر والثاني اما مركب بعينه نسبة من طرف الذات  
او لا والاول المشتق والثاني بعينه نسبة من طرف الحدث فهو  
الفعل والقيم الاخر **مرسل** تامل **قول** ووقوفه في  
عليه اه فيه الا في قيام الحدث بالفعل به وللا والمكان و  
الزمان بمعنى اختصاص النجى بالنعوت نظر يعرف بالتأمل  
فالصواب في تقسيم المشتق انه يقال اما بعينه نسبة من

من طرف الذات باعتبار الحدوث ومصدره او فبونه ل  
او وقوفه او كونه الذات لحصول او مكانا لوقوفه او زمانا  
لا وبعينه تلك النسبة على وصف الزيادة على غيره **قول**  
قاله في الفاعل مثل هذا المقام اما كونه منطوقا اما او تقديره  
اي واما المشتق فالوضع فيه لكن المناسب ان يقال فيما مر بدل قوله  
اما ذات فاما ذات **قول** اي حاصله في منطوقه اي ثابتا فيه  
مثل اللام في الرجل معناه التعريف الثابت في مدلول رجل  
وقد في ضرب معناه التحقيق الثابت في مدلول ضرب ويجوز  
ان يكون معنى كونه حاصله في غيره لا باعتبار ان في نفسه كاقبل في غيره  
الحرف في كتب النحو وحاصله ان غير مستقل بالمفهومية والى للملاحظة  
الغير ورجح **بها قول** بتغير بانضمام اه بيان القرينة المعينة للمعنى  
المراد بالحرف اي يحصل كانه بقيد بانضمام اه **قول** بمعنى ان  
لا يتحصل في الذهن ولا في الخارج وعلى هذا يكون **قول** بتعين صفة  
كاشفة لقوله معنى في غيره مفيدة ان غير مستقل بالمفهومية و  
ان بتعين المراد به بانضمام متعلقة اليه ويدل عليه ما يذكره القم  
في البية الرابع وفيه نظر اذ يفهم من ان معناه يكون مستقلا  
بالمفهومية بانضمام متعلقة اليه وليس كذلك كما سيجي **قول** افا  
هو الخطا اه قيل فعلى هذا لو قال ان كانت الخطا بدوة  
لفظه في هذا اولى **قول** بمضمونه للاطفا اه قد يكون الاشارة



بلفظ هذا مثلا الى شخص بعينه بدونه عضو من الاعضاء المحسوسة  
 بان يذكر ذلك الشخص او لا باسمه الحكيم ثم يقال هذا  
 اشارة اليه بدونه العضو **قوله** وكذا لفظ التعيين اه  
 كونه هذا القيد محل بحث بل الظاهر موضوع لمعنى كل ما يعبر  
 عنه بلفظ الانش **قوله** بالعطف الى لفظ العلم على  
 نظام واحد **قوله** ومن يخرج الجراء في انه لا غير للبند في  
 الخبر الذي ذكره ولو قدر كسماه المنطقية رابطة فهو ليس  
 بما يدعى البند بل هو عبارة عن العلم على ما ذكره فلا يكون خبر  
 للبند فتأمل **قوله** هو اللمحظة المشيئة الموضوع  
 لها حين وضع الموصول لكل منها لا في وقت انقضاءه  
 ثم الموصول واللام يتصور كونه كلياً ولا جزئياً على قرروا في  
 معنى الحروف والفعل وفيه ان العالم بالوضع على تقدير وضعه  
 لكل واحد من الشخصات معينا يجب ان يفهم من الموضوع وحده  
 كل واحد من الشخصات معينا لانه الموضوع له وان لم يعلم ان  
 مراد المتكلم ايها على التعيين بدونه القرينة المعينة والظن ان  
 الملاحظة ليس بهذا بل المعنى الكلي الصادق على كل منها وايضا فاللفظ  
 من الموصول وحده ليس بكلي بل الجزئيات واحد واحد فليعرف  
**قوله** مفيد بمضمونه اه الظاهر ان هذا القيد تأمل وعدم فهم  
 السامع المعين الى التعداد في الموضوعات الثلاثة منه وفيه نظر

**قوله** فانه لا يرجح الظاهر على غيره لان هذا القائل ان الطرف باه معنى  
 الحروف في النسب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشتراط  
 الواضح لان ذكر المتعلق امر ضروري اذا لا يعقل معنى الحروف الا بغير  
 وان لم يتم ان اللفظ بين مثلا هو معنى الابداء بعينه لان الواضح اشتراط  
 في دلالة من عليه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ الابداء  
 عليه فصارت لفظ من باقية الدلالة على معناه غير مستقلة بالضرورة  
 لفصلان هذا فيما فرغ من ربط اما اول فلان هذا الاشتراط لا يتصل  
 فائدة اصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي واما  
 ثانيا فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس بنص الواضح عليه كما توهم  
 لان دعوى ورود نص منه في ذلك خروج عن الانصاف بل هو  
 التزام ذكر المتعلق في استعمال وذلك مشترك بين الحروف والكلمات  
 اللازمة للاتفاق والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف  
 لتعظيم دلالة وفي ذلك تلك التام لتعظيم الغاية على ما قيل  
 تحكم بغيره واما ثانيا فلان يلزم ان يكون معنى لفظ من معناه متفلا  
 في نفسه صالحا لان يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها احدها و  
 اذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه اوجه و  
 ذلك مما لا يقول به من ادعى معرفة في اللغة واحوالها هذا ما قرره  
 اكثر من قد شروخ حاشيته على شرح تلخيص في بيان عدم  
 الرجوع الى ظاهري والضرورة تحكم بغيره فاعرف واحفظ ولا تغفل



**قوله** وهو امر مشترك بين الابتدات اه فيه ان الابتدات المشتركة  
التي كل منها ملحوظة بتعالها يمكن ان يصدق او يحل عليها شيء لعدم  
استقلالها بالمفردية فكيف يتصور اشتراك امرينها باعتبار ملاحظتها  
وقد يمكن اشتراط امرينها لكنها بهذا الاعتبار لا يكون معنى لفظه من  
**قوله** ولم يبلغ الى مرتبة الاسم لان الاسم بتمامه معناه بصير محكوما  
به والفعل بجزم معناه ولان الاسم يصير محكوما عليه وبه والفعل  
يصير محكوما به فقط **قوله** ان النسبة قائمة بالمندوب اه الا ترى انك  
تقول انت القيام الى زيد ولا تقول انتسب زيد الى القيام  
تقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه واذ انت الصيغة من  
التعدي قلت القيام مندوب وزيد مندوب اليه كل ذلك يتركز  
الى ما ذكره قال الشريف والسرف ذلك ما ذكره الشريف ايضا في  
الحاشية الصغيرة ان زيدا يريد به الذات وهو امر مستقل بالمفردية  
بنفسه لا يقتضيه ارتباطا بغيره والقائم ارادة مفهوم الذي يقتضيه  
ارتباطا بغيره وايضا النسبة عبارة عن الثبوت وهو وصف للمحمول لانه  
ثابت للموضوع فاذا كان وصفاً بنفسه ان يضاف اليه **قوله** ليس  
مفهومين مراداه الط ان المفهوم مراداه هذا الحكم هو المعنى المستثنى  
كما يدل عليه ما سمع من النجاشي واما المعنى الاول فانما يعهد  
منه الترتيبا فلو قصد منه هذا المعنى الاول فانما يقتضي الاول الا ترى  
لا المفهوم الصريح اذ لا دخل للقصد في صراحة اللفظ ولا في ما فيها من ذكر

**قوله**

ففيما ذكر في الشرح نوع ضروري شامل وزمانها ايهم من ان  
دلالة الفعل على الزمان قد عرفت من الفرق المذكور سابقا ايضا  
وليس كذلك ومعرفة عدم ورود ضارب على الحد للتحقق  
من التقسيم ظ واما معرفة عدم وروده على الحد الذي نقل  
ان رج عن النجاشي فتوجيهه انه يعلم من الفرق المذكور ان  
مرادهم ما دل على حدث في نفسه منسوب الى موضوع مع الاقرار  
باجد الازمنة الثلاثة ولا خلاف ان موضوعه ان يبقى ان يقول  
هنا كما ان علم الجنس ايضا كذلك ليقع بفرج فله ملايد من  
ان ويل على ظاهر **قوله** منسب على قول من يجعله فالفرق بينه وبين  
اسم الجنس بالجمع الاول بان علم الجنس موضوع للمماثلة من حيث هو  
هي واسم الجنس موضوع مع وحدته لا بغيرها تأمل لوجه  
التأمل ان التقسيم لم يدل على عدم اعتبار التعيين الذي هو معنى  
الفرق وان لم يدل على اعتبار ايضا **قوله** وهي ان صحة حكم  
الشيء اه وكذا صحة الحكم بالشيء يتوقف على ما ذكره لو لم يكن مستقلا  
بنفسه لما امكن الحكم به على الشيء كما عرفت في هذه الجملة كما لا يثبت  
بها الغير كذلك لا يثبت ان بتمام معناها للغير فامتنع الجملتها ايضا  
**قوله** بل لا يثبت اه اي بل هذه للترقي الى لا يثبت ان الشيء اصل فعلا  
على ان يثبت لها الغير تأمل تدبر **قوله** التزم عليهم اي التزم ذلك  
الدليل لان جفا وان لم يكن له معنى موضوع له حتى يقال انه



وضع لفظ في ضمن وضعه لذلك المعنى الا ان ذلك الدليل يشمل حيث  
في هذه الصورة لفظ جرح و اريد به نفسه لان المراد به لفظ  
كون المراد به اللفظ في الآية نحن نحن على ان مقول القول يكون جملة من  
اذا وقع جملة خبر المبتدأ ولا يصح لوقوعها خبر ذلك المبتدأ  
يصح منها تقدير القول على ما وقع في غير موضع لا على  
اعتبار النواذرية نظرا ذكر اللفظ او لا و ارادة نفسه غير نادر  
بل ان لا في الاستحالة و لقائل ان يقول على هذا التقدير يلزم  
عدم انحاء انحصار الحالة في الاقسام الثلاثة الا ان يكلف في  
اعتبار هذا الدليل فيه على ما لا يخفى لا يستعمل الا في جزئين قيل  
انما يستعملان في مفهومهما الكلي والخصوص انما يفهم من ما به المركب  
الاضافي كما ان الحيوان في قولها الحيوان النحلة مستعمل في معناه  
والثقيف ليعلم من المركب الوضع هذا اخر ما سودنا سواده هو  
و وجدنا الحادة والري والرضوان  
لما طالع بوجه والحكمة محمد اجمالا  
والصلوة على نبي بكره واصلا  
والحمد لله على التمام  
ولله رسول افضل الامم



۱۰. هر کس بیدار شود در فیض آنکه بر آب  
حق بیدار شود یعنی آنکه بر آب



بسم الله الرحمن الرحيم وسيدنا  
 الحمد لله والصلاة على نبيه وعلى آله وصحبه  
 دعا بلفظ الما في الظاهر الحصة في نزول الرحمة على المصنف هذا بناء على عدم  
 لفظ التأليه واما على تقدير الوجود فيلفظ بجملة الاسمية الدالة على الوجود  
 المتفاني بخلافه ويحتمل ان يكون اخبارا على ما راعى بناء على وجهه انه في الحقيقة  
 بعيد الظن بكونه مرجوحا فيكون سببا لزيادة اهتمام السامعين بقوله  
 بعد التسمية يحتمل ان يكون اشعارا بان المحسن لم يترك العمل بحديث الانبياء  
 اذ بالاثبات بالتسمية يحصل العمل بها من في الاقتصار على الحمد التضمن شارة  
 الى ان كتابه لا يفرح به الا يقتضيه الا انما القدر على العمل به برده عليه في الجملة  
 لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ويحتمل ان يكون بانه للواقع انما رايه  
 اي ان في المشار اليه فيكون الامام بلفظ الذي والذاكر الضمير في اليه العبارات  
 هذا بناء على ما هو المشهور ويدل عليه ايضا قولهم قرأت كتابا في اسم الكتاب  
 موضوعه بآراء العبارات اما بالوضع العام الموضوع له العالم كالعبارات  
 المطلقة الدالة على المعاني المخصوصة وهو مناسب في هذا المقام لتكون الاشارة  
 الى مطلق عبارات فيكون الاشتغال المذكور مطلقا عن افراد فلا يرد عليه الاشتغال  
 على كل ما يفرأه غير مختص بقرآن ولا فردا لكن يرد عليه ان اسماء الكتب في قوله  
 كلمة لا يفرأه وهو مشهور في الموضوع له في الماضي كالعبارات الجارية على  
 ان لا يزداد ويزيد غير ما يكون مع اسماء الكتب خبرية كما هو مشهور وكما  
 يؤيد ذلك في هذا ان العبارات الجارية على اسماء الكتب في قوله عدم خفاء  
 الاشتغال بها واما ان اجعلت موضوعه بآراء النقوش كما بدأ عليه قولهم كتبنا

كذا واشترطية فانظر في الوضع فان كان عاما لموضوع له عام كالنقوش المطلقة  
 الدالة على المعاني المخصوصة بواسطة اللفظ فان العلاقة في استعمال كلمة هذه  
 في المحسوسة افرادها بحسن البصر وان كان الموضوع له خاصا للنقش زيد وغيره  
 في غير استعمال كلمة هذه في ما وضعت اسماءه اذا اشاعت فيكونه الى النقوش العامة  
 من جهة كون توجهه الى الاشتغال غير نقض في هذا الفرد اللهم الا ان يقال مفرد  
 اللقب انما يعبر اليه اذ لم يكن كمالا غير منزهة اي الالهية معزولة عن غير  
 لم يبق بالوجود والذات والافعال كتابتها اي كسابة دواها او بيانها  
 يحتمل ان يكون لفظه اولى من المندرج وان يكون بلفظ الواحد كما في قوله فلما انطقهم  
 انما وكفورا او المراد بغيره العبارة المقدسة والنفس والخاصة على سبيل  
 الانوار اذا العبارات مجموعا عبارة عنها وبيانها بيان ما بحث فيها عنها او  
 نسبتها باسمائها نزلت جوابا عن من قال ما وجه استعمال كلمة هذه في اللفظ  
 وحاصله ان اللفظ جعلت فردا دائما محسوس بحسن البصر لظاهرة محسوسة  
 بينهما في جملة اللفظ محسوسة باعتبار افراد بعض انبساطا على كمال  
 في اليه اي كمال فرد من كونهات محسوسة حقيقة والاعم توسعا المشار اليه  
 في اللغة اللفظ الانا في الموضوعات المعاني ويطلق ايضا على السان في الاول  
 يكون المعنى الفائدة حال كونه في جملة اللفظ الموضوع او غير منقولة عن المعنى الثاني  
 اسم خبره جعلت او معناها ما حسنت والعال في الحال النسبة بين البتة والخبر  
 من قال واعلم اي شلا او من قبل حذف المعطوف مع العاطف ليحصل المناسبة  
 بين المعنى الفوق الا مطلقا وايضا في قوله واخبر اذا اخبر لم يما ذكره مشتق







اي لفظ الغائبة فيه انما الى ان الغائبة اسم مفعول على صفة اسم فاعل كما  
وافق اي مدفوق وغير بمعنى استحدثت المال له فيه فملافة لما في مجمل الفنة  
اذ فيه ان الغائبة بمعنى استحدثت المال وخير لا القيد وبينهما فرق فمفادته  
بالهجرة الى من واديه لانما استحدث منه الا ان يراد منه استحدثت منه صدره اذا  
صبت فوارده الى اصبت نفعا الى فوارده الى قلبه لا فاعله اذ لا يناسب المعنى المرفى  
بهذا المعنى لا بالمعنى الاول فينبغي ان يكون مطلق وكذا اذا كان اسم مفعول في جملة  
ومن يصيب نفعا الى الفواد لا يلزم ان يكون مفعول مرتبة على الفعل وعلما ان اذا  
فعل المفعول ما يوجب المطابقة ويجوز ان يكون صدر الكلام من قول او يقال  
ولذا فسر ما بدا وجب الخطاب ومن يكون الصدر نقول بالغير وفي العرف العرف  
مع الانفاذ المنقولة عن معانيها الاصلية اذ كانت لها معان قبل التغيير  
معان اخرى والمراد منها ما عرف العلماء وعرف العام والعرف العام هو الانفاذ  
المنقولة استعمال العام في بعضها ونسب له اولها وبجر الاول وقيل ما قبل كانه الثاني  
غير معلوم لكن الثاني اوله اذ هو التبادر عند الطلاقة اما كونه حقيقة فيه وبجاء  
في غيره او كونه سبب كثيرة استعمال في الفذر مشتمل في ضمنه كانه حقيقة فيه وبجاء  
في غيره فيكون المعنى الغائبة كاشنة في مستعلات اول العرف مستعملة في معانهم ام  
المعنى ما ومعناه المعنى فيكون في العرف حالا بتقدير كونه مفعولا به بواسطة  
نسبة بجر اليها اي المعنى اي ما فيه منفعة اذ المعنى لا ينفك الا الى ما فيه منفعة  
الانبا والافرة او كليهما اذ من واحدة المعالج والمعالج الذي يفهم منها المعنى  
ومثل المعنى اي من غير مدحنة الحثينة الاولى كان جوابا لمن يقول لم يقيد بالافرة

بهذه الحثينة وحاصله انه انما قيدت بالان للمصلحة اعتبارات آخر  
باعتبار ما لا يسمى غاية تسمية الحال باسم محل مصدر الفعل مرفوع  
عطفه على محل اسم ان البعيد او على باعتباره او نحو ورعطف على الاقدم  
لان الحثيتين يحمل ان يكون على الاتحاد الثاني وان يكون على الاتحادين  
لكل الاول اولى بقرينة قوله ودليل اعتبار اية الحثيتين الاخرتين اذ انما  
انه جواب لسؤال من هذا العقيد تقديره اذ كان القسمين الاخيرين متحدين  
واما الاجل تلازم الحثيتين فالمرام في اعتبار المطلوبية في العرف والباغية  
في العلة مع ان التقابل الاعتباري يحصل بالعكس اما الحثية طالما لم ينفك الا  
المعنى الى الفعل فيبقى العرف بيان اعتبار كل منهما فيما يختص به حتى يقال  
عنه مع ان العكس فيما يتولى المناسبة الاخرية بخلاف الاخرين فان حثية  
كل حقيقة الاضافة لا شئ غير ما اقتضت الاخرى الا انما انما اليه فمفادته  
في بيان اعتبار كل حثية فيما اعتبر فيه وايضا لو كان نشأ السؤال على الاتحاد  
مع تلازم واتحاد الاول منه لم يتم التعريب الا ان يحمل على حرف المظوف  
او يحمل على الاعتبار الاولين على بيان اعتبار السابقة لا شئ اخر في القول  
الاضافة الى الفعل نقدا وفيما الجواب نعم اضافة العرف الى القول بلا واسطة  
حرف جرد دون الفعل فالتناسب لا يقتضي حثية تقتضي هذه الاضافة  
واي المطلوبية واطافوا العلة الى الفعل بلا واسطة دون الفعل فالتناسب  
تعتبر حثية تقتضي هذه الاضافة وان حثية الباعثية تتلوا معناه لان  
كل حقيقة مرتبة على الفعل مطلوبية العال يجب ان يشتمل فيها حثية كونه مدحنة

لا يسمى الغائبة

دين



لاجلها وبالعكس متعلق هذا اذا اعتبر في اللغة كونها معلول الفعل في الخارج  
 واما اذا اكتفى بكونها باعثة كما هو المشهور في اصطلاح النحاة فيكون  
 ومن وجه من الاولين واما حلا جوابه فيقول قد بينت لنا حال  
 الطرفين فاما النسبة فقال واما هـ فحقيقة اي حقيقة عقلية هذا  
 اذا فسرت الحقيقة العقلية باستدراكها الى ما هو له واما اذا فسرت  
 باستدراك الفعل او شبيهه الى ما هو له فلا يظهر مطلقا الا اذا جعلت المصلحة  
 باسم مطلقا غير المصلحة هذه سواء جعلت في الاربعة عبارات والنفوس  
 او النابذة والقوية في كل حال اذ عنوان الموضوع غير عنوان المحمول فلا فرق  
 في دفعها الى ما قبل من ان المخرج هو النابذة المطلقة وكذا هو  
 النابذة المشتملة مع ان هذا يقتضي عدم الافادة اذا جعلت في خبر خبر  
 عن فاعل يقع مسنونة في كل معنية في تفسير ان مسنونة غير مفعول  
 معانها واخراجها عن تفسير الا ان يحمل التفسير على ان يراد بعض محرف  
 عقيب بعض وجه يقتضيه المقام فيكون في تفسير المصنف السبب في عيب  
 عن محال اي عن خارج الحروف ويجوز ان يكون محالاً محتملاً ان يكون الذي  
 لا يتبين ان محتمل ان يكون المصنف على محله او اخته غير المتبداه اذا التقدير  
 فهو حقيقة فانه قلت لا محال ان يكون هذا النابذة الى المشار اليه من  
 الي ما هو له حقيقة او الي غيره من المجاز فكيف يمكن مجازها ذات  
 النابذة تطلق على ما هي له وهي ما هي له الفعل لا واسطة اذ  
 تطلق عليها واسطة فالحقيقة باعتبار الاول والمجازية باعتبار الثاني

اذا العبارات ليست عين المعنى لغيرها ولا لغة فعل هذا اللفظ النابذة  
 فيها مستعملة فيما وضعت هي لئلا يكون منها مجاز لغوي يشتمل اي يحيط  
 على وجه عند روعي في وضع الاخر ما يليق بكل منهما من التقديم والتأخير  
 لا مطلقا بل عليه قول الله وجه الترتيب آه وايضا لولا ذلك لم يقام قبل  
 البيان حسن وضع الاخر الذي هو مطلق مطلوب غير اللطيفين وايضا  
 كثيرة اعتبار الاشتغال مع الترتيب يفضي الى فهم الترتيب في لفظ الاشتغال  
 فيكون من باب التضمن كعكسه او حال يعني عن المشار اليها باعتبار كونها  
 لفعل يتنطبق من اسم الاشياء والاسناد والخبر الى مبتدأ لاسيما الفائدة بقرينة  
 جعل قوله الفائدة قيد القول وصفه لا قيد الكل والافيد في خبر الخبر وهو  
 مع انه لو جعل حالا من بناء على جعل القيد لا خبرين فاما ان يكون من ضمير  
 فيها فلا يصح الانباء على المعنى اللغوي وهو غير مراد ههنا اذ النافعا عند  
 الاطلاق محتمل على المصطلح القابل ما لم يتقدروا واما عن تفسيرها فاعمال ما هي  
 الاشياء فيكون مشارعا في كون الحال منتقلة نسبة النابذة الى العبارات  
 في حال الاشتغال والظان ليس بمعنى عليه بل على الاطلاق فان قبل الفرق بين  
 الحال والصفة قلت الحال قيد للعامل بالاتفاق بخلاف الصفة فانه قيد للحال  
 في التوابع غير العال في المتبوعات والرداه جوابه من توهم ان هذا الباب  
 اشتغال يقع على نفسه والمشتغل اسم الفاعل عين شتمل اسم المفعول وحاصله  
 انه من قبيل اشتغال الكل من حيث الاجل على الكل من حيث التوهم على الاخر هذا  
 بناء على ان المقولة وقسمها عبارة عن العبارات والافا اشتغال الدال على



على المدلول وجه الترتيب يحتمل ان يكون جواب من يقول ما وجه جعل  
 الصلة لم رسالة مشتملة على هذه الازيد ولا اتقضى فيكون قوله بذكر معنى  
 شأنه ان يذكر نظر الى اقادة المقصود في الجملة او في قول ما وجه الحال  
 عليها على هذه الطريقة في التقديم والتأخير ويولد هذا ذكر لفظ الترتيب  
 في الجواب فيكون ما يذكر على حقيقة لا كلاما معا والآن يلزم استعمال اللفظ  
 ما يذكر في المعنى الحقيقي والمجازي معا وهو غير جائز عند الاداء وانما هذا  
 الشرع فاجاز ان في رحمة الله والقاصي رحمته الله استعمال اللفظة في حصة  
 في حينه معا بشرط ان لا يكونا متضادين كالقوله بالنسبة الى الخبز والظفر  
 سواء كان حقيقين او مجازيين او احدهما مجازيا والاخر حقيقيا  
 ان ما يذكره دليل عقلية مقدامة عقلية في هذه الرسالة لا يقال يلزم طرفة  
 التي لنفسه اذا الرسالة عين العباد لاننا نقول الرسالة في حيث الاحمال  
 بمنزلة الظرف وفي حيث التفصيل بمنزلة المصروف وهذا المقدار من التفكير  
 كاف في الفروق المجازية ان يكون اي ذكر ما يذكر لا فائدة في قيل اضافة  
 المصدر الى المفعول يعني بالمقصود مقصود الصلة في هذه الرسالة معا بيان  
 اوضاع الموصولات واسماء الاشارة والضمائر والفعل والحرف ومعانيها  
 والنسب بينهما ذلك التعلق اي تعلق متعلق المقصود تعلق الابدن على المقصود  
 طبعيا على وجه البصيرة فيه اشارة الى ما يحتمل خبر الكتاب لا يبيح عارة  
 ان يتوقف عليه نفس الشروع والتكامل يحتمل ان يكون معنى اللفظة وان يكون  
 التكامل المعروف عند اهل المعاني من القسم الذي اذ في اخر الكلام ما يقع وهم

خلاف المتوفيه وبالحال انه يدفع دفع التباس القسم بعضها ببعض فبعد هذا  
 حاصل الجواب على التقدير الاول والسؤال ما يشمل على هذه الثلاثة فقط لان  
 ما يصلح عامة لان يذكر فيها ما يفيد مقصودا او ما يفيد كسبا لا ما يشروعا  
 او شعورا او توجها وعلى الثاني ما يشمل عليها على هذه الطريقة لان ما يفيد شروعا  
 متقدمة طبعا على غيره وما يفيد المقصود متقدمة طبعا على ما يفيد توجها  
 واما وجه التسمية فلفظ نازل والثالث اذ قدمت كل شيء اولا وفائدة اخرى  
 وكذا في الثانية اذا المقصود من التسميات في حقيقة بيان مبانيه الا قسم و  
 بل انما يفيد جعل كباينة بيان مقاصد وهذا يحتمل وان كان حصل ما به اول معناه  
 لم يستمر به فربما يبين اقسام من قدم ان قبل لم يزل معناه كما هو دأبه  
 قلنا انما يقال جعل الفاعلة قال كسب والاصل خلاف المقادير بمعنى تقدم ان  
 قبل ما اشارت في العدد وقلت لا اشارت الى المباني في الفعل بسبب ما في ادوات  
 التقديم وفي الاصطلاح الاصطلاح لغة المصطلح والافتقار الى انما استفاد  
 الى اننا ناستعمل ما طائفة مخصوصة لتأدي اعم من انما استفاد من انما استفاد  
 ارامعا قبل استعمال ما طائفة مخصوصة والاطراف بالمثل حيث يعلق بيان  
 العدد واستبعاد التركيب كما مر في قوله في العرفي عبارة اي لا يجرى به عما يتوقف  
 ان كانت شئ فانه اي نفس يتوقف عليه ان كانت المعاني والمعارف يستعمل  
 للغة وهي اصطلاح في ايقضا النقل منسوبة وقيل لا انما سببه بيان انما استفاد  
 واليه ليست بشرط متمسكا بنقل ما هو الذي دلالة نفس التي استفاد من انما استفاد  
 اسما سيرا وجواب ان القيام نفسه فاستعملت كلمة التقدير انما استفاد من انما استفاد







الحكم الذي نكر على انه جزء الكتاب بشي لا العكس ثم شروع ان كان معنى البلي  
 بجزء ما كان محل حقيقة بطل المرادين بالمقدمة وان كان معنى اثبات كمال  
 بالدلائل كما قيل لم يكن حقيقة انما على تقدير المراد بالمقدمة المعاني كخصومة قوله  
 فغير مناسب لاجل مجموع خبر لم يكن النسب التي في العبارة مقصودا بالذات  
 كما هو شأن محل المربوط بالغير بل يكون المراد بالعبارة استحقاق مجرد الفاظ على  
 تقدير كون المقدمة عبارة عن افعالها والى ان نسبة المقصودة بالبيان  
 وانما قال غيرنا سبب نظر الى ما تحاد الذي بين هذه العبارة وبلي جمال  
 خبر اعني قوله هذا الذي تشرع فيه والى الواقع غير من الاظنه المعام والمجازا  
 عن غير مستقيم وانما نظر الى ما قبل من ان غيرنا سبب غير مستقيم عند البلي  
 في امثال آه المراد بالاشكال ما يكون المقصود فيها بيان حال اللفظ نظر الى انها  
 ويكون النسب فيها لمحوه تقصلا تامل يعني ان تتامل تعرف جنس ما قلت  
 او تعرف المراد بالاشكال او تعرف وجه ذكر لفظه غير مناسب ولما كان  
 آه جوابا من يقول وجه جعل تقسيم اللفظ بذلك الاعتبار اول المقدمة وفيها  
 بيان المراد المقصود ببيان الاوضاع والمعاني كذلك باعتبار خصوص مكان التقسيم  
 الاول في العموم كما في القسم الثاني في المتن مما يتوقف عليه آه وجه توقف  
 المقصود على التبيين هو القسم الثاني في المتن مقسم الاشياء التي يقصد بيان او  
 نماها ومجانها والاول مقابل له ومعرفة مقابل انما عرفت معرفة فلا مراد  
 بالانقسام ما دون الواحد ويمكن ان يجعل على قاهره ويتوقف على الجمع بالانقسام  
 ان ذكرنا تامل قد يوضع وضع اللفظ اجل الشبهة والبلي على سبيل تحفة

نوعه ولبلي على نوع معين كما في مشتقا والمركبات والجازات مثلا وضع اسم  
 السبب مطلقا للمسبب كذلك واسم محل مطلقا للحال وكذلك اسم محل مطلقا  
 وضع للجزء كذلك بالعكس وهو مفعلة الواضع واستعماله اطلاقا واردة بالمعنى  
 منه وهو مفعلة المتكلم وحمل اعتبار الال مع منه اي مراد المتكلم وهو مفعلة الال  
 لشخص اي المعنى لقينا ذهنا كما في اعلام الاحباس او ذهنا وخارجيا  
 كما في اعلام الاشخاص بعينه يجوز ان يكون قيد الموضوع وان يكون قيد  
 لشخص فعلى ما دل يكون المعنى يوضع اللفظ بذاته وجوهه لا بالواسطة الال  
 كما في المعروف باللام وعلى الثاني يكون المعنى يوضع لشخص المحض بعينه لا باراد  
 كما في القسم الثاني او ملتبس بعينه حتى الوضع بحيث يكون التقيني جزء المعنى  
 الموضوع تحت تحت

هذا كتاب ينقسم الى قسمين القسم الاول  
 هذه فائدة وجه السبب المذكور فيها اما ان يكون مقصودا اولاد الاول القسم  
 والثاني اما ان يتعلق به تعلق الال باللاحق وهو المقدمة او تعلق الال  
 بالان والى الخاتمة على مقدمة ونسب آه هكذا وقع في بعض النسخ وهو  
 ليس بشي لا لفظ ولا معنى اما لفظا فلانه لو كان سببا آخر من الرسالة ينبغي ان  
 يقال فيما بعد للنسب بل لفظ المعرفة كما في القسم الثاني معنى فلان المذكور فيه  
 امر يتعلق بما ذكر في المقدمة غايته ان كان من الرسالة آخر من الرسالة كما ذكر  
 اقسام الرسالة اربعة لشخص كما اذا تصور سندات زيد ووقع لزيد  
 بآراءه فيقال هذا وضع خاتمة الموضوع له فالحق بعينه اي بسبب ذلك الشخص



وحتم للملازمة انما باقبار امرام وهو محتمل كون الموضوع الوضع  
 عاما وهو موضوع له خاصا دون القدر المشترك كوزان يكون في محل نفسه  
 طالع النيرة الموضوع فيكون كذا اللفظ موضوع لكل واحد متجا وزا  
 عن القدر المشترك وحتم له يكون طالع واحد مخصوص في الموضوع من هذا اللفظ  
 هو الواحد شخصه ونصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك  
 يعني ان تعقل ذلك المشترك الى الوضع ووسيلة اليه وليس ذلك المشترك  
 موضوعا له عند اذا تعقل الوضع معنى فذلك كل ما رايه مفرد من موضوع  
 هذا بازل كل واحد من هذه الافراد المدركة اجمالا كان هذا ونوعا لا لان الموضوع  
 المتبر فيه وهو القدر المشترك بين تلك الافراد المدركة اجمالا هذا ونوعا  
 لان الموضوع المتبر فيه هو القدر المشترك اذ به لوحظت تلك الافراد مختلفة  
 اجمالية وانما الموضوع الخاص لان الفرق ان الموضوع لكل واحد من هذه الافراد  
 تلك الافراد المفهوم مشترك بينهما وقد يكون الوضع عاما والموضوع كذا  
 اذا تعقل الوضع مع ذلك كليا وعين هذا بازل في راسه ونوعا عاما  
 والموضوع خاصا له عام كذا موضوع افلا انسا للموضوع ولم يتعقل له ذلك  
 يتعلق به حتما وان كونه الموضوع الوضع خاصا والموضوع له عام مشترك  
 لان الكلمات تدرك بالاشخاص اجمالا وذلك كاف في رتبة اللفظ المشترك  
 كذلك القياس الى كليتها كما لا يخفى فلا موضوع على الطبيعة الوضع خبرية مستدة  
 الى الواسطة هي امر على وهو القدر المشترك فيكون الوضع انفسه كليا بحيث  
 لا يقبل الشك في ما يابى هذا ويراد به فهو كلي خلا لجمع لغة الاتية جاب هذا

بمعنى جاب هذا رايه مفرد من كل لفظ يربها الامر واحد مستخدم وكذا الحال  
 في انا وانت لا بقرينة معينة يريد ان الموضوع بالوضع العام من حيث  
 الشخصات وان لم يكن مشتركاً اشتراكا لفظيا لان وضعه واحد ولا يربها  
 المشترك من تقدير وضعه كنه في كنه من حيث الاحياء الى قرينة لغوية  
 ما ايد به اللفظ المراد به هنا اللفظ الموضوع المفرد المقتسم بالاسم  
 والفعل والحرف او حدث وانما اخرج حدث عن اسم كجس ليبي اية  
 بيان معنى المشتق والفعل كانه قال المداول العمل المحدث وحدثه وانما  
 مركب منها وذلك اما بان لا يغير الحدث من حيث انه مقيد به على وجه  
 من الوجود المعبرة في معاني الاسماء كمنتهى وانما بان لا يغير حدث من انه  
 منسوب اليه غير نسبة او خبرية او نشائية كافي لافعال والقصور  
 من ذلك نوع ضبط لا يحصره في كاسي افعال والفعول واسم الزمان والحالة  
 وكحواها وهو كذا في الامور من مثلا ليس بمرطلق الا انه لا يخلو بقرينة  
 متعلق بقرينة معينة فلا يفهم خفاء الا اذا تعقل ذلك النوع المعبر اليه  
 موضوعا لا يتبدل الموضوع الا موضوعا واحدا اما فلا يلزم كونه معاني مستعدة  
 ذلك كونه رتبة تلك المعاني وصفها وانما في الخطاب اذ يربها  
 المعاني في رتبة الخطا طبع في تارة ضمير التكلم والخطاب والغائب  
 الا ولا انفسه مشتركة وما شاركه اسم الاشياء والموضوع والموضوع والحرف  
 في كونها مفردا وراسخا عامة لمعان مخصوصة اشار الى الفرق بين ذلك  
 الاسماء اية مفردا واستقامة بالمفرد وفيه كنه لا يقبل بشي مراد في

١٠١

منها



من الغايات الا بفرقة معينة على قياس الاسماء المشتركة لفظا واما الحرفية  
 مفردة لا يستقل المفرد منه بل هو الالة الملازمة غيره فلا يعقل نفسه ثم اشار  
 الى ان المفرد وان كان موضوعا كما في شخصيات مخصوصة لكن كمالها في العالم  
 فيهم عن المفرد في معنى حيث يقبض المانع من الشدة فيه بل فيهم بالاشياء  
 الشدة فيه وانما عرف الاختصاص في شخص واحد معينا كقولك سمع انه جاء  
 في بغداد الذي في بغداد فانما في هذه الاعيان عدة كل واحد من هذه  
 الى الشخص واما المفرد والاسم الاشارة كانا باقيا على وضوفا فانه فيهم  
 منها اثنان نفس تصور من معنى الشدة فيه فلا يقال هذا ويراد بالاشياء على مثلا  
 لا يصح فوك جاء في بعض كتاب اشار الى غيره وذكر بل لا يتصور هذا الا واحد  
 وكذا الحال في الاموات وقد اقسام الجزئي لانه جعل العلم عامدا لوجه واحد  
 مما يدل على العمدة ومدلوله على دون اسم الشدة فيه ردة على جعل المفرد في  
 الحقيقة دون اسم الاشارة او العوابة لان هذا من الجزئي الحقيقي فانه مادل  
 حقيقة ان في اللفظ الذي دل على حقيقة ونسبة الذات ما وزمانا في  
 المشتق فانه ليس بدال على الذات ويجوز ان يكون الضمير المتأخر المشتق غير الدال على  
 المذكور فخلو انما انما دال عليه نسبة الى الفاعل ثم جاء اليقين وتحقيق ذلك  
 يعلم بما ذكر في انزاع القياسية في معنى التوفيق وحصله وتقابله  
 الغير الذي هو معنى فيه والموصوفين اي مبرهن في نفسه تعين فيهم في العلم الذي  
 هو معنى فيه فانه في خبر عنها انما كانت الالة فيهم مدلول انما على كذا  
 ومدلول في الالة في نفسه نسبة في ما معينا الى وقوع ما في بانه

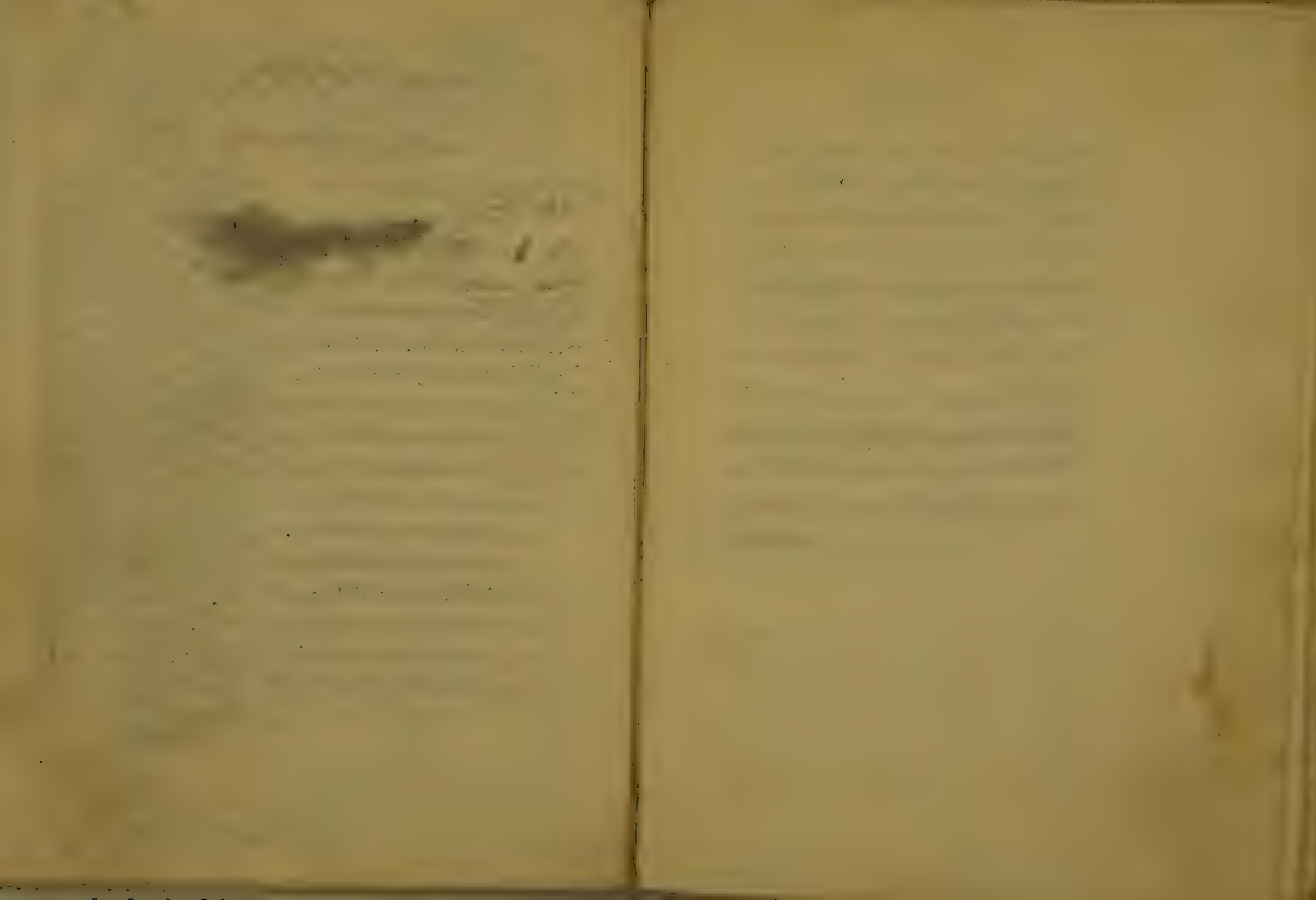
وهذا الخبر مركب من احدث وتلك النسبة انما لا يصلح ان يكون محكوما عليه  
 ولا محكوما به والا ما يتبع الى اعتبار نسبة اخرى وتحقيق ذلك في رسالتنا  
 المحمودة بتحقيق المعنى كحرفي وارجع اليها وكذا قوله فلا يعقل غيره ولا  
 يحدث عنه الا انما لا يقع لا يقع محكوما عليه يكون يحصل مدلوله به ويوضح  
 هذه المعاني على ما ينبغي يستفاد من الرسالة فاقابل اي اذا كان المرجع  
 الى شيئا فلا يحدث في جزئية واما اذا كان المرجع الى كليتنا  
 عاما في كلياته وجزئية تحت لعروض الاضافة لا يفيد  
 الشخص مطلقا فانما تميز اذا اضيف الى الموقفة انما  
 ابن الحاجب وتفيد تعريفها مع الموقفة وتخصيصها مع التكررة  
 واكثر انما في الالة لا يميز اي الجزئيين فتقوله  
 لا يستعملان الا في الجزئيين ليس على ما ينبغي  
 ذكره في الفوايد التي صنعها في بحث تعريف  
 المضاف اليها ان الاضافة الى غير المعنى  
 لا تفيد تميزا وهو المضاف الى احد  
 لا يميز في الالة في الالة في الالة في  
 كونهما كليتين وقوعها جزئيتين  
 في استعمال الالة في الالة في الالة في  
 الالة في الالة في الالة في الالة في  
 المسيد الشريف  
 في علم الالوه



بسم الرحمن الرحيم و بفتح

هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة اللفظ قد يوضع لشخص  
بمعينة وقد يوضع له باعتبار امر عام وذلك بأنه يعقل امر مشترك بين شخصين  
ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصين بخصوصه بحيث لا ينادى ولا ينادى به  
معه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك آله للموضع لا اللفظ  
له فالوضع لكل واللفظ موضوع لشخص وذلك مثل اسم الإشارة فانه هذا فلان موضوعه وسمي  
الشارب الى الشخصين بحيث يعقل ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص الا بتوهم معينة  
لستواء نسبة الوضع الى المستحيات اللفظ مدلوله اما كمال او شئيه والاول اما  
هو انت وهو اسم الجنس وحدث وهو القدر او نسبة بينهما وذلك انه يعتبر من طرف الذات  
وهو الفعل واثنان فالوضع اما كمال او شئيه في علم والاول مدلوله اما مفعول في غيره  
بتعريف بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف او لا فالقرينة انه كانت في الخطاب بالضمير  
مع وان كانت في غيره فاما حسنة وهو اسم الإشارة او عطفية وهو اسم الموصول  
تشتمل على تينها الاول







والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلق الانسان من طين  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي خلق الانسان من طين  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي خلق الانسان من طين  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي خلق الانسان من طين  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي خلق الانسان من طين  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي خلق الانسان من طين  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي خلق الانسان من طين  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي خلق الانسان من طين  
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين











وضعه جملته وحرره واصلها ما اشرك بين معنيين احدهما غير اللفظ بآراء والمسمى وضعه هذا في قوله تعالى  
 وضعه على القول عن الخاص الى الخاص اما كالحقار  
 الصورة منوع غريبة اولها خبر اللفظ الوضع عن اللفظ  
 بالنظر الى الذات فاذا تم هذا فنقول ان اللفظ  
 الموضوع من حيث تشخيص المعنى وخصوص الوضع و  
 عموم على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعه  
 لان المعنى اما شخصي ولا وعلى كذا تفديرين فالوضع  
 اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا لشخص باعتبار  
 تحفله بخصوصه وبسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً  
 خاصاً لموضوع خاص كما اذا تصورت ان زيد و  
 وضعت لفظه باذنه والى ما وضع لشخص باعتبار  
 تحفله بخصوصه بامر عام وبسمى ذلك الوضع وضعاً  
 عاماً لموضوع عام خاص كاسماء الاله على ما يحكي  
 وهذا التقسيم مما يجب ان يكون معناه متعدد او  
 ان لا يكون ما وضع لامر كلي باعتبار تعدد كذا في قوله  
 وبسمى هذا الوضع وضعاً عاماً لموضوع عام كما  
 اذا تصورت معنى الجواهر ان طين وضع لفظ الانج  
 بامر عام والراجح باعتبار تحفله بخصوصه بمعنى افراد

وضعه على القول عن الخاص الى الخاص اما كالحقار  
 الصورة منوع غريبة اولها خبر اللفظ الوضع عن اللفظ  
 بالنظر الى الذات فاذا تم هذا فنقول ان اللفظ  
 الموضوع من حيث تشخيص المعنى وخصوص الوضع و  
 عموم على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعه  
 لان المعنى اما شخصي ولا وعلى كذا تفديرين فالوضع  
 اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا لشخص باعتبار  
 تحفله بخصوصه وبسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً  
 خاصاً لموضوع خاص كما اذا تصورت ان زيد و  
 وضعت لفظه باذنه والى ما وضع لشخص باعتبار  
 تحفله بخصوصه بامر عام وبسمى ذلك الوضع وضعاً  
 عاماً لموضوع عام خاص كاسماء الاله على ما يحكي  
 وهذا التقسيم مما يجب ان يكون معناه متعدد او  
 ان لا يكون ما وضع لامر كلي باعتبار تعدد كذا في قوله  
 وبسمى هذا الوضع وضعاً عاماً لموضوع عام كما  
 اذا تصورت معنى الجواهر ان طين وضع لفظ الانج  
 بامر عام والراجح باعتبار تحفله بخصوصه بمعنى افراد

وضعه على القول عن الخاص الى الخاص اما كالحقار  
 الصورة منوع غريبة اولها خبر اللفظ الوضع عن اللفظ  
 بالنظر الى الذات فاذا تم هذا فنقول ان اللفظ  
 الموضوع من حيث تشخيص المعنى وخصوص الوضع و  
 عموم على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعه  
 لان المعنى اما شخصي ولا وعلى كذا تفديرين فالوضع  
 اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا لشخص باعتبار  
 تحفله بخصوصه وبسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً  
 خاصاً لموضوع خاص كما اذا تصورت ان زيد و  
 وضعت لفظه باذنه والى ما وضع لشخص باعتبار  
 تحفله بخصوصه بامر عام وبسمى ذلك الوضع وضعاً  
 عاماً لموضوع عام خاص كاسماء الاله على ما يحكي  
 وهذا التقسيم مما يجب ان يكون معناه متعدد او  
 ان لا يكون ما وضع لامر كلي باعتبار تعدد كذا في قوله  
 وبسمى هذا الوضع وضعاً عاماً لموضوع عام كما  
 اذا تصورت معنى الجواهر ان طين وضع لفظ الانج  
 بامر عام والراجح باعتبار تحفله بخصوصه بمعنى افراد

وضعه على القول عن الخاص الى الخاص اما كالحقار  
 الصورة منوع غريبة اولها خبر اللفظ الوضع عن اللفظ  
 بالنظر الى الذات فاذا تم هذا فنقول ان اللفظ  
 الموضوع من حيث تشخيص المعنى وخصوص الوضع و  
 عموم على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعه  
 لان المعنى اما شخصي ولا وعلى كذا تفديرين فالوضع  
 اما خاص او لا فالاول ما يكون موضوعا لشخص باعتبار  
 تحفله بخصوصه وبسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً  
 خاصاً لموضوع خاص كما اذا تصورت ان زيد و  
 وضعت لفظه باذنه والى ما وضع لشخص باعتبار  
 تحفله بخصوصه بامر عام وبسمى ذلك الوضع وضعاً  
 عاماً لموضوع عام خاص كاسماء الاله على ما يحكي  
 وهذا التقسيم مما يجب ان يكون معناه متعدد او  
 ان لا يكون ما وضع لامر كلي باعتبار تعدد كذا في قوله  
 وبسمى هذا الوضع وضعاً عاماً لموضوع عام كما  
 اذا تصورت معنى الجواهر ان طين وضع لفظ الانج  
 بامر عام والراجح باعتبار تحفله بخصوصه بمعنى افراد







و هو ای الغفرانی عالم  
ط  
غفر عظام من الكلام السابق  
لانه بدیهی علی ان انما

لا  
 في حياض من حياض حيث يدل عليه  
 الاغاث السابعة بطريق الاثبات  
 لو لم يذكر يوسف مادي فاعرف في  
 ما  
 في حياض من حياض حيث يدل عليه  
 الاغاث السابعة بطريق الاثبات  
 لو لم يذكر يوسف مادي فاعرف في  
 ما

وقيل عباد الله اذ انتم  
تتعلقون بالاجل سابقه  
تتعلقون بالاجل سابقه  
تتعلقون بالاجل سابقه

وقد وقع عليه و2 الاصل  
الشيخ غفر عنه الخياط وهو خليفته  
وقيل لا محال انهما المرب لانه  
بمنزلة التلميذ

فما نحن فيه فانه اذا جئت بالشيء  
فما نحن فيه فانه اذا جئت بالشيء  
فما نحن فيه فانه اذا جئت بالشيء

سنة الفرض الى  
 سنة الفرض  
 سنة الفرض  
 سنة الفرض

بر بهمان نام از نفس جانی

[illegible]

التعبيد  
فالوقد بينهما

بر بهمان نام از نفس جانی



وكتبه الشريف الميرزا محمد باقر  
 في شهر ربيع الثاني سنة 1205  
 في مدينة تبريز

التي هي في الجسد تليق بغيره

ان استوفى فيه واما الاول فلانه يعلم انه تعالى في البيان المذكور

ورد القصة هو المفظ الموضوعية

فان قيل هذا التقسيم فاسد لان الالف واللام  
في اللفظ هما للاستعراق ومعناه كل لفظ موضوع  
لمعنى اما مدلوله على او شخص ولا شك ان مورد النسبة  
هو اللفظ الموضوع لمعنى وكل لفظ كذلك فمدلوله اما على  
او شخص فمورد النسبة اما من القسم الاول ومن  
الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني  
لا يشمل الاول فلفظ معنى فقول كل لفظ اما كذا او  
كذا ان كل فرد من افراده متصف باحد هذين الوجودين  
على سبيل الانفصال فمورد النسبة غير متدرج في هذا  
القسم لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وواقبل في امثال  
هذا المقام من ان اتقم الى الالف لازم للنظم المقسم  
لازم للالف ولازم للمازم لازم لذلك الشيء فعدم لزوم  
النظم الى الالف لكل منها ويلزم انقسام الشيء الى قسمين  
ومقابل وان باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كما يقال  
فاجوب ان النظم المذكور لازم للنظم المقسم  
الذي والنظم لازم للالف لانه تلك الهيئة بل من  
جنس حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار ما يلزم ان يكون  
الاسم في الاستعراق هو اللفظ الموضوع لمعنى فمدلوله على او شخص فمورد النسبة



هذا هو المصدر الذي هو المصدر في اللفظ  
والله اعلم بالصواب

لأنه لا يكون له معنى إلا باللفظ الذي هو  
المصدر في اللفظ وهو المصدر في اللفظ

هذا هو المصدر الذي هو المصدر في اللفظ  
والله اعلم بالصواب

لأنه لا يكون له معنى إلا باللفظ الذي هو  
المصدر في اللفظ وهو المصدر في اللفظ

هذا هو المصدر الذي هو المصدر في اللفظ  
والله اعلم بالصواب

لأنه لا يكون له معنى إلا باللفظ الذي هو  
المصدر في اللفظ وهو المصدر في اللفظ

هذا هو المصدر الذي هو المصدر في اللفظ  
والله اعلم بالصواب

هذا هو المصدر الذي هو المصدر في اللفظ  
والله اعلم بالصواب

لأنه لا يكون له معنى إلا باللفظ الذي هو  
المصدر في اللفظ وهو المصدر في اللفظ

لأنه لا يكون له معنى إلا باللفظ الذي هو  
المصدر في اللفظ وهو المصدر في اللفظ

لأنه لا يكون له معنى إلا باللفظ الذي هو  
المصدر في اللفظ وهو المصدر في اللفظ

هذا هو المصدر الذي هو المصدر في اللفظ  
والله اعلم بالصواب

لأنه لا يكون له معنى إلا باللفظ الذي هو  
المصدر في اللفظ وهو المصدر في اللفظ



الموضوع لمفهوم شخصي فالوضع اي موضع اللفظ لذلك الشخص  
 اما شخصي ايضا بانه يكون الموضوع كشيء واحد الوضو  
 بخصوصه بالبايعه او كطراي عام بانه يكون الموضوع لكلا  
 من شخصين لو حفظت اجالا بامر على وجهي احدنا ولا ولا اي  
 اللفظ الموضوع لشخص وصف خاصا العلم الي شخص  
 اما العلم الجس في ربح عن مورد القيمة او معناه على وان  
 اي اللفظ الموضوع لشخص وصف عام اقام اربعة  
 الحروف والنظير وسماء الفرة والموصول وجه الحرف  
 هذه الالفم الاربعة من مبداء اما ان يكون معنى في غيره  
 اي حاصل اي حاصل في متعلقه بتعين بانضمام الغير اليه  
 بمعنى انه لا يحصل في الزمن ولا في الخارج بنفسه بل يتمتع  
 بانضمام متعلق اليه ويتعقل بتعقد وهو الحروف  
 كمن والي اول يكون كذلك بانه يكون معنى حاصل في نفسه  
 بل متعلقا بدونه انضمام الغير اليه واذ اوقفت ان اللفظ  
 الموضوع لشخص وصف عام يحتاج حين استعمالها  
 القرينة لا فائدة التعيين فالقرينة ان كانت في الخطاب بعينه  
 التي طلبت فيها دل غير القسم والغايه بالغير لانا وانت  
 اللفظ

في قوله الموضوع لمفهوم شخصي  
 اي موضع اللفظ لذلك الشخص  
 اي موضع اللفظ لذلك الشخص  
 اي موضع اللفظ لذلك الشخص

وانت وهو فان ما يفيد اشارة المعين فاما القرينة  
 فاما هو الخطاب الذي هو توجيها للحكم الخاص وان كانت  
 تلك القرينة في غير راي في الخطاب فاما حسيه بان  
 الايراد بذلك اللفظ بعض من اللفظ المحسنة وهو  
 اسم الله كذا وذلك فان المعين بما يرد منها من المعنى  
 المعين انما هو هذه او عليه بان ث رالى الايراد باللفظ  
 الذي هو معنى عند الخاطب باعتبار تحينه نسبة معنى جملة  
 اليه كعمود بين السكك والى طلب انت بديله وهو الموصول  
 كالذي والى فان المعين المراد من كل منها آتيا بمعنى محله  
 اليه للعلوم قبل اقرار ان اللفظ المعاد وينها كقولك لمن سمع  
 انه جاء واحدا من بغداد الذي جاء من بغداد رجل شير نسبة  
 مضمة هذه الجملة الى هذا المعين عند الخاطب باعتبار تعينه  
 عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا بانضمام  
 امر خارج كالحصار مضمة الصلة مثلا ليشير اليه بهذه  
 كما يجب تحققة وثلا ان يقول كون الحروف في غير القسم  
 والى طلب موضوعه لشخص ظاهر وما خفي الغايه فقد  
 يعود الى مفهم كل ولفظ هذا قد يشد به الى الجنس بانها

في قوله الموضوع لمفهوم شخصي  
 اي موضع اللفظ لذلك الشخص  
 اي موضع اللفظ لذلك الشخص  
 اي موضع اللفظ لذلك الشخص



هذا هو اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن

هذا هو اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن

وكذا الذي يراد به كلي وقد اوجب عن التثنية الى الجس  
بأنها مبنية على جعله بمنزلة الشخص الذي هو  
في الموصول واما في الغائب فالظن ان اللفظ هو  
موضوع للخرجات المتدرجة تحت مفهوم الغائب  
المفرد المذكور سواء كانت جزئيات حقيقة  
او اضافية كاسمى حقيقة والعرفان بان هذه  
القسمه اي قسمه اللفظ الموضوع لشخص وصفا  
عامة الى تلك الاقسام الاربعة غير حاضرة لجواز  
ان يكون هذا اللفظ وضع بامر عام لكل من افراد  
الشخصه ولم يكن قرينة احدى التثنية المذكورة كالحا  
حروف الجاهل كاللأن والياء وكذا لفظ التعيين  
وسواء اكتب كالكافيه والثافيه ولما كان القسم  
شترك في شي اخر اراد الى ما به الاشتراك وما به  
الامتناع فوضع الخاتمة لاجل هذا الخاتمة تشمل الظاهر  
ان يقول وتشمّل العطف لفظ مبتداء محذوف  
الجنس اي الخاتمة هذه التي تذكرها او بالعكس وكما  
ان يكون تشمل حالا من المبتداء او من غيره في الخبر  
فان كان المبتداء هو المبتداء في الخبر  
فان كان المبتداء هو المبتداء في الخبر  
فان كان المبتداء هو المبتداء في الخبر

هذا هو اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
هذا هو اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن

هذا هو اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن

في الخبر ولا يحتاج الى الواو قوله على شيئا كقول ان يراد  
بها الالف ظا اي الخاتمة تشمل على كل منها ويمكن ان يراد  
بها المعاني لبعده الالف ظا مشتملة عليها باشتغال الطرف  
على المعلوم فلا يلزم اشتغال الشئ على نفسه ولما كان ما فيها  
من الاحكام علم فاندم اطلق التيهار على الاول اي  
الثب الاول التثنية اي التيهار واسم كل من هو الموصول  
مشارك في ان مدلولها لا يثبت معانيه في نفسه  
معاني هذه التثنية مشتركة بان كل ما يتما معني في نفسه  
مستقلا فمستقلا بالمدلوله وصاحبه كالمعني  
وبه وان كانت تلك المدلوله تتحصل بالغير الى ليس كل  
من تلك المدلولات متحققة في العقل بحسب ما وضع  
بازاءه الا بانظام قرينة اليها من الخطب والاشارة من  
او عقلا في سماء لا حروف اي اذا كانت معانيها يتما معانيها  
مستقلا بالمدلوله في سماء لان الاسم ما يملك تمام معانيها  
كذلك التثنية انما هي القرينة لا يفيد الشخص  
هذا ان رة الى الفرق بين الموصول والغير وهو ان  
بأن الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا يفيد الجزئية  
وعلى ذلك التفسير

هذا هو اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن  
والمراد به اللفظ الذي هو المراد به في المتن



فان تعيد اصل الجاهل لا يعيد الجزئية اما كلمة القيد  
 كلياً نظراً الى مجرد الصلة لا تدل الا على انتساب  
 منقولة اليه ذات عام من غير تعيين وانما اعتبار كلية  
 المقيد فيه ان معنى الموصول مشتق من على ما قرر في حيث  
 ان المقنوم للعالم بالوضع من الموصول وحده جذا لا خلاف  
 ليس الا الامر الذي هو آلة للملاحظة الشخصية وكذلك  
 انه كل مقيد بمقتضى الصلة الذي هو كل ايضاً فلا يتم  
 ان يسم منه شيئاً بخلاف قرينة الخطاب والحس  
 فالأكلان ما يفيد الشخص فيفهم السامع منهما ما يمتنع  
 في التركة فلذلك كانا اي الضمير والاسم الاشارة خريتين  
 في هذا الى الموصول كلياً وفي بحث اذا موصول موضوع  
 لغرضه على ما تحقق وعدم فهم السامع المعين لا يوجب  
 العينية الاسم الا ان يقال المراد ان الموصول عند كلياً نظراً الى  
 فهم السامع من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية  
 مع قطع النظر عن الانحصار الى زجى لا عداية الموصول كلياً  
 حقيقة والا فلا يستقيم كلامه اذ القرينة المقيدة للشخص  
 المحتاج اليها في الاستحالة اعتبرت فلا فرق وان لم تعبر بالفرق

في الموصول

فلا فرق ايضاً لعدم افادة الجزئية في المدرك لما كان ظاهره التورية بمقتضى  
 الصلة حكماً بان قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المقنونة منها  
 والمقرر من هذه التورية على ذلك التبيين ان لا علم من هذا الى ما سبق في  
 باحث التقييم الفرق بين العلم والمفهوم حيث صرح في صيغة اللفظ والقرينة في  
 العلم ونحوه المصنف وعلوم الوضع في المفهوم على ان يضاف او يقيم الجزئية  
 اليها دون اسم الاشارة كما فعل بعضهم ظناً اي بناء على ظنه ان ذلك الى اسم  
 الاشارة موضوع لا مرعاه الا ان يتعين بقرينة الاشارة الحسية في احتمال  
 في معين دون اصل الوضع ومدلول التغيير يتعين بالوضع الذي هو مناه الجزئية  
 ووجه الفساد عامر ان التبين فيه ايضاً وضع كالعلم والمفهوم وقوله دون اسم  
 الاشارة حال من ضمير اليها اي متجاويز اياد حيث لم يشمله التقييم وقوله  
 ظناً مفعول للتقييم التبيين الرابع تبين لك من هذا اي من التقييم المذكور  
 ان معنى قولنا نجات الحرف ما يدل على معنى في غيره اذ لا يستعمل بالمعقوبة  
 بانه لا يكون في المكون قصد وبالذات بل يكون ملحوظاً تبعاً وعلى انه وسيلة  
 الى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا يوضح غاية الانبساط الا بتمهيد مقدمة فنقول ان  
 المعاني قد يكون ملحوظة قصد وبالذات وقد يكون ملحوظة تبعاً وذاتاً على انها  
 الى ملاحظة غيرها ومرة ان هذه كلها هي وهي باعتبار الاول مستقلة بالذاتية  
 والتفعل وصاحبة لان يحكم عليها او بها وباعتبار الثاني غير مستقلة بالمعقوبة وغير  
 صاحبة للحكم عليها وبها وكنهه ذلك من قولك نام زيد وقولك نسبة التقييم  
 الى زيد وانت في الحالتين مدررت نسبة التقييم اليه لكنها في الحالة الاولى مدركة



من حيث انها حالة بين زيد والقيم والالتفات حالها فكانت مرآة لها و  
لذلك لا يمكن كنه علم عليها او بها ولما في كلامه ان نية فهو ملحوظة بالذات  
ومدركة بالقصد وكذلك اجراء الاحكام عليها بانها من باب التنب والاضافة  
في على الاول غير مستقلة بالمعنوية وعلى افتقار مستقلة بها وهذا كانه البصر  
قد يتغير بمبررات ذات مقصودة بالابصار وقد يكون تبعا وعلم انه ان  
الابصار غير كالمرآة فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما ترسم فيها من  
الصورة فانه قصدت الى ان هذه الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبررة ايضا  
لكنها غير مبررة قصدا بل تبعا ولا يمكن لك ان تحكم عليها او بها كما يمكن للصورة  
وان قصدت الى ان هذه المرأة نفسها فتعوض صالحة لان حكم عليها او بها ولكن  
الصورة مبررة تبعا غير محكوم عليها او بها فتسبب البصرة المدركة كانهما  
كسبة البصر المدركة تسببا واذا قلنا هذا فنقول معنى الابداء معنى له  
تعلق بالغير كالسير وكالسير مثلا فذلك المعنى اذا لاحظنا العقل قصدا  
وبالذات كانه معنى مستقلا بالمعنوية صالحة لان يحكم عليه كما نقول الابداء  
معنى اضافي وبه كان نقول ما يبحث عنه الابداء ويلزم ادراك متعلقة تبعا و  
اجالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابداء ولكن بعد ملاحظة على هذا الوجه  
ان تقييده بمتعلق مخصوص فنقول ابتداء سيري من البصر ولا يخرج من ذلك  
من استقلاله واذا لاحظنا العقل من حيث انه حال بين السير والبصر وجعله كونه  
حالة ومرآة من بينهما على الانضمام والارتباط لا كانه معنى غير مستقل بالمعنوية  
غير صالح لان يحكم عليه به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه من وهذا معنى قول

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان

فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان

فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان

فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان  
فانما كان منكم من كان



من حيث انها حالة بين زيد والقيم والالتفات حالها فكانا مرآة لها و  
لذلك لا يمكن كنه فاعلم عليها او بها ولما في المثال ان نية فهو ملحوظة بالذات  
ومدركة بالقصد وكذلك اجراء الاحكام عليها بانها من باب النسب والاضافة

فانما الضمير ما يدل على انما الضمير هو الذي هو في معنى من متعلق بالضمير وهو المحدث  
ومعنى من يستعمل هو النسبة الكيفية المحركة من حيث اننا حالها في طرفها ولا تكون في حالها كقولنا  
الظاهرة المستقلة منقطع بحيث لا يرفع له من غيرهم انه المحدث والاضافة اذا كانت في النسبة فاعلم  
من انما كان في طرف المحدث والمحدث هو صاحب الوضع انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
الضبط به عليه فاعلم انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
معينه به وجب ذكرها مستقلة بآياتها  
والا فاعلم انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
رأيا مستقلة لا يرفع له من غيرهم انه المحدث والاضافة اذا كانت في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
الكمالات المستقلة انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
تدريج بالترتيب والبيان من غيرهم انه المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
ايضا في كلامه في الحروف للامانة

حالا وما مره من انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
غير صريح لانها غير مدركة وهو بهذا الاعتبار لا يكون لفظة من وهذا معنى قول

فانما الضمير ما يدل على انما الضمير هو الذي هو في معنى من متعلق بالضمير وهو المحدث  
ومعنى من يستعمل هو النسبة الكيفية المحركة من حيث اننا حالها في طرفها ولا تكون في حالها كقولنا  
الظاهرة المستقلة منقطع بحيث لا يرفع له من غيرهم انه المحدث والاضافة اذا كانت في النسبة فاعلم  
من انما كان في طرف المحدث والمحدث هو صاحب الوضع انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
الضبط به عليه فاعلم انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
معينه به وجب ذكرها مستقلة بآياتها  
والا فاعلم انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
رأيا مستقلة لا يرفع له من غيرهم انه المحدث والاضافة اذا كانت في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
الكمالات المستقلة انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
تدريج بالترتيب والبيان من غيرهم انه المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
ايضا في كلامه في الحروف للامانة

قول ما ذكره ابن الحاجب في الابيضاح حيث قال الضمير ما يدل على معنى في نفسه  
يرجع الى معنى الى ما دل على معنى باعتبار في نفسه وبالنظر الى لا باعتبار امر  
خارج عنه ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره الى حاصل في غيره الى اعتبار  
متعلقة لا باعتبار في نفسه فقد اتفق ان ذكر متعلق الحرف ايجابا ليعمل معناه  
في الذين اذ لا يمكن ادراكه الا بادرار متعلقه وهو الالة ملاحظة لان الواسع  
اشترط في دلالة على معناه الا فرادى ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لا يمكن فهم  
معناه وانهم عليه وبه في نفسه فانه لا يرجع الى طائل وايضا فثبت لا دليل  
على هذا الاشتراط في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق في المثال وهو مشترك  
بينها وبين الكمالات اللازمة الاضافة فالنوع الذي ذكره بان ذكر المتعلق في الحروف  
لاجل الدلالة وفي تلك الكمالات يتخصص الغاية التي هي التوصل لحكم تحت وامام في علوم  
الوضع في كلامه هو ان الوضع تعقل معنى الابداء مطلقا وهو امر مشترك بين الكمالات  
المتخصصة التي كل منها ملحوظة تبعا ووضع لفظ لا الى كل منها وليس لها بيان  
سائر الحروف بخلاف الكمالات المتعقلة فانه كما في معنى الكمالات مستقلة بالضمير والفعل  
واما كما في تمام معناه غير مستقلة بالضمير وبغير صريح الحكم عليه وبه الالة جزء معناه  
اعني الحدث مستقلة بالضمير وبغير صريح الحكم عليه وبه الالة جزء معناه  
في خصوصية بينه وبين فاعلا اعني النسبة الكيفية الجزئية فانما ملحوظة من حيث انها  
حالة بين اسير الحدث وقالة وآلة لتعرف حالها الا ان احداهما معين بولاية اللفظ  
والآخر وانما كان متعينا في نفسه بوجه وملحوظا بكونه الوجه والالاء الكلي ابتداء  
تلك النسبة كونه اللفظ لا يدل عليه فلا يخلص هذا الجزء الا ملاحظة المثال فلا بد من ذكره  
وانما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم

فانما الضمير ما يدل على انما الضمير هو الذي هو في معنى من متعلق بالضمير وهو المحدث  
ومعنى من يستعمل هو النسبة الكيفية المحركة من حيث اننا حالها في طرفها ولا تكون في حالها كقولنا  
الظاهرة المستقلة منقطع بحيث لا يرفع له من غيرهم انه المحدث والاضافة اذا كانت في النسبة فاعلم  
من انما كان في طرف المحدث والمحدث هو صاحب الوضع انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
الضبط به عليه فاعلم انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
معينه به وجب ذكرها مستقلة بآياتها  
والا فاعلم انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
رأيا مستقلة لا يرفع له من غيرهم انه المحدث والاضافة اذا كانت في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
الكمالات المستقلة انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
تدريج بالترتيب والبيان من غيرهم انه المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
ايضا في كلامه في الحروف للامانة

فانما الضمير ما يدل على انما الضمير هو الذي هو في معنى من متعلق بالضمير وهو المحدث  
ومعنى من يستعمل هو النسبة الكيفية المحركة من حيث اننا حالها في طرفها ولا تكون في حالها كقولنا  
الظاهرة المستقلة منقطع بحيث لا يرفع له من غيرهم انه المحدث والاضافة اذا كانت في النسبة فاعلم  
من انما كان في طرف المحدث والمحدث هو صاحب الوضع انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
الضبط به عليه فاعلم انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
معينه به وجب ذكرها مستقلة بآياتها  
والا فاعلم انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
رأيا مستقلة لا يرفع له من غيرهم انه المحدث والاضافة اذا كانت في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
الكمالات المستقلة انما كان في طرف المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
تدريج بالترتيب والبيان من غيرهم انه المحدث فاعلم انما كان في النسبة فاعلم انما كان في النسبة فاعلم  
ايضا في كلامه في الحروف للامانة







تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معروفة كما ان الاعلام الشخصية  
 تدل بكونها حارجا عن الموضوع على ان تلك الاشخاص معروفة معينة لديهم  
 الجنس لا كسر لا يدل على ذلك التعيين بكونه اصلا بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة  
 ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من خارج بالالة من كمال التعريف بالتعيين  
 جزء معلوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقييم على ان اسم  
 الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين وان معنى  
 علم الجنس معلوم موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه استد موقفة التقييم  
 الدال على معنى الفرق تأمل التبيين اسم الموصول عكس الحرف هذا ان  
 الفرق آخر بين الموصول والحرف فيهم التزاما من الفرق المذكور صريحا وهو  
 استقلال المعنى عنه فان الحرف يدل على معنى في غيره وتعلقه بما  
 اى بذلك الغير الذي هو اى معنى الحرف معنى فيه والموصول عكس ذلك بمعنى  
 امر مبهم فذلك هو يتعين عنده وهو معنى فيه اى بفهم الصلة الذي  
 هو معنى فيه اى في الموصول وانما قيدنا الابهام بكونه قد السامع لاستفاء  
 الابهام في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع عند المتكلم التبيين ان من الفعل  
 والحرف يشتركان في انهما بدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير هذا ان  
 العلة اضاع الحكم على الفعل والحرف المستقلين في مضاهما وبيان ان  
 الحكم على ان موقفه على ثبوت في نفسه اى استقلاله بالمعنوية لثبوت  
 غيره له وكل واحد من دوليهما غير مستقل بالمعنوية بل مرتب لغيره فمعنى  
 من مثلا كما ذكره الابهام الخاص الذي يكون له بملاحظة الغير كالسير

الحقيقة ٦

الفرق المذكور

كالسير والبصرة ومعنى ضرب هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما بحيث  
 يقع النسبة مارة بملاحظة طرفيها الى طرفيها ومنه هذه الجملة اى في كل  
 من معنوي الفعل والحرف امر غير ثابت في نفسه بل لغوي لا يثبت لغيره اى كل  
 منهما بل لا يثبت له شيء اصلا اذ كانا مستقلين في مضاهما وانما قيدنا بالاستعمال  
 بالاستعمال للاستقلال لا يستغنى بمقولهم ضرب فعل ماض من حروف جر فان اللفظ  
 كلها من حيث انفسها اى مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعات  
 هي لما تامة وانه الاقدام في صحة الحكم عليها وبها ومنهم من قال ضرب ومن  
 مثلا في تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع اللفظ الموضوع على  
 لانفسها ايضا فمن ذلك الوضع وحيث لا دليل لهم في تلك الدعوى الا ذكر  
 اللفظ واردة في الزم عليهم دعوى وضع المعنى مثلا في قولهم جرت  
 رحل او ثلثة احراف ولا يقدم عليها العاقل فضلا عن فاضل ولما لا يقول  
 في لا يكون آمن في قوله تعالى واذا قيل لهم اعملوا اسماء لا تتقوا وضعه ولا فعلا  
 قول لانه المراد به لفظه فلا يصدق التثنية ولا يثبت في الكلام الا في اسمين او فعل واسم  
 والجواب في قولهم ولا يثبت انه لا يثبت في الا اسمين حقيقة او يقوم مقامهما  
 وامنوا منه حيث ارادة نفس اللفظ به كالكلمة مستقل بالمعنوية فلا بد من اعتبار  
 هذا التأويل على هذا التقدير لتلا شكل ذلك الحرف وتوحيف الكلام والجسد  
 الاسم ان يقال تلك الحرف في تلك التعريف بنية على اعتبارها هو ان في  
 الاستعمالات الاستغنى لا على اعتبار التوارد اذ كان معنى الفعل والحرف

قول



وإنما يختص بالمتكلم

كذلك فاتفق الجزع في التبيين التام الفعل مدلوله على وما ذكر في التبيين  
أن من جهة الاشتراك بينهما ذكر في التبيين التام جهة الإفرق اعلم أن  
الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كل وأما مجموع معناه الذي  
هو الحدث ونسبة في زمان معين إلى موضوع ما في كليتته نظر على هو  
باعتبار تمام معناه كالحرف كما إذا لفظ من موضوعه وضاعا لكل  
ابتداء معين خاص بخصوصه كذلك لفظ ضرب موضوعه وضاعا لكل نسبة  
لحدث إلى فالما يخص موضوعا فحدث من أقام اللفظ الموضوع لغيره مستقيم  
وما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية قد يتحقق في ذاته  
متعددا صالحا لا نسب إلى كل منها جاز نسبة الخاص منه إلى كل واحد  
منها فجزءه أي بالفعل باعتبار ذلك الحدث غير شئ وهو بهذا الاعتبار  
مسند دائما إذ قد اختلفوا في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله مسندا  
إليه دون الحرف إذ يحصل مدلوله أي تعقل مدلول الحرف الذي هو محصنه  
الزمن إنما هو بما يحصل له أي تبعية ما يحصل مدلول الحرف له من متعلقه  
إذا كان غير مستقل في التعقل والتحقيق فلا يعقل لغيره فلا يثبت خبرا به  
كما لا يكون خبرا عنه لذلك التبيين المتكرر في خبر الغائب وفي كليتته نظر فقال  
وجه النظرة الضمير مطلقا سواء كان للغائب أو المخاطب موضوع لكل من  
المتخصص وضاعا كليهما ما فقد علم منه الخ في كليتته خبر الغائب باعتبار  
نوعه وضع كل واحد من المراد للمفهوم كل كوضع هو لمعلوم الواحد الغائب

قد يكون  
كليا

فلا يكون  
بأنه

أو المتكلم

الغائب المذكور نظروا في بعض النسخ وفي كليتته وجزئيته نظروا وجه  
أن كثيرا ما يكون الرجوع إليه الضمير الغائب كليا كما يكون جزئيا والمحكم بأنه  
في أحدهما جازع لكثرته فالجزم بكليتته وجزئيته في نفس نظر وناس والحق  
أنه قد يكون جزئيا ولله انما عده بالجزئيات نظرا إلى أن كثرته اللغة عدوا  
المضمر مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم للفرقة  
بما وضع لشيء بعينه التبيين الحاد في المقصود منه هذا التبيين المثار إلى  
تفرقة بين الحرف وبين الألفاظ التي تشبه الحروف في الترام ذكر المتعلق و  
ذلك شذو ووفق فانه مفهومهما على لانهما يعني صاحب وعلو وان كانا  
لا يستقلان الجزئيتين إضافيتين بالنسبة إلى معانيهما الذي هو الصاحب والعلو  
لعموم الإضافية فلا يكون جزئيتين بحسب الوضع بل مجرد استعارة في الجزئيتين  
الإضافيتين الذين قد يكون جزئيتين حقيقيتين وقد يكون كليتتين أيضا كما نقول  
الإنسان ذوقا وذو حيوة ولا لا يصلح أن يحمل على الجزئية الحقيقية عينا  
يتبادر منه المقابلة بالكل فظهر التفرقة بينهما وبين الحرف إذ معنى الحرف جزئي  
مثنى كالبين التبيين المتكرر لا يربط إلى الوقوع في ريب وشك تعاونا  
الالفاظ بعضها مكان بعض إلى تأويل بعضها مكان بعض وإن قرأ بالضم و  
المعنى تأويلها واقعا بعضها مكان بعض علم أن الجنة حال مؤكدة إذا المقبر الوضع  
ختم الرسالة لدفع ما عساه أن يخطر ببعض الأوهام وهو أن الحكم بالكلية والجزئية  
والعلمية والموصولية وأما بالالفاظ إنما هو باعتبار ما يستعمل فيها من العلم



فاذنلت مثلا جاء في دوقال وادرت به زيدا فيقول ان يومهم ان جرت له  
 لا تعالها في الجري وكذا اذا اخطرت بلك حفظ التورية في زبدفت الذي  
 حفظ التورية في هذه البلدة حاضرا في يومهم ان هذه الالف ظاهرا  
 شخصية لا تأخذ المراد من كل معنا ومن العلم الشخص وجه الدفع  
 ما ذكره المعبر في الالف هو حال والوضوح له في ذوا كل  
 فان شغل وان كانت هناك في شخص فلا يكون خيرا بخلاف زيد  
 فانه جرت له لوضع لذلك الشخص وكذا

الحال في هذه الصورة

والله اعلم بالصواب واليه

الرجوع والمآب

٢



تحت الرسالة فوق الف في  
 الشبهة سنة ثمان وعشرين